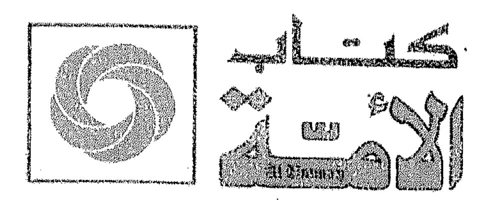


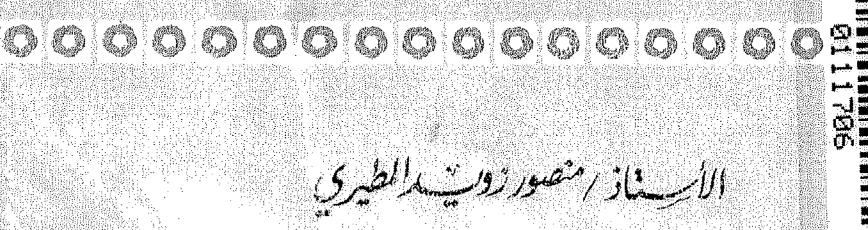
كتاب الأمة

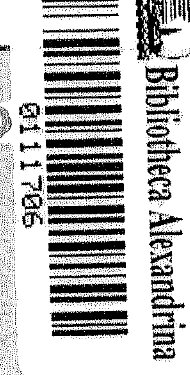
سلسلة فصلية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر

٣٣

الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع

الدواعي والإمكان

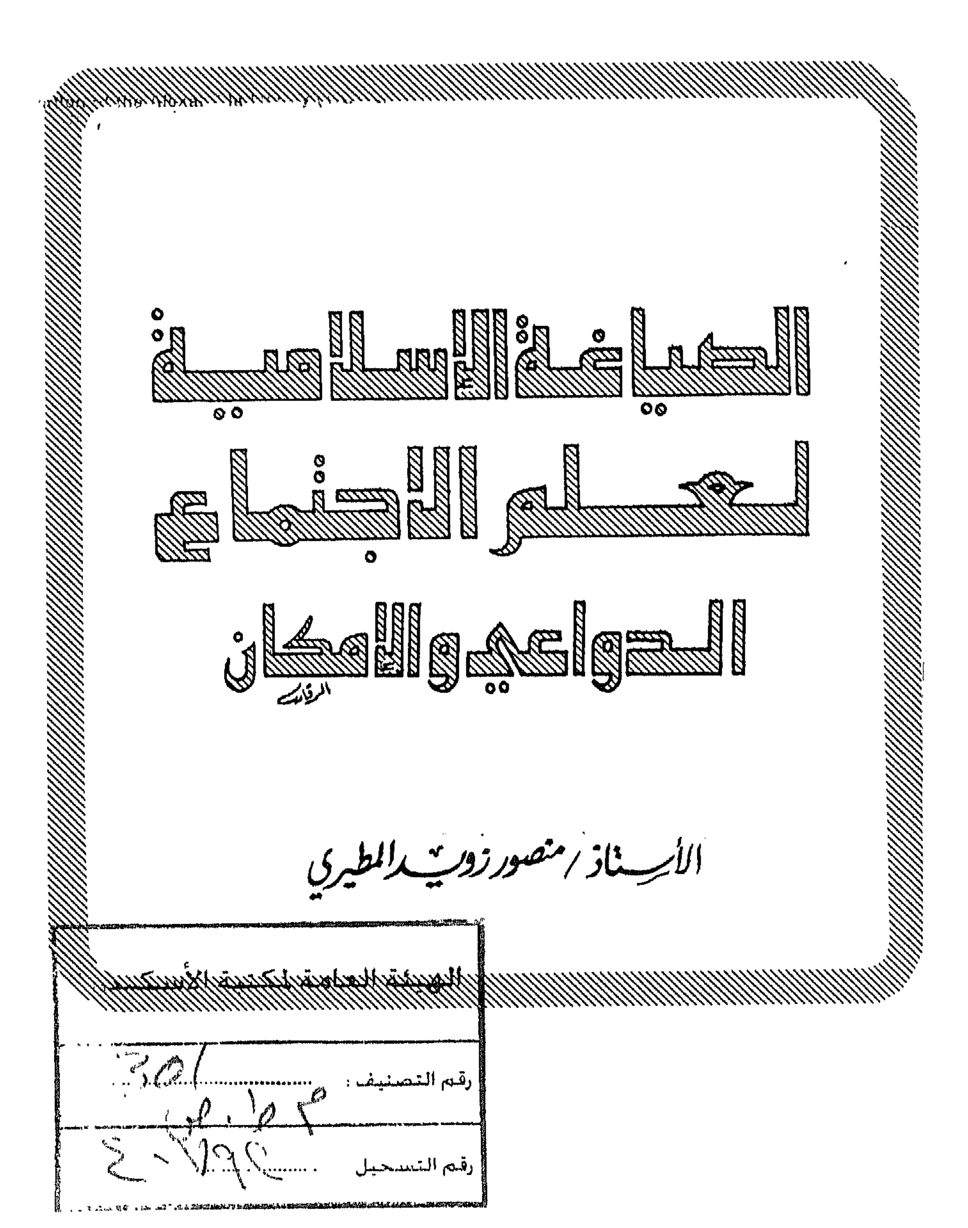




الأستاذ / منصور زويد المطيري



بسم الله الرحمن الرحيم



الطبعة الأولى

طبعة خاصة بمصر تصدر
عن دار أخبار اليوم
إدارة الكتب والمكتبات

ما ينشر في هذه السلسلة يعبر عن رأي مؤلفيها.



صـــدر منــه :

- مشكلات في طريق الحياة الإسلامية

«طبعة ثالثة» ـ الشيخ محمد الغزالي

- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف

«طبعة ثالثة» ـ الدكتور يوسف القرضاوي

- العسكرية العربية الإسلامية

«طبعة ثالثة» ـ اللواء الركن محمود شيت خطاب

- حول إعادة تشكيل العقل المسلم

«طبعة ثالثة» ـ الدكتور عماد الدين خليل

- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري

«طبعة ثالثة» ـ الدكتور محمود حمدي زقزوق

- المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري

«طبعة ثالثة» ـ الدكتور محسن عبدالحميد

- الحرمان والتخلف في ديار المسلمين

«طبعة ثالثة» + «طبعة انجليزية» ـ الدكتور نبيل صبحي الطويل

- نظرات في مسيرة العمل الإسلامي

«طبعة ثانية» ـ عمر عبيد حسنة

- أدب الاختلاف في الإسلام

«طبعة ثانية» ـ الدكتور طه جابر فياض العلواني

- الـــتراث والمعاصـــرة

«طبعة ثانية» ـ الدكتور أكرم ضياء العمري

- مشكلات الشباب : الحلول المطروحة والحل الإسلامي

«طبعة ثانية» ـ الدكتور عباس محجوب

- المسلمون في السنغال ـ معالم الحاضر وآفاق المستقبل

«طبعة أولى» ـ عبدالقادر محمد سيلا

- البنـــوك الإســـلامية

«طبعة أولى» ـ الدكتور جمال الدين عطية

- مدخل إلى الأدب الإسلامي

«طبعة أولى» ـ الدكتور نجيب الكيلاني

- المخدرات من القلق إلى الاستعباد

«طبعة أولى» الدكتور محمد محمود الهواري

- الفكر المنهجي عند المحدثين

«طبعة أولى» ـ الدكتور همام عبدالرحيم سعيد

- فقه الدعوة ملامح وآفاق في حوار

الجزء الأول والثاني «طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر ـ الأستاذ عمر عبيد حسنة

- قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر

«طبعة أولى» ـ الدكتور زغلول راغب النجار

- دراسة في البناء الحضاري

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور محمود محمد مسفر

- في فقه التدين فهمًا وتنزيلاً

الجزء الأول والثاني «الطبعة الأولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبدالمجيد النجار

- في الاقتصاد الإسلامي (المرتكزات ـ التوزيع الاستثمار ـ النظام المالي)

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور رفعت السيد العوضي

- النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية دراسة مقارنة

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور محمد أحمد مفتي والدكتور سامي صالح الوكيل

- أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور أحمد محمد كنعان

- المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبدالعظيم محمود الديب

- مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ نخبة من المفكرين والكتاب

- مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور ماجد عرسان الكيلاني

- إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها

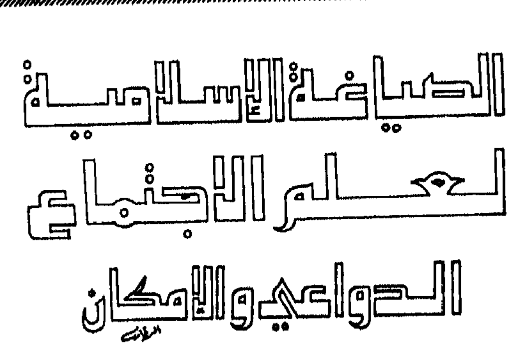
«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور ماجد عرسان الكيلاني

- الصحوة الإسلامية في الأندلس

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر ـ الدكتور علي المنتصر الكتاني

- اليهود والتحالف مع الأقوياء

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر ـ الدكتور نعمان عبدالرزاق السامرائي



يناير ١٩٩٣

قال تعالى :

﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ. هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾

(آل عمران : ١٣٧ - ١٣٨)

تقديم

بقلم: عمر عبيد حسنه

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء ، بما يمتلك من القيم الضابطة ، والمبادىء الأساسية لمسيرة الحياة ، وبما شرع من السنن النفسية ، والآفاقية التي تحكم الحياة والأحياء ، وتؤصل لقوانين الاجتماع ، والعمران .

وأورث الأمة المسلمة الكتاب ، وجعلها أمة وسطاً ، وناط بها مسؤولية الشهادة على الناس ، والقيادة لهم ، وتقويم سلوكهم بقيم الدين ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾ ، (البقرة: ١٤٣) ، ذلك أن الشهود الحضاري على الناس ، وللناس ، يعتبر من أخص خصائص الأمة المسلمة ، صاحبة النبوة الخاتمة ، الخالدة ، والرسالة المعيار ، يقول تعالى : ﴿ وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَابِ ومُهَيمِناً عَلَيْهِ ، فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ولا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الحَقِّ ﴾ (المائدة : ٤٨) . فجاء القرآن مصدقاً للكتب السابقة في أصولها السماوية ، ومعياراً مصوِّباً لما داخلها من التحريف ، والتبديل ، فكان الإيمان بالرسول محمد ﷺ ، إيماناً بالنبوة كلها عبر تاريخ البشرية الطويل .

والصلاة والسلام على معلم الناس الخير ، الذي كانت الغاية من ابتعاثه إلحاق الرحمة بالعالمين ، وإنقاذ البشرية من شقوتها ، وضلالها ،

يقول تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنبياء : ١٠٧) ، والذي يقف بأمته المسلمة على قمة التجربة البشرية ، والعبرة التاريخية للأنبياء مع أقوامهم ، حيث جُعل القصص القرآني ، المختبر البشري التاريخي ، لصدقية ، ويقينية ، واطراد القوانين ، والسنن الاجتماعية ، التي أكدها القرآن ، وأوقف عليها الأمة الخاتمة ، لِتَتَبين قوانين السقوط والنهوض ، وتأخذ العبرة والعظة ، وتحقق الوقاية الحضارية ، مهتدية بقوله تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا في الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ . هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران : ١٣٧ ـ ١٣٨) . . وبعـــد :

فهذا كتاب الأمة الثالث والثلاثون : «الصياغة الإسـلامية لعلم الاجتماع » ، للأخ منصور زويد المطيري ، في سلسلة الكتب التي يصدرها مركز البحـوث والمعلومات ، بـوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر ، مساهمة في إعادة تشكيل الشخصية المسلمة المعاصرة ، وبناء الأمة المعيار ، وتبصيرها بوظيفتها في تحقيق الشهود الحضاري ، من موقع الوسطية والاعتدال ، وفك قيود التحكم والارتهان الثقافي ، والاستيلاب الحضاري ، ومعالجة أسباب التقليد والتخاذل الفكري ، وفتح مجالات الحوار والاجتهاد الفكري ، في محاولة لاسترداد الإرادة ، وامتلاك القدرة على السير في الأرض ، والتوغل في التاريخ ، واكتشاف السنن الفاعلة في الأنفس والآفاق ، ومن ثم حسن قراءة الواقع البشري في ضوء قوانين الاجتماع والعمران ، بأبجدية سليمة تمكن من إعادة البناء للحاضر ، والاستشراف لصناعة المستقبل ، وتحديد مواطن الخلل والإصابة التي تعيق النهوض .

ذلك أن السير في الأرض ، والتوغل في تاريخ الاجتماع البشري ، هو الذي يحملنا إلى الاهتداء للسنن والقوانين الفاعلة ، التي شرعها الله في

الأنفس والآفاق ، ومحاولة تسخيرها ، والاضطلاع بهذا الفرض الكفائي الغائب عن حياة المسلمين اليوم .

فالتاريخ هو المختبر الحقيقي في إطار علوم الإنسان ، وهو الأب الشرعي لكل العلوم الاجتماعية ، التي لا بد من الإحاطة بها ، والرسوخ فيها ، ومعرفة قوانينها وسننها ، التي تحدد المداخل الصحيحة للشهادة على الناس ، وتقود إلى صناعة تاريخية مستقبلية علمية ، بعيدة عن التنبؤ ، والظن ، والتخرص .

والتاريخ ، الذي هو منجم العلوم الاجتماعية ، ومختبرها ، لا يأتي من فراغ ، ولا ينشأ في فراغ ، وليست حوادثه عبثاً من العبث ، وإنما هو يمثل الاستجابة المجسِّدة ، بشكل أو بآخر ، لعقيدة الأمة وقيمها ، ونظرتها للكون ، والحياة ، والإنسان . . لذلك يعتبر التاريخ أحد المداخل الرئيسة التي لا بد من استصحابها لإدراك حقائق الحاضر ، وأبعاده العميقة ، ومساراته الأساسية ، بعيداً عن صورة الواقع وما يعتريه من الإيهام والزيف ، خاصة عند من يمتلكون القدرة على التشكل والمخادعة .

كما لا بد من استصحاب التاريخ ، ووضع الحاضر في موقعه الملائم من السيرورة التاريخية ، لإدراكه ، وتقدير ما سوف يصير إليه في ضوء المقدمات والعبر التي يوفرها التاريخ ، ويؤكدها الحاضر .

لذلك نعتقد أننا حتى نتمكن من إدارك الأبعاد الحقيقية لحاضر أية أمة من الأمم ، أو حضارة من الحضارات ، لا بد لنا من دراسة عقيدتها ، التي تشكل نظرتها للحياة ، ومنظومتها الفكرية (عالم أفكارها) ، ولا بد أيضاً من دراسة تاريخها ، ووضعه في سياقه الطبيعي ، من خلال السنن التي تحكم المجتمعات البشرية .

إننا بهذا الفقه الاجتماعي ، أو العلم بالسنن والقوانين الإلـهية ، التي تحكم المسيرة البشرية (علم قوانين الاجتماع والعمران) ، نكون قادرين

على التعامل الصحيح ، وتحديد الأبعاد والمداخل الصحيحة لذلك التعامل ، والمجالات المؤثرة في البناء والتغيير ، والتجديد ، والتحويل الثقافي ، من خلال الاهتداء إلى السنن الإلـهية التي تشكل أقدار السقوط والنهوض للأمم والحضارات .

وقد يكون من المفيد هنا ، أن نسارع إلى القول : إن فهم الواقع ، والتعرف على آليات التحريك ، والتغيير ، والتجديد ، مرهون إلى حدٍ بعيد بالوقوف على اكتشاف السنن النفسية والآفاقية ، التي يمكن أن نطلق عليها : «قوانين الاجتماع والعمران» ، والإحاطة بالشروط والعوامل الفكرية المؤثرة فيها .

إن فهم الواقع ، والوقوف على سنن التغيير الاجتماعي ، أمر مطلوب لحركات التغيير ، والتجديد ، والنهوض ، والوقاية الحضارية بالنسبة لأمة الإجابة : «مجتمع المسلمين» ، كما أنه مطلوب أيضاً لإيصال الرسالة الإسلامية لأمة الدعوة : «غير المسلمين» ، لأن ذلك يمكن من معرفة مداخل الشعوب ، وخصائص وصفات خطابها ، وعوامل استنفارها واستفزازها ، أو استنقاعها الحضاري ، على حدٍ سواء .

صحيح أن الله سبحانه وتعالى ، الذي خلق الإنسان ، هو أعلم بكينونته ، وحاجاته الأصلية ، ومشكلاته التي سوف تعرض له ، وأن الخطاب الإلـهي للناس ، يحمل كل المواصفات المطلوبة للاستجابة ، لأنه خطاب الخالق المعصوم ، لمن خلق ، وبذلك يمكننا القول : إن بين خطاب الله الخالق ، واستجابة المخلوق ، تواعد والتقاء ، وإن عدم الاستجابة تعني ، إلى حدٍ بعيد ، وجود خلل في أدوات التوصيل ، قال تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ (الملك : ١٤) . . فالذي خلق الإنسان ، أعلم بالقوانين التي تحقق له السعادة ، وترفع عنه الشقوة المتأتية من تسلط الإنسان على الإنسان ، باسم التشريع له ، أو وضع المنظومات الفكرية والقوانين الاجتماعية للأمة .

لذلك ، كانت رسالة النبوة ، متميزة ، وكانت أكثر عمقاً ، وأبعد أثراً في التغيير والاستجابة ، من الفلسفة القائمة على الاستقراء ، والعلم البشري المحدود ، من جانب ، الخاضع للكثير من العوامل والمؤثرات من جانب آخر . ذلك أن الخطاب الديني «رسالة النبوة» ، معصوم بمواصفات الخالق ، بينما يجري الخطأ والصواب والنسبية على الخطاب الإنساني في إدراك الحق من جانب ، وفهم حال المخاطَبين من جانب آخر .

إضافة إلى ذلك ، فإن معارف الوحي ، قدمت نماذج كثيرة من السنن والقوانين الاجتماعية ، التي تمثل الأمور الرئيسة في مسيرة الحياة والاجتماع الإنساني ، للاهتداء بها ، ولتكون النافذة التي نطل منها على كثير من السنن الاجتماعية ، المنوط اكتشافها وتسخيرها باجتهاد العقل .

إن نصوص الوحي المعصومة ، تحدثت عن مجتمع الأنبياء ، والعوامل النفسية والمادية المؤثرة فيه ، على شكل معادلات اجتماعية ، أشبه ما تكون بمعادلات العلوم المادية ، بل لقد تجاوزت الحقائق اليقينية التي تترتب على المقدمات في العلوم المادية ، إلى الكلام عن العواقب والمآلات التي سوف تنتهي إليها المجتمعات التي تتحكم فيها بعض العادات والممارسات ، المفضية إلى الهلاك .

إن طلب السير في الأرض ، والنظر في العواقب والمآلات ، جعله النص الإلهي من الفروض الكفائية ، التي تفضي إلى التبين ، والتبصر ، والاهتداء إلى السنن الاجتماعية في السقوط والنهوض ، واختزال التاريخ الإنساني ، وتحقيق الاعتبار ، وإضافته إلى عمر الأمة المسلمة ، وتجربتها ، لتحقق بذلك الوقاية الحضارية ، وتتعظ بأحوال السابقين .

ذلك أن سنن الله لا تتغير ، ولا تتبدل ، ولا تحابي أحداً ، وأن الذي يدركها ، هو القادر على التغيير ، والتجديد ، ومغالبة قدر بقدر ، والفرار من قدر إلى قدر ، وأن الذي لا يدركها يصبح مُسخَّراً ، بدل أن

يكون مُسخِّراً لها ، الأمر الذي يؤكد لنا أن دراسة المجتمعات ، وفهم واقعها ، وتاريخها ، وثقافتها ، ومعادلاتها الاجتماعية ، هو الذي يوضح لنا كيفيات وآليات التعامل معها ، ومواصفات خطابها ، والفقه الذي يمكننا من التدرج في الأخذ بيدها إلى تقويم سلوكها بشرع الله .

إنّ ما ورد في القصص القرآني ، يشكل مختبرات بشرية خالدة ، مجردة عن حدود الزمان والمكان ، من الناحية الاجتماعية ، كما يشكل منجماً لاغتراف الثقافة الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية ، وتعدية الرؤية ، وإعادة الصياغة ، ودليلاً إلى أن فهم الواقع أمر أساس ، لا يقل عن فهم تعاليم النبوة ، لأن فهم الواقع هو الذي يمكِّن من حسن تنزيل تعاليم النبوة ، والتعرف إلى وسائل إحداث التفاعل ، وتحريك آليات التغيير الاجتماعي ، وهذا لا يكون إلا بالفقه الاجتماعي ، أي بالتحقق من القوانين التي تحكم الاجتماع والعمران .

وإن كنا نعتقد أن فقه التعاليم الإلـهية ، لا يتحقق بشكله المطلوب دون الفقه الاجتماعي ، الذي يشكل محل هذه التعاليم ، وأن فقه الحكم الشرعي ، وفقه الحال ، أمران متلازمان ، حيث لا اعتداد بالحكم من دون المحل ، ولا قيمة للمحل بدون الحكم ، لأن الأحكام بمقاصدها ، وبمقدار ما تحقق من التغيير والاستجابة في المحل . لذلك نرى في كثير من الأحيان ، ضرورة العدول عن الحكم إلى الترخُص شرعاً ، عندما لا تتوفر الشروط المطلوبة في المحل . وكأن ظروف محل الحكم ، هي التي تحكم المدى المطلوب لمراحل التنزيل . لذلك نقول :

إن فقه التعاليم ، من لوازم فهم الواقع . . وفهم الواقع ، من لوازم فقه التعاليم . .

حتى ليمكن اعتبار كل منهما مقدمة للآخر ، ونتيجة له في وقت واحد ، كما هو الحال في التلازم بين السنن النفسية والسنن الآفاقية ، في الرؤية القرآنية .

إن معظم الخطاب في الكتاب والسنة ، في بدء التنزيل ، انصرف إلى تشكيل الإنسان والمجتمع (محل الحكم) ، وفق منهج معين ، ومن ثم جاءت مرحلة تشريع الأحكام لهذا المجتمع ، إذ لا فائدة من الحكم ، حفظاً ، وفقهاً ، إذا افتقدنا المحل ، الذي هو الإنسان ، أو المجتمع الإنساني .

إن امتلاك القدرة على دراسة هذا الإنسان ، المخلوق الاجتماعي ، والتحقق من القوانين التي تمكننا من التغيير الاجتماعي ، وفقه تنزيل الحكم على محله ، هو الأمر الغائب . . ولعل مشكلة المسلمين اليوم ، وإلى عقود تاريخية ماضية ، ترجع في الغالب إلى قصر الاهتمام على فقه الأحكام ، دون إعطاء القدر اللازم للاهتمام بمحل الحكم ، الذي هو الواقع الاجتماعي . . ولا ندري ، كيف يتحصل فقهٌ للنص دون فهمٍ للواقع ؟ .

ولا بد من الاعتراف أن كثيراً من شعب المعرفة قد توقفت في حياة المسلمين منذ زمن بعيد ، ونخص بالذكر هنا شعب المعرفة في العلوم الاجتماعية ، والإنسانية ، الأمر الذي لم نلق له بالاً بعد ، ونظن أن التخلف والتوقف منحصر في العلوم التجريبية المادية ، فقط ! ، مع أن أمر التوقف في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، هو الأخطر . ذلك أن التخلف في تلك العلوم هو سبب التخلف في العلوم المادية ، ولأن التخلف في العلوم الإنسانية عصي عن الإدراك ، إذا ما قورن بالعلوم والمخترعات المادية ، في الوقت الذي بلغت فيه عند غيرنا من الأمم الناهضة شأواً بعيداً . . وفي اعتقادي أن الذي لا يزال يمنحنا الإمكان الحضاري ، والقدرة على إحداث النقلة النوعية ، هو امتلاكنا التعاليم الإلـهية السليمة ، التي تشكل خميرة هذه العلوم الإنسانية ، وأدواتها ، والكثير من وسائلها ، وتبصر بوظائفها .

لذلك نرى أنه لا بد من التوجه صوب هذه الدراسات التي توقفت في حياة المسلمين ، حيث اقتصر الفقه في الدين على فقه الحكم دون فقه المحل ، الذي لا يتأتى فقهه إلا بفقه المجتمعات ، والسنن الاجتماعية التي تحكم مسيرتها ، في الوقت الذي تطورت عند الآخرين ، وأدركوا أهميتها وخطورتها للتعرف على الواقع البشري ، الأمر الذي كان لا بد منه لتسهيل عمليات الاستعمار والتنصير .

لذلك يمكن القول : بأن معظم هذه العلوم الإنسانية ، إنما نشأت في مناخ التبشير والاستعمار ، وجاءت استجابة لحاجات مؤسسات التنصير ، ومراكز صنع القرار ، وأن تطورها فيما بعد ، إضافة إلى ذلك ، كان لحاجات التجارة والتسويق ، والتحكم الثقافي .

ولا بد أن نشير إلى أن السلف الصالح ، ومن خلال نضج الكتاب والسنة ، انشغلوا بوظيفة تلك العلوم الاجتماعية ، وأدركوا أهميتها من خلال تعاليم النبوة ، عن الاشتغال بتحرير مصطلحاتها ، وحدودها العلمية . ولكن المشكلة في : توقف فقه النبوة في عصور الركود والتخلف ، الذي أدى إلى توقف هذه العلوم ، وإدراك أهمية وظائفها على حدٍ سواء .

وكأن الأمر المطروح اليوم : كيف يمكن للمسلمين استئناف دورهم ، وذلك بإدراك أهمية هذه المعارف ، والانطلاق صوب المستقبل لبناء علوم اجتماعية إسلامية ، متميزة بنسقها ، ومنطلقها ، وهدفها ؟ وهل الآليات العلمية والمنهجية ، التي بلورتها تلك العلوم عند الآخرين ، يمكن أن تكون أدوات سليمة ، ومحايدة لعلوم اجتماعية إسلامية ، أم أنها جاءت ثمرة للرؤى ، والمنطلقات الأخرى ، ولعمر حضاري وثقافي معين ؟ وإلى أي مدى يمكن للمسلمين في مواقعهم الحالية المتخلفة ، التعامل مع هذه الأدوات ، دون الاخلال بالمنطلقات الإسلامية ؟ وهل المسلمون اليوم ، في المستوى الذي يمتلكون فيه معايير وشروط

التعامل ، أم أنهم في منخفض حضاري ، تصب عليهم الثقافات ، والمذاهب ، والمناهج ، دون القدرة على التعامل معها كما هو حال الأواني المستَطْرَقة في تلقي السوائل ؟

وبالإمكان القول : إن تعاليم النبوة في المسألة الاجتماعية ، تشكل بالنسبة للمسلم ، إن هو فقهها تماماً ، مركز الرؤية ، وتبصر بالسنن الاجتماعية الأساسية التي تحكم مسيرة الحياة ، والاجتماع البشري ، والتي تشكل له عواصم من الزلل ، كما أنها تمكن في الوقت نفسه من الإفادة من الوسائل التي حاولت مناهج البحث الغربي تجريدها في أدوات تسهم في تقليل الخطأ في النتائج ، كالتأكيد على استخدام الملاحظة ، والإحصاء ، والاستبيان ، واختيار العينات ، والمقابلة ، والمعايشة ، والمقارنة ، والمطابقة . وهذه كلها أدوات تستعين بها العلوم الاجتماعية اليوم ، ويمكن أن تستعين بها العلوم الاجتماعية الإسلامية ، وتصوب ، وتحسن توظيف نتائجها بما تمتلك من الضوابط المنهجية في الوحي المعصوم ، والسنن الاجتماعية التي شرعها الكتاب ، وبينتها السنة .

ونستطيع أن نقول : إن علم الاجتماع وغيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى ، التي تأصلت وتبلورت وامتدت على يد الآخرين بعد توقف العقل المسلم ، إنما صُبّت في العالم الإسلامي من الخارج ، وهي وليدة حضارة وثقافة لها وتاريخها ، وفلسفتها ، وخصائصها ، وعمرها الفكري ، ووليدة لمجتمعات لها أزماتها ، ومشكلاتها ، وتحولاتها الاجتماعية ، ونسقها المعرفي ، والسؤال المطروح : هل تعتبر المعايير والمفاهيم التي طرحتها الحضارة الغربية ، ولا سيما في علم الاجتماع ، مفاهيم علمية حقاً ؟ ذلك أن وصف العلمية يفترض أن تكون هذه المفاهيم والمعايير عامة وعالمية ، كما هو الحال في ميدان العلوم الطبيعية ، ومن ثم يكون بالإمكان تطبيقها على كل المجتمعات ؟

وهل يمكن الادعاء بأن المناهج والتقنيات المختلفة ، وأدوات التحليل التي جاءت ثمرة لعلم الاجتماع الغربي ، هي فعلاً أدوات موضوعية ودقيقة ، تساعد على دراسة الظواهر الاجتماعية ؟

وتبقى القضية الأساسية المطلوبة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، أن يقتحم الباحثون في علم الاجتماع وغيره الساحة ، ويبدأون طرح بعض التساؤلات ، والقيام ببعض الدراسات حول تلك المفاهيم ، والمناهج المتبعة ، والتقنيات المستخدمة ، وحول مشروعية تطبيقها في دراسة مجتمعات تختلف جذرياً في عقائدها ، وأفكارها ، وتحولاتها الاجتماعية ، عن المجتمع الذي نشأ فيه علم الاجتماع .

وقد تكون المشكلة الأساسية ، أيضاً عند بعض علماء الاجتماع العرب ، في معايرة واقع حضاري أو اجتماعي ، بأصول حضارية وقوانين اجتماعية غريبة عن أصوله ونسقه المعرفي . . أو بمعنى آخر ، معايرة واقع حضارة ، بأصول ومنطلقات حضارة أخرى .

وهنا يكون من المفيد أن نشير إلى أن الحصيلة الإسلامية المعاصرة في إطار علم الاجتماع ، ما تزال في طور الأفكار ، والملحوظات ، بحيث لم ترق بعد إلى بلورة النسق المعرفي الإسلامي في هذا الموضوع ، وتأسيس علم الاجتماع الإسلامي بعد أن توقفت تلك الشعب المعرفية في تاريخنا الثقافي ، إلا من بعض النظرات والبوارق التي لم تستطع تأصيل الموضوع والامتداد به من بعد ابن خلدون ـ رحمه الله ـ سواءً في ذلك أصحاب المقاربات الفكرية ، الذين حاولوا محاكاة الطروحات الغربية ، واستعمال أدواتها ، وتطبيقها على المجتمع الإسلامي ، أم أصحاب المقارنات ، الذين حاولوا بيان بعض الفوارق ، التي تتميز بها السنن الاجتماعية والنفسية في الرؤية القرآنية ، عنها في مذاهب علم الاجتماع الغربي ، سواء في المنطلقات أو في التطبيقات ، وتفسير الظواهر

وتفسير الظواهر والتحولات الاجتماعية ، وسنن التغيير ، لكن دون القدرة على تأسيس النظرة الإسلامية ، وتقديم الدراسات الرائدة .

ونستطيع القول : بأن المتحصل في ذلك إلى الآن ، هو رد فعل ، وفكر دفاعي ، أو ثقافة دفاعية ، لحماية الذات غالباً ، دون القدرة على الامتداد ، وإيجاد البديل . . وقد تكون المشكلة أن كثيراً ممن اهتموا بهذا اللون من الدراسات ، والذي جاء اهتمامهم ثمرة للاستفزاز والتحدي الثقافي ، لم يتوفروا على هذه الدراسات ، ويتخصصوا فيها ، لذلك جاء عطاؤهم عبارة عن نقرات ، ونظرات ، والتماعات ، مبعثرة هنا وهناك ، يمكن أن تشكل المرحلة التمهيدية ، أو بناء الهاجس الثقافي حول التقصير في مثل هذا الميدان ، وتقود فيما بعد إلى التأسيس والتأصيل .

لقد سارع العلماء والباحثون في العالم الإسلامي ـ كلون من رد الفعل ـ إلى إنشاء كليات للعلوم الإنسانية ، ومراكز للبحوث المختلفة ، لكن جاءت هذه المؤسسات رهينة للمرجع ، والكتاب ، والمدرس ، والمنهج ، وأدوات التحليل ، واستخدام المفاهيم النظرية والتقنيات الغربية ، لفهم واقعنا المعاصر ، دون التنبه إلى الفوارق الجذرية بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الصناعية الغربية ، الأمر الذي أدى إلى سوء الفهم لمشكلات وظواهر مجمعاتنا الإسلامية من جانب ، وتطبيق مناهج بعيدة عن معادلتها النفسية والاجتماعية في بلورة أنماط اجتماعية عاجزة عن الانطلاق من الماضي ، واستصحاب السنن الاجتماعية في القرآن والسنة في التواصل مع الحاضر .

ودون الدخول في استقصاء الأسباب ، لعلنا نقول : إن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي انتهت إليه المجتمعات الغربية ، مكن الباحثين والعلماء من التوفر على أبحاثهم ، بعيداً عن معادلة الجوع ،

والخوف ، التي نهبت الإنسان في العالم الإسلامي ، ولا تزال . كما أن تلك المجتمعات أتيحت لها أقدار من الحرية أمكن معها استقرار الظواهر الاجتماعية على الشكل الصحيح ، بعيداً عن النفاق والتشكل الاجتماعي المغشوش ، الأمر الـذي يسر دراستهـا ، والوصـول إلى القوانين الاجتماعية التي تحكم سيرورتها .

وعلى الرغم من أن وعي المسلمين بأهميـة العلوم والمعارف الاجتماعية المتنوعة ، الذي جاء متأخراً نسبياً ، بسبب المواجهـة المفروضة على العالم الإسلامي ، حيث بدأت المحاولات سواءً على مستوى إنشاء المؤسسات ، أو الهموم والاجتهادات الفردية ، لإقامة علوم اجتماعية ذات مرجعية إسلامية ، تعيد النظر في أهداف ومنطلقات تلك العلوم ، وتحاول الإفادة من آلياتها في ضوء رؤية ذات درايةٍ بالعصر ، وفقهٍ بالنصوص المعصومة في الكتاب والسنة ، فإن البشائر مطمئنة وذلك بالاهتداء إلى الإمكان الذي يمنحه الوحي ، الذي يقف على قمة التجربة للأنبياء مع أقوامهم ، ويوقف المسلمين على سنن السقوط والنهوض ، ويجعلهم قادرين على هضم التراث العالمي في مجال الدراسات الإنسانية ، والتجاوز به إلى تحقيق المقاصد ، والحكم ، والوظائف التي يفتقدها الغربي ، الذي أوجـد العلم ، وأضاع الحكمـة ، وأبدع الوسيلة ، وافتقد الغاية .

إن رصيد المسلمين من القيم والتجارب في إطار العلوم الإنسانية ، يجعلهم مؤهلين لتشكيل ريادة حقيقية في هذا المجال ، تخلص هذه العلوم من الخلل ، وتحرر أهدافها من الرغبة من الهيمنة والتحكم ، وتوجهها لتحقق الغاية من الخلق ، وتلحق الرحمة بالعالمين .

لذلك نرى أنه لا مندوحة لنا من الانطلاق من أهدافنا ، ومفاهيمنا الأساسية ، واستخدام تجربتنا ، وتراثنا العلمي ، والتوجه إلى إعادة

تشكيل مركز الرؤية ، واستصحاب السنن الاجتماعية والنفسية ، التي اختبرتها رحلة النبوة ، ومجتمع النبوة ، وتخلينا عن هاجس المقاربة ، والمقارنة ، الذي لا يورث إلا ردود أفعال غالباً ، لإنتاج علوم اجتماعية متلائمة مع نسقنا المعرفي . لكن هذا لا يتحقق ما لم يتوفر المناخ الملائم لانتاجنا المعرفي .

ولعل مما يبشر بالخير ، توجه الكثير من الباحثين والدارسين إلى هذا اللون من الدراسات ، واختيار موضوعاتها ، لتكون مجالاً للدراسات الجامعية ، والرسائل الأكاديمية ، في الماجستير والدكتوراة ، إضافة إلى فسح المجالات في بعض الجامعات الإسلامية إلى مقررات في العلوم الاجتماعية ، وفي مقدمتها علم الاجتماع الإسلامي ، علاوة على ما تتضمنه مناهج مادة الثقافة الإسلامية ، التي تُدرس في الجامعات كمتطلب جامعي ، من جوانب دراسية في المجال الاجتماعي والإنساني ، وقيام مؤسسات وجمعيات وجماعات علمية ، مثل جمعية علماء الاجتماع المسلمين ، وغيرها .

وبعـــد :

فإن من الجدير بالذكر ، توجه السلسلة صوب رسائل الدراسات العليا ، التي تخضع للشروط الأكاديمية في البحث ، واختيار بعض الموضوعات التي تصب في اهتماماتها ، وتسهم في تحقيق أهدافها ، ولا تبتعد بها عن خطاب المثقف المسلم بشكل عام ، إضافة إلى الشعور بأهمية تشجيع بعض الباحثين والدارسين ، على الإنتاج المعرفي المطلوب للمسلم المعاصر ، وربط الدراسات الأكاديمية بالحياة الثقافية .

ولعل هذا الكتاب ، يعتبر باكورة هذا التوجه . . . .

وتأتي أهميته ـ وهو في أصله رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير ـ في

أنه محاولة جادة ومنهجية ، في إطار التأصيل الإسلامي لصياغة هذه العلوم ، والتأسيس لمنطلقاتها ، واعتماد معرفة الوحي لإعادة تشكيل مركز الرؤية ، الأمر الذي لا بد منه لتحديد توجهاتها ، وتحديد أهدافها ، وضبط مناهجها ، وتزكية وظائفها . . وإذا كان إعادة تشكيل الشخصية المسلمة ، القادرة على الإنتاج المعرفي ، من المنظور الإسلامي ، لتستأنف دورها في الشهادة على الناس ، والريادة لهم إلى الخير والرحمة ، من الأهداف الرئيسة لكتاب الأمة ، فإن ما نقدمه في هذا الكتاب ، يعتبر خطوة نوعية متقدمة في هذا المجال ، خاصة وأنه يفتح ملف المسألة الاجتماعية ، التي هي جزء من علوم الإنسان ، الذي هو المحور الرئيس الذي تدور عليه معرفة الوحي .

والله نسأل أن يرزقنا الإخلاص في القصد ، والصواب في السعي ، إنه نعم المولى .

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله .

أما بعد . .

يتشبع علم الاجتماع من بين العلوم الاجتماعية ، بالعقائد والمذاهب والفلسفات المتعددة ، المبثوثة داخل الأبحاث النظرية والتطبيقية ، التي تعكس الخلفيات العقائدية والفكرية لكتابها وواضعيها . وهذا يخالف الظن الشائع والسمعة الرائجة عن هذا العلم ، حيث يظن أنه يقدم نظريات وآراء ونتائج علمية ، بعيدة عن الشكوك والأوهام ، من نتاج العلم وحده . وهذا ما جعل كثيراً من أبناء المسلمين يقبل ما فيه من أفكار ونظريات وآراء ، على أنها حقائق علمية ، يجب التسليم بها ، حتى ولو عارضت مبادىء دينهم . فأصبح علم الاجتماع إشكالية تبحث عن حل .

ويمكن تلخيص مشكلة علم الاجتماع بوضعه الراهن في أمرين :

الأول : أن هذا العلم يحمل ، مع حقائقه العلمية ، وفائدته الملموسة ، عقائد وأفكار ومبادىء واضعية . وأن هذا العلم منذ دخوله إلى العالم الإسلامي ، كان يعزز من حالة فقدان الهوية ، التي تعني التخلي عن الإسلام ، كمبدأ عام يحكم المجتمعات الإسلامية .

الثاني : أن نظريات هذا العلم ، وضعت لفهم مشاكل وقضايا خاصة بالغرب ، لا يمكن تعميمها على المشاكل المماثلة في العالم الإسلامي ، ولا تؤدي إلى فهم واقع المجتمعات الإسلامية .

وقد طُرحت هذه الإشكالية على بساط البحث من قبل كثير من علماء الاجتماع في العالم العربي ، والعالم الإسلامي ، وكانت النتيجة

اتجاهين مختلفين . أحدهما : ينادي بعلم اجتماع عربي قومي[1] لم تحدد ملامحه ، وهذا الاتجاه لم يكن يلتفت كثيراً إلى المشكلة الأولى ، وهي تشبع علم الاجتماع بالعقائد والأفكار ، التي تصطدم بالإسلام ، وإنما يركز ويهتم بالمشكلة الثانية وهي : أن نظريات علم الاجتماع أخفقت في فهم المشكلات المطروحة في العالم العربي .

وثانيهما : ينادي بعلم اجتماع إسلامي ، أو علم اجتماع المجتمعات الإسلامية ، وهو اتجاه لا يخلو من ملاحظات العالم المتخصص ، التي يسهل الجواب عنها ، ولكنه لا يهمل أياً من المشكلتين السابقتين ، وهو الاتجاه الذي يجب أن يتبناه علماء الاجتماع ، لأنه اتجاه وثيق الصلة بثقافة وهوية المجتمعات الإسلامية ، حيث يتخذ من الإسلام إطارًا عامًا ، يدور في فلكه . ويجب أن تتضافر الجهود للعناية به .

وهذا الكتاب مساهمة متواضعة من المؤلف في إبراز هذا الاتجاه ، ورسم ملامحه ، وطرح القضايا الكبرى والعامة فيه . وهو عبارة عن مقتطفات متنوّعة من رسالة علمية ، تقدم بها المؤلف لنيل درجة الماجستير ، وأترك للقارىء استكشاف واستكناه محتواه ، وأدعوه للمشاركة بالنقد البناء ، والمناقشة الموضوعية ، التي تثري هذا الاتجاه .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من شارك بجهد عظيم أو يسير في إصدار هذا الكتاب .

والله من وراء القصد ؟

منصور زويد المطيري

---

(١) عقدت عدة مؤتمرات وندوات لمناقشة علم الاجتماع في الوطن العربي ، ومنها على سبيل المثال : «ندوة : النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي - الجزائر ١٩٧٤م» ، و «أوضاع العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط - الأسكندرية ١٩٧٤م» ، وندوة « تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط - الكويت ١٩٧٨م» ، و «مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعية - القاهرة ١٩٨٣م» ، و «نحو علم اجتماع عربي - أبو ظبي ١٩٨٣» ، و «إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي - القاهرة ١٩٨٣م» ، و «سياسات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي - تونس ١٩٨٤» ، و «علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي - الكويت ١٩٨٤م» ، و «نحو علم اجتماع عربي - تونس ١٩٨٥م» .

علـم الاجتمـاع

نشـأة عـلم الاجتمـاع وتطـوره

علىٰ الرغم من أن التفكير الاجتماعي قديم قدم الإنسان نفسه ، فإن الاجتماع الإنساني لم يصبح موضوعاً لعلمٍ إلا في فترة لاحقة . وكان أول من نبه إلى وجود هذا العلم ، واستقلال موضوعه عن غيره ، هو ابن خلدون* . فقد صرح في عبارات واضحة أنه اكتشف علمًا مستقلاً ، لم يتكلم فيه السابقون ، إذ يقول : « وكأن هذا علم مستقل بنفسه ، فإنه ذو موضوع ، وهو العمران البشري ، والاجتماع الإنساني ، وذو مسائل ، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته ، واحدة بعد أخرى ، وهذا شأن كلّ علم من العلوم ، وضعياً كان أو عقلياً »[1] . . ويقول أيضاً : « واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ، أعثرَ عليه البحث ، وأدى إليه الغوص . . . . ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة ، ما أدري : ألغفلتهم عن ذلك ، وليس الظن بهم ؟ أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض ، واستوفوه ، ولم يصل إلينا ؟ »[2] . . كما أنه لم يكتفِ بذلك ، بل دعا القادرين إلى استكمال

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر ، مراجعة مجموعة من العلماء ، ص ٣٨ ؛

* ابن خلدون : أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون ، من الشخصيات الإسلامية الفذة ، ولد سنة ٧٣٢ في تونس ، وتوفي سنة ٨٠٨ في القاهرة ، ودفن فيها . اشتهرت المقدمة من تاريخه المسمىٰ بالعبر وديوان المبتدأ والخبر .

(٢) ابن خلدون ، نفس المرجع ، ص ٣٨

ما نقص منه : « ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح ، وعلم مبين ، يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا »[1] . . وإضافة إلى ذلك فإن مقدمته شملت على أقل تقدير سبعة من فروع علم الاجتماع المعاصر ، ناقشها ابن خلدون في وضوح تام[2] .

ولكن على الرغم من ذلك ، وعلى الرغم من قول عالم الاجتماع الشهير جمبلوفتش : « لقد أردنا أن ندلل على أنه قبل أوجست كونت ، بل قبل فيكو الذي أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي ، جاء مسلم تقي ، فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن ، وأتى في هذا الموضوع بآراء عميقة ، وإن ما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع[3] ، على الرغم من ذلك كله ، فإن التأريخ لعلم الاجتماع يقف عند كونت* الفرنسي باعتباره المنشىء الأول لهذا العلم . ويتجاهل بذلك المؤسس الحقيقي لهذا العلم الذي نبه عن وعي وفي وضوح إلى اكتشافه لهذا العلم . . ومهما كانت ظروف النشأة الجديدة فإن من النكران للجميل ، والظلم أيضاً عدم الاعتراف لابن خلدون بفضله في هذا المجال .

وعلى كل حال ، فإن ابن خلدون لم يخلفه خلف يتمم ما بدأ ، ويبني على ما أسس . لقد نشأ علم الاجتماع المعاصر نشأة مستقلة ، في بيئة أخرى غير بيئة ابن خلدون . لقد نشأ العلم الحديث في أوروبا على

---

(١) ابن خلدون ، نفس المرجع ، ص ٥٨٨ .

(٢) أنظر د. حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الخلدوني ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م ، من ص ٢٨ إلى ص ٣٥ .

(٣) نقلاً عن د. مصطفى الشكعة ، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ، ص ١٦٥ .

* كونت : هو أوجست كونت ، فيلسوف فرنسي «١٧٩٨-١٨٥٧م» ، مؤسس الفلسفة الوضعية ، ومؤسس علم الاجتماع الغربي ، عمله الرئيس : « دروس في الفلسفة الوضعية » ، انظر الموسوعة العربية الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٥١٧ .

يد أوجست كونت ، حيث نحت له هذا الاسم : « علم الاجتماع » ، وقد كانت هذه النشأة الغربية مرتبطة أشد الارتباط بظروف التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري ، التي كان يمر بها المجتمع الأوربي في ذلك الوقت ، بحيث نستطيع أن نقول : إن علم الاجتماع الغربي بكافة اتجاهاته وفروعه النظرية ، قد تطور استجابة للتطورات والمشكلات الاجتماعية في مرحلة الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد »[1] .

وعلم الاجتماع الغربي هذا « هو الذي كتب له الاتصال والاستمرار والسيطرة ، كنظام فكري وعلمي ، بحكم ارتباطه بالحضارة المسيطرة »[2] ، ولهذا فقد أصبح عالمياً ، وفرض نفسه على الآخرين ، كالحضارة الغربية تماماً .

ويذكر بعض المؤرخين لعلم الاجتماع ، أن له أربعة أصول فكرية ، تتمثل في : « الفلسفة السياسية . وفلسفة التاريخ والنظريات البيولوجية - في التطور . والحركات التي قامت تنادي بالإصلاح الاجتماعي والسياسي ، ووجدت أنه من الضروري أن تجري لهذا الغرض دراسات مسحية للظروف الاجتماعية »[3] ، وكان التأثير الأكبر والأهم ، من قبل فلسفة التاريخ التي قدمت لعلم الإجتماع أفكار النمو والتقدم ، ومفاهيم المراحل التاريخية ، والأنماط الاجتماعية .

ومن قبل المسح الاجتماعي أيضاً ، الذي قدم لعلم الاجتماع إمكانية دراسة الشؤون الإنسانية بمناهج العلوم الطبيعية - فالظواهر الإنسانية أيضاً

---

(١) د. محمود عوده ، أسس علم الاجتماع ، شركة ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ، ص ٧١ .

(٢) د. محمود عوده ، نفس المرجع .

(٣) بوتومور ، تمهيد علم الاجتماع ، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرين ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٣م ، ص٣٢ .

يمكن تصنيفها وقياسها - وإمكانية إصلاح المجتمع ، حيث اهتمت المسوح الاجتماعية بمشكلة الفقر ، انطلاقاً من أنها مشكلة نتجت عن الجهل الإنساني أو الاستغلال .

ومن ناحية أخرى ، فلا يزال المسح الاجتماعي من أهم طرق البحث في علم الاجتماع[1] .

كما أن الحديث عن نشأة علم الاجتماع ، لا بد أن يتطرق إلى فلسفة التنوير العقلانية النقدية ، التي أثارت كثيراً من مسائل علم الاجتماع ، ثم بعد ذلك ، الموقف منها ، هل هو : موقف المتقبل ، كما هو الحال في علم الاجتماع الماركسي . أو موقف الرافض ، كما هو الحال في علم الاجتماع المحافظ ؟ أو موقف الموفق بينها وبين غيرها من الأفكار المعارضة ؟

كما أن آثار الثورة الصناعية ، والثورة الفرنسية ، مهدت الطريق بشكل مباشر لتطور علم الاجتماع ، حيث أفرزتا الكثير من المشاكل التي تبحث عن حل .

وعلى كل حال ، فإن كونت إضافة إلى وضعه لاسم علم الاجتماع ، فقد دعا إلى الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية ، ووضع الفيزياء الاجتماعية على رأس العلوم قاطبة ، وقد عني بعلم الاجتماع والفيزياء الاجتماعية « ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً لدراسته ، باعتبار هذه الظواهر من روح الظواهر الفلكية ، والطبيعية ، والكيماوية والفسيولوجية نفسها ، من حيث كونها موضوعاً للقوانين الطبيعية الثابتة »[2] .

---

(١) انظر بوتومور ، نفس المرجع ، ص٣٢ - ٣٣ - ٣٤ .

(٢) نيقولاتيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة د. محمود عوده وآخرين ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٨م ، ص ٤٩ .

ويعد هربرت سبنسر* الإنجليزي ، أحد رواد علم الاجتماع المعاصرين لكونت . وقد أدرك إمكانية تأسيس علم الاجتماع ، وأخرج مؤلفات متعددة في هذا العلم « كالاستاتيكا الاجتماعية ، و « دراسة علم الاجتماع » و « مبادىء علم الاجتماع » . وقد سيطرت عليه فكرة التطور الاجتماعي المستمر عبر الزمان ، وهو من رواد الفكر التطوري »[1] . كما أن ماركس** الذي يعد القائد الأول للحركة العمالية الثورية ، قدم وجهات نظر وآراء تعد داخلة في علم الاجتماع ، بالمعنى الحديث ، وقد أصبح أباً فيما بعد لعلم الاجتماع الماركسي ، الذي تعد المادية التاريخية أساساً له .

ويذكر أحد المؤرخين لعلم الاجتماع ، أنه خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، انقسم إلى عدد من المدارس الرئيسة والفرعية ، بحيث أصبح من العسير أن تجد أي قدر من الالتقاء بين علوم الاجتماع المتعددة ، فمثلاً كان هناك من يعرف علم الاجتماع بأنه : دراسة العلاقة بين البناء الاقتصادي للمجتمع ، والجوانب الأخلاقية ، والقانونية ، والسياسية ، من بنائه العلوي . وهناك من يعتبر موضوع علم الاجتماع : دراسة صور الالتقاء الإنساني[2] .

---

* هربرت سبنسر : (١٨٢٠ - ١٩٠٣م) فيلسوف إنجليزي ، يرى أن الفلسفة هي حصر المعرفة في مبدأ التطور ، وقد لقب بفيلسوف التطور ، له كتاب : « المبادىء الأولى » ، انظر الموسوعة العربية الميسرة ، ج ١ ، ص ٩٦٠ .

(١) نيقولاتيماشيف ، المرجع نفسه ، من ص ٦٣ إلى ص ٧٩ .

** كارل ماركس : (١٨١٨ - ١٨٨٣م)، فيلسوف الشيوعية المعاصرة ، من أصل يهودي ألماني . اشترك مع إنجلز في إصدار كتاب « رأس المال » و « المنشور الشيوعي » ، انظر الموسوعة العربية الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٦١٥ .

(٢) انظر تيماشيف ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

أسس علم الاجتماع

سنتناول في هذه النقطة ثلاثة أمور تكوّن البنية الأساس لعلم الاجتماع ، وهي :

(أ) موضوع علم الاجتماع :
(ب) النظرية في علم الاجتماع .
(جـ) منهج البحث في علم الاجتماع .

(أ) موضوع علم الاجتماع

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، علم الاجتماع بأنه : « دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الإنسانية ، كما تبدو في الزمان والمكان ، للتوصل إلى قوانين التطور ، التي تخضع لها هذه المجتمعات الإنسانية في تقدمها وتغيرها »[1] . ويحدد علماء الاجتماع موضوع علمهم ، بالظواهر الاجتماعية ، التي تظهر نتيجة لتجمع الناس معاً ، وتفاعلهم مع بعضهم بعضاً ، ودخولهم في علاقات متبادلة ، وتكوين ما يطلق عليه الثقافة المشتركة . حيث يتفق الناس على أساليب معينة في

(١) د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ص ١-٤ .

التعبير عن أفكارهم . كما أنهم يتفقون على قيم محددة ، وأساليب معينة ، في الاقتصاد ، والحكم ، والأخلاق ، وغيرها .

وتبدأ الظواهر الاجتماعية بالتفاعل بين شخصين أو أكثر ، والدخول في علاقات اجتماعية . وحينما تدوم هذه العلاقات وتستمر ، تشكل جماعات اجتماعية . وتعد الجماعات الاجتماعية من المواضيع الأساسية التي يدرسها علم الاجتماع .

وهناك موضوع آخر يدرسه علم الاجتماع ، يتمثل في العمليات الاجتماعية ، كالصراع ، والتعاون ، والتنافس ، والتوافق ، والترتيب الطبقي ، والحراك الاجتماعي ، وهناك أيضاً الثقافة التي تعرف بأنها : « الكل الذي يتألف من قوالب التفكير ، والعمل في مجتمع معين »[1] . كما أن التغير في الثقافة وفي البناء الاجتماعي ، أحد ميادين الدراسة في علم الاجتماع . كما أن هناك النظم الاجتماعية ، وهي الأساليب المقننة والمقررة للسلوك الاجتماعي .

وكذلك الشخصية ، وهي العامل الذي يشكل الثقافة ، ويتشكل من خلالها . وتدل المؤلفات التي تؤلف في مادة علم الاجتماع ، وأيضاً اهتمامات علماء الاجتماع البارزين ، على أن الموضوعات الأساسية هي باختصار كما يلي :

١ ـ التحليل الاجتماعي ، ويشمل :

الثقافة والمجتمع ـ ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية .

٢ ـ الوحدات الأولية للحياة الاجتماعية ، وتشمل :

(أ) الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية .

---

(١) تيماشيف ، المرجع السابق ، ص ٤٦١ .

(ب) شخصية الفرد (جـ) الجماعات (د) المجتمعات المحلية « الحضرية والريفية » (هـ) الروابط والتنظيمات (و) السكان (ز) المجتمع .

٣ - المؤسسات الاجتماعية الأساسية ، وتشمل :

الأسرة ، الاقتصاد ، السياسة ، القانون ، الدين ، التعليم ، الرعاية الاجتماعية ، المؤسسات التعبيرية والجمالية .

٤ - العمليات الاجتماعية الأساسية ، وتشمل :

التمايز والطبقات ، التعاون والتلاؤم والتماثل ، الاتصال ، الصراع الاجتماعي ، الضبط الاجتماعي ، الانحراف « الجريمة والانتحار . . . » ، التكامل الاجتماعي ، التغير الاجتماعي(١) . هذا باختصار تعريف عام بالمواضيع التي يدرسها علم الاجتماع .

(ب) النظريات في علم الاجتماع

يذكر علماء الاجتماع أن التيارات الفكرية التي صاحبت ظهور هذا العلم ونشأته ، لا تزال تؤثر في توجهه النظري حتى الآن . والحقيقة أن مختلف النظريات في هذا العلم تصب في اتجاهين أساسيين ، يتميز كل منهما برؤية خاصة للواقع الاجتماعي : اتجاه محافظ ، واتجاه رافض وثوري . والنظريات عبارة عن طرق مختلفة لإدراك الحقائق الاجتماعية وتفسيرها . وتعرف النظرية بأنها : « مجموعة مبادىء وتعريفات مترابطة ، تفيد في

---

(١) د. إبراهيم خليفة ، مفاهيم في علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، ص ١٥-١٦ .

تنظيم جوانب مختارة من العالم الأمبيريقي على نحو منسق ومنتظم »[1] ، فهي تتكون من قضايا مترابطة منطقياً ، وقابلة للتحقق الواقعي ، وتنطوي على دعاوى وبدهيات أساسية . وتعد النظرية مسألة أساسية في العلم . ويرى المطلعون في ميدان النظرية ، أن البحث دون سند من نظرية ، أو دون اتجاه نظري ، ليس إلا نوع من العبث ، وذلك لأن النظرية في علم الاجتماع مستمدة أصلاً من نتائج دراسة عملية ، أجريت فعلاً في الواقع الاجتماعي ، وليست مستمدة من النظر العقلي المجرد[2] . . وتؤدي نظرية علم الاجتماع الوظائف التالية :

١ ـ تصنيف الأحداث الواقعية وتنظيمها .

٢ ـ تفسير أسباب الأحداث التي تقع ، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل ، في إطار شروط معينة .

٣ ـ تقديم فهم علمي شامل بالقوانين التي تحكم حركة الأحداث في الواقع الاجتماعي[3] . وسوف نشير فيما يلي إشارة سريعة ومقتضبة إلى أبرز المواقف النظرية في علم الاجتماع :

١ ـ النظرية البنائية الوظيفية :

يلخص أحد علماء الاجتماع الأفكار الرئيسة التي تعتمد عليها هذه النظرية في ست نقاط هي[4] :

---

(١) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ ، ص ٤٨٦ .

(٢) انظر د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، ص ٤-٥ .

(٣) محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، ص ٨٩ .

(٤) د. سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، ص ١٨٨-١٨٩ .

(أ) يمكن النظر إلى أي شيء ، سواء كان كائناً حياً ، أو اجتماعياً ، أو سواء كان فرداً ، أو مجموعة صغيرة ، أو تنظيمًا رسمياً ، أو مجتمعاً ، أو حتى العالم بأسره. على أنه نسق أو نظام ، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة ، فجسم الإنسان نسق ، يتكون من مختلف الأعضاء والأجهزة ، وكذلك شخصية الفرد ، والمجتمع ، والعالم .

(ب) لكل نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها ، وإلا فإن النسق سوف يفنى ، أو يتغير تغيراً جوهرياً ، فكل مجتمع مثلاً يحتاج أساليب لتنظيم السلوك « القانوني » ، ومجموعة لرعاية الأطفال « الأسرة » ، وهكذا .

(ج) لا بد أن يكون النسق دائمًا في حالة توازن ، ولكي يبقى كذلك فلا بد أن تلبي أجزاؤه المختلفة احتياجاته ، فإذا اختلت وظيفة أحد الأجزاء فإن الكل يصبح في حالة عدم اتزان .

(د) كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً ، أي يسهم في توازن النسق ، وقد يكون ضاراً وظيفياً ، أي يقلل من توازن النسق ، وقد يكون غير وظيفي ، أي عديم القيمة بالنسبة للنسق .

(هـ) يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل ، فحاجة المجتمع لرعاية الأطفال مثلًا يمكن أن تقوم بها الأسرة ، أو دار الحضانة ، وحاجة المجتمع إلى التماسك ، قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد ، أو عن طريق الشعور بالتهديد من عدو خارجي .

(و) وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة . فالتحليل الاجتماعي الوظيفي ، لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أطفالها ، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا

الهدف . وهدف التفسير الوظيفي ، هو الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل ، لاستمراريته ، أو في الإضرار بهذه الاستمرارية[1] . وقد سميت هذه النظرية بالبنائية الوظيفية لأنها تحاول فهم المجتمع في ضوء البنيات التي يتكون منها ، والوظائف التي تؤديها هذه البنيات[2] .

٢ ـ النظرية الماركسية :

تقوم الماركسية ـ بوصفها نظرية في علم الاجتماع ـ على مسلمتين أساسيتين هما :

(أ) أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره ، فعلاقات الإنتاج في مجتمع ما ، هي التي تحكم وتحدد كافة مظاهر الحياة في هذا المجتمع ، أي البناء الفوقي من سياسة ، وقانون ، ودين ، وفلسفة ، وأدب ، وعلم ، وأخلاق .

(ب) النظر إلى العالم بما فيه المجتمع ، من خلال الإطار الجدلي : الموضوع ونقيض الموضوع ، والمركب منها ، وهو إطار مستمر لا يتوقف ، ويقول تيماشيف : « إذا ركّبنا المسلمتين الأساسيتين لماركس معاً ، خرجنا ببعض النتائج ، فكل نسق من الإنتاج يبدأ بحالة إثبات ، حيث يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلك الوقت ، لكنه متى عزز اجتماعياً يصبح عقبة أمام تطبيق الاختراعات التكنلوجية ، والإفادة من الأسواق الحديثة ، والمواد الخام ، ولا يمكن للتطور التاريخي أن يقف عند هذه المرحلة ، فالنظام المعزز اجتماعياً ينبغي القضاء عليه

---

(١) سمير نعيم ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) انظر د. محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، ص ٩١ .

بواسطة ثورة اجتماعية ، تخلق نظاماً جديداً للإنتاج ، مركب من القديم والجديد »[1] .

وهذه النظرة تجعل أي مجتمع يتكون من طبقتين أساسيتين متناقضتي المصالح ، مما يجعل الصراع بينهما حتمياً ، فتحدث الثورة الاجتماعية التي تؤدي إلى تغيير علاقات الإنتاج . وعلى هذا فإن الصراع الطبقي هو المحرك الأساس للتغيير الاجتماعي ، من أجل الوصول إلى مجتمع بلا طبقات ، وهو مستمر في زعمهم على طول التاريخ ، فتاريخ أي مجتمع عند الماركسية هو تاريخ الصراع بين الطبقات المستغِلة والمستغَلة[2] .

فيما سبق عرضنا لأهم نظريتين في علم الاجتماع ، ومع ذلك فإنهما لا يمثلان إلا جزءاً بسيطاً من النظريات في هذا العلم ، ويكفي أن نطالع كتاب تيماشيف « نظرية علم الاجتماع » مثلاً ، لنعرف مدى سعة وكثرة النظريات وتعددها في هذا العلم .

(جـ) مناهج البحث في علم الاجتماع

هناك مناهج للبحث يستخدمها علماء الاجتماع ، ويتوقف استخدامها على الباحث ، وطبيعة البحث ، والإمكانات المتوفرة ، ودرجة الدقة المطلوبة ، وأغراض البحث ، ولعل من أكثر الطرق المنهجية شيوعاً في الدراسات الاجتماعية ، المنهج التاريخي المقارن ، والتجريبي ، والمنهج الوصفي وغيرها ، مما قد تقتصر فيه النتائج على الوصف ، أو تتعدى ذلك

---

(١) تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٢) انظر د. محمد الغريب عبد الكريم ، السوسيولوجيا الراديكالية ، المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ، ص ٧٦-٧٨ .

إلى التحليل والتفسير وقد لا يكتفي الباحث بأحد هذه المناهج ، بل يتعدى إلى المزج بينها . وسنعطي فيما يلي نبذة عن هذه المناهج :

١ - **المنهج التاريخي** : يستخدم علماء الاجتماع المنهج التاريخي ، عند دراستهم للتغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية ، وتطور النظم الاجتماعية ، والتحول في المفاهيم والقيم الاجتماعية . وعند دراستهم لأصول الثقافات ، وتطورها ، وانتشارها . وعند عقد المقارنات المختلفة بين الثقافات والنظم ، بل إن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهم واقعه . وقد صاحب المنهج التاريخي نشأة علم الاجتماع ، وقد كان في البداية تطورياً ، يميل إلى وضع المراحل التطورية المختلفة للمجتمعات الإنسانية ، كما هو عند كونت وسبنسر . ولكن النزعة التطورية بدأت تتلاشى ، نظراً لعدم موضوعيتها . وتعد الوثائق سواءاً أكانت وثائق شخصية ، أم رسمية ، أم عامة ، من أهم مصادر المعرفة الاجتماعية ، كالتاريخ الاقتصادي ، والسياسي ، والديني ، والتربوي ، والسكاني وغيرها ، ومثل ذلك الدراسات الوصفية المتكاملة لمجتمع ما في فترة تاريخية معينة ، حيث تحتوي هذه الدراسات عادة على معلومات قيمة تفيد عند التحليل . يمكن أن نمثل لهذا النوع من الدراسات ، بالدراسة الضخمة ، التي أعدتها مجموعة علماء الحملة الفرنسية على مصر بعنوان : وصف مصر ، حيث تعد دراسة مسحية شاملة للبناء الاجتماعي لمصر في فترة تاريخية معينة[١] .

٢ - **المنهج الوصفي** : « يعد المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث

---

(١) انظر محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٨٨م ، الطبعة الثالثة ، من ص١٣٧ إلى ص١٧٣ .

الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه . وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع . إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع ، محددة على خريطة ، تصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته »[1] . وقد واكب المنهج الوصفي نشأة علم الاجتماع ، وقد ارتبطت نشأته بحركة المسح الاجتماعي في إنجلترا ، أو منهج لوبلاي في دراسة الحالة ، ونشأة الدراسات الأنثربولوجية .

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي هي : أن المشكلة التي واجهت الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية ، سي ـم وجود منهج علمي حقيقي ، يصلح لتحليل هذه الظواهر . فلم تكن الملاحظة خاضعة لقواعد تنظمها ، بحيث نعرف بدقة كيفية الملاحظة ، وأهمية الظواهر التي تُلاحظ ، وأكثرها دلالة . ولذلك فإن المنهج الوصفي يعتمد على خطوات هي :

(أ) اختيار الوحدة الاجتماعية الأولية والأساس في الموضوع المدروس .

(ب) اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر مكونات وحدة الدراسة .

(ج) فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة وفي وظائفها[2] . وعلى هذا فإن البحوث الوصفية تتم على مرحلتين ، مرحلة الاستكشاف والصياغة . ومرحلة التشخيص والوصف المتعمق . وهما مرحلتان مرتبطتان ببعضهما . ويعد المسح الاجتماعي ودراسة الحالة ، والبحوث السكانية التي تصف المواليد ،

---

(١) محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، ص ١٨١ .

(٢) محمد علي محمد ،نفس المرجع ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

والوفيات ، وتحركات السكان ، وتوزيعهم ، بحوث وصفية ، تمثل المنهج الوصفي ، ويوفر المنهج الوصفي كثيراً من البيانات والمعلومات التي تزيد المعرفة بالظواهر ، وتنمي البصيرة بالواقع الاجتماعي بكل أبعاده .

٣ـ المنهج التجريبي :

« التجريب جزء من المنهج العلمي . فالعلم يسعى إلى صياغة النظريات التي تختبر الفروض التي تتألف منها ، وتتحقق من مدى صحتها . . والتجربة ببساطة : هي الطريقة التي تختبر بها صحة الفرض العلمي »(١) . « فالتجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف ، التي من شأنها أن تجعل ظاهرة معينة ممكنة الحدوث في الإطار الذي رسمه الباحث وحده بنفسه . والتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل : هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد بإقباله على التعليم ؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادي ؟ . أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث ؟ ومن الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات ، تقتضي اتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والأدلة . والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع البحث ، والوصول إلى إدراك للعلاقات بين الأسباب والنتائج »(٢) . ويعتمد تصميم البحث التجريبي على عدة خطوات ، هي : تحديد المشكلة ، وصياغة الفروض التي تمس المشكلة ، ثم تحديد المتغير المستقل ، والمتغير التابع ، ثم كيفية قياس المتغير التابع ، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم ، والوسائل المتبعة في إجراء التجربة . ومع صعوبة تطبيق هذا المنهج في العلوم الاجتماعية ، إلا أنه

---

(١) محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٢) محمد علي محمد ، نفس المرجع ، ص ٢٠٨ .

طبق فيها ، واستطاع أن يغزو علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، تحت تأثير النجاح الذي حققه في العلوم الطبيعية .

٤ ـ المنهج المقارن :

يمكن القول بأن المنهج المقارن ،يطبق في علم الاجتماع بكافة فروعه ومجالات دراسته ، ذلك أن أي بحث في علم الاجتماع لا يخلوا من الحاجة إلى عقد مقارنة ما . وقد استعان به أغلب علماء الاجتماع قديماً وحديثاً ، ويمكن ذكر المجالات الرئيسة في علم الاجتماع ، التي يمكن أن تخضع للبحث المقارن فيما يلي :

(أ) دراسة أوجه الشبه والاختلاف ، بين الأنماط الرئيسة للسلوك الاجتماعي .
(ب) دراسة نمو وتطور أنماط الشخصية ، والاتجاهات النفسية والاجتماعية في مجتمعات ، وثقافات متعددة ، مثل بحوث الثقافة ، والشخصية ، ودراسات الطابع القومي .
(ج) دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات ، كالتنظيمات السياسية والصناعية .
(د) دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة ، كدراسة معايير الزواج والأسرة والقرابة ، أو دراسة المعتقدات الدينية ، وكذلك دراسة العمليات والتطورات التي تطرأ على النظم الاجتماعية مثل التحضر .
(هـ) تحليل مجتمعات كلية . وعادة ما تتم المقارنة بين المجتمعات وفقاً للنمط الرئيس السائد للنظم[٢] .

---

(١) محمد علي محمد ، نفس المرجع ، ص ٢٠٨ .
(٢) محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع

مفهوم الصياغة وأهميتها

مدخل :

إن الدعوة إلى صياغة علم الاجتماع صياغة إسلامية ، تعني أن هناك خللاً يجب أن يسد ، ومشكلة تبحث عن حل ، وللوهلة الأولى يظن أن هذه المشكلة علاقة بالأزمة التي يمر بها علم الاجتماع ، والتي ظهرت في علم الاجتماع الغربي ، والأمريكي بالذات ، وتردد صداها في العالم الإسلامي والثالث على وجه العموم . وهي عجز علم الاجتماع عن تفسير الظواهر الاجتماعية ، وكذلك انغماسه في خدمة الأيديولوجيات المختلفة ، سواء كانت رأسمالية أم إشتراكية .

ومع أن هذا يعد طرفاً من الحقيقة ، حيث فتحت هذه الأزمة أنظار بعض علماء الاجتماع على علم الاجتماع الإسلامي ، فوجدوا فيه بديلاً للاتجاهات الغربية[1] إلا أن الطرف الأكبر من الحقيقة ، لم يكن كذلك ، وإنما كان مرتبطًا بعملية البحث عن الذات ، التي كادت تضيع في خضم عمليات التغريب والاستلاب الثقافي ، وهذه العملية لا تختص بعلم

(١) انظر د. علي عبد الرازق جلبي ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٩م ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

الاجتماع فحسب ، وإنما تمتد لتشمل كافة الميادين ، وعلى رأسها العلوم الاجتماعية ، ومنها علم الاجتماع ، وتهدف إلى إبراز الهوية الإسلامية ، وتحكيم الشرع في كافة مجالات الحياة . وقد كانت عملية البحث عن الذات نابعة من المجتمعات الإسلامية ، ووُجدت حين شعر أبناء المسلمين المخلصون بقيمة ما يحملون من قيم ومبادىء ، وعندما أدركوا خطورة الاتجاه الذي تسير فيه مجتمعاتهم حيث ضربت التبعية أطنابها على كل شيء .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك ، ما هي المشكلة التي أرّقت علماء الاجتماع المسلمين ؟

إن المشكلة التي يعاني منها علم الاجتماع ، لم تصبه وحده فقط ، ولكنها تتعداه لتصيب جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وتصيب بمقدار قليل العلوم الطبيعية ، وهي مرتبطة ارتباطاً أساسياً بالنشأة الحديثة لهذه العلوم ، وبالتكوين العلمي والفكري لرواد هذه العلوم فجميع العلوم سواء الاجتماعية أو الإنسانية ، عبارة عن مجموعة من المعلومات المنظمة والمنسقة وفقاً للأفكار والمعتقدات والمظهر والظروف الاجتماعية ، والخبرات الفردية والجماعية لمواضيعها وخبراتها[1] » . فقد نظم الغربيون ونسقوا علومهم تحت ضغط احتياجاتهم الفكرية والعلمية والأيديولوجية ، لذلك جاءت هذه العلوم محملة بتصورات الغربيين ومبادئهم .

ولعل المشكلة الكبرى التي يحس بها عالم الاجتماع المسلم ، لا تختص بتشبع هذه العلوم بالتصورات الغربية ، دون غيرها من تصورات بني

---

(١) محمود غازي ، إسلامية المعرفة ، المسلم المعاصر ، العدد ٣٤ ، ربيع الثاني ـ جمادى الأولى ـ جمادى الثانية ، ١٤٠٣هـ ، ص ٧٥ .

البشر ، ولكنها تتعدى ذلك إلى فساد هذه التصورات ، فالمشكلة هي التصورات الغربية الفاسدة التي تشكل أطراً عامة لهذه العلوم .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك : ما هي هذه التصورات الغربية الفاسدة ؟ يقول الشيخ محمد قطب : « لقد أصبح الطابع المميز للفكر الأوربي منذ النهضة هو التمرد على الدين ، والتمرد على الله ، وكان ذلك نابعاً من تأثيرين في أن واحد ، التأثير الأول : هو روح رد الفعل الذي قام ضد الدين والكنيسة ، والثاني : هو تأثير الجاهلية الإغريقية في هذا الشأن بالذات »[1] ، ويقصد بالتأثير الثاني : الأثر الذي خلفته الأساطير الوثنية الإغريقية التي تصور العلاقة بين الآلهة علاقة صراع وخصام لا يفتر ، كأسطورة برومثيوس الشهيرة .

كانت النتيجة لهذين التأثيرين ، هي قيام الفلسفة الغربية التي تحكم نظرة الإنسان الغربي للكون والحياة والناس . على أسس دنيوية أو « لادينية » أو بالتسمية الخاطئة : علمانية . بل إن « ديورانت » يقول : « إن المفكر الغربي لم يكن في يوم من الأيام مفكراً دينياً ، أي مفكراً متديناً » .

إن الفكر الغربي كان في كل مراحله فكراً ملحداً ، ولم تكن الحياة الدينية بالنسبة إليه شيئاً ، أو من مقومات شخصيته الأساسية »[2] .

وتمتد الدنيوية في نسبها إلى أصول إغريقية قديمة ، فقد أعلن الفلاسفة الإغريق أن البشر باستطاعتهم أن يبلغوا الكمال ، دون أي مساعدة من

---

(١) محمد قطب ، مذاهب فكرية معاصرة ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، ص ٤٥٨ .

(٢) نقلاً عن الأستاذ رمضان لاوند ، المشكلات الاجتماعية والفكر الغربي ، محاضرة ضمن الموسم الثقافي لعام ١٩٦٨م لرابطة الاجتماعيين ، الكويت ، مطبوعات رابطة الاجتماعيين ، الكويت ، ص ١٤٥ .

قوى ما وراء الطبيعة . وذلك باستخدام ملكاتهم العقلية المجردة . وقد نمت الدنيوية ، وكبرت أمام عين الكنيسة ، بل إنها أطاحت بها عندما بلغ فسادها الذروة . ونتيجة للمعاناة من جبروت وقسوة الكنيسة ، فقد تطرفت الدنيوية إلى الطرف المقابل ، وآمنت بمبدأ جديد ، يخالف ما تقول به الأديان جميعاً ، « يستند إلى حواس الإنسان : السمع ، والبصر ، والشم ، واللمس ، أي الإدراك عن طريق عضو حسي . وفيما وراء هذه الحقيقة الحسية ، إما أنه لا يوجد شيء ، أو إذا كان هناك شيء لا نستطيع أن نحسه فإنه يعادل شيئاً غير حقيقي ، وغير موجود ، ومن ثم يمكن تجاهله ، وإغفاله إغفالاً تاماً »[1] .

إن الدنيوية أو العلمانية هي القاعدة التي ترتكز عليها الفلسفات والعقائد الغربية ، ومنها ومعها وُجدت قواعد أخرى لها أهمية كبرى ، مثل الديمقراطية ، وهي المبدأ الذي أقصى الرب والإله والخالق ، عن ساحة السلطان والفنون ، وسلمها إلى أيدي الشعوب باعتبار أن الجماهير هي المصدر الحقيقي للسلطة السياسية .

ومن القواعد أيضاً : القومية ، والمادية ، اللتان كانتا وراء الاستعلاء على الأمم الأخرى ، والنهب الاستعماري لها .

لقد كانت الحصيلة للقواعد السابقة ، أن استقر في الذهنية الأوربية تصور للوجود يقوم على البعد عن الله ، وعلى كراهية الأديان جميعاً باعتبارها من صنع الكنيسة ، وعلى الإيمان بالمحسوس ، وإنكار أفكار الغيب .

ويمكن تلخيص هذا التصور ، الذي يشكل خلفيات عقائدية ، تحدث

---

(١) د. محمد منظور عالم ، دراسة مقارنة للحضارة الإسلامية والحضارة الغربية المادية ، في الإسلام والحضارة ، أبحاث ووقائع اللقاء الرابع للندوة العالمية للشباب الإسلامية ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية ، ص١٣ .

أثرها في سير الحضارة والمعرفة ، فيما يلي : « الوجود كله منحصر في الإنسان والطبيعة ، وهو جزء منها ، ونوع من أنواعها . والطبيعة وجدت هكذا بنفسها ، وكذلك سننها أو قوانينها ، فهي مقدرة بنفسها من غير مقدر لها . والعقل وحده طريق معرفة الحقائق ، وليس ثمة طريق آخر ، وليست المثل الأخلاقية ، والقيم والمفاهيم الحقوقية ، إلا وقائع أو حوادث ، كالحوادث الطبيعية ، نشأت وتطورت ، فهي ليست ثابتة . والإنسان نفسه إنما هو حيوان اجتماعي مفكر فحسب . وليست النفس الإنسانية إلا مجموعة من الغرائز »[١] .

وعلى هذا ، فليس في هذا التصور مكان للإله ، وصلته بالكون ، والوحي والنبوات ، ولا للجزاء والحياة والآخرة ، ولا المثل العليا الأخلاقية ، ولا لسائر الغيبيات .

لقد كانت هذه التصورات هي الإطار الفلسفي ، الذي وجه العلوم الحديثة في أوربا ، وهو كما نرى إطار لا ديني ، يفسر الظواهر الكونية والإنسانية ، بأسباب من داخل الكون ، لا أثر للإرادة الإلهية فيها ، وعلى هذا فقدرة الله وصلته بالكون مستبعدة من البداية . فتفسير دوركايم مثلاً للظاهرة الدينية ، بإرجاعها إلى فكرة التضامن الاجتماعي ، لا يخرج عن هذا الإطار ، فهو قائم على حجة فحواها أن « الأشياء التي يذكرها المنتمون إلى دين ما ، يجب أن لا تؤخذ على أنها إخبار عن الله ، لأنه ـ من حيث المبدأ ـ لا يمكن أن يكون هنالك إخبار كهذا »[٢] .

---

(١) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد التاسع ١٣٩٧ ، ص ١٧ .

(٢) جعفر الشيخ إدريس ، إسلامية العلوم وموضوعيتها ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الخمسون ، السنة الثالثة عشرة ، ١٤٠٨هـ ، ص ١٠ .

ويتجاوز هذا الإطار ، اللادينية بالمعنى السلبي ، إلى عداء الدين حيث ، يتعرض لانتقاده والهجوم باسم العلم ، وكما هو الحال في الفلسفة الماركسية والوضعية ، حيث يعتبر الدين مرحلة ولّت وانتهت ، وحل محلها العلم .

وعلى كل حال ، فإن العلوم الاجتماعية بنشأتها الغربية الحديثة ، تدور في فلك هذا الإطار ، بل إنه يتجلى فيها بوضوح أكثر من غيرها .

لقد كانت هذه هي المشكلة الكبرى ، التي يفزع منها علماء الاجتماع المسلمون ، حينما يرونها مبثوثة في مبادىء علم الاجتماع ونظرياته . وهي مشكلة نشأت ـ كما سبق ـ نتيجة لنشأة علم الاجتماع الحديث الأوربية . فالأوربيون هم واضعوا علم الاجتماع الحديث . وهم الذين طوروه ، ووضعوا مناهجه ونظرياته ، لمعالجة أوضاعهم الاجتماعية ، وقد كان الأمر في غاية البساطة لو بقي هذا العلم حيث نشأ ، ولكن الأمر انتقل إلى مرحلة خطرة ، حينما أخذ هذا العلم صفة العالمية ، ونُقل بحذافيره إلى بلاد العالم الإسلامي ، فيّ فترة الانبهار بالغرب ، وما ينتجه .

ولعل الاعتراض الثاني على علم الاجتماع من قبل عالم الاجتماع المسلم ، هي هذه الصفة العالمية ، التي منحت لنظريات علم الاجتماع الحديث ، تحت دعوى الموضوعية والمنهج العلمي المحايد ، الذي تصدق نظرياته في أي زمان ، وفي أي مكان ، لاعتماده على الوقائع المشاهدة التي لا تنكر .

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤالان حول هذه القضية ، وهما :

١ ـ هل نظريات علم الاجتماع تعبر عن الحقيقة كاملة حتى تأخذ صفة العالمية ؟

٢ ـ ما نوع القضايا والمشكلات التي أثارها علم الاجتماع ، وهل هي قضايا عالمية ؟

وبالنسبة للإجابة عن السؤال الأول : فإن الإيجاز السابق للإطار الفلسفي الذي يحيط بالعلوم الاجتماعية عموماً ، يجيب عن هذا السؤال ، ويدلنا على أن مادة البحث في هذه العلوم ناقصة ، فقد اقتصرت على عالم الشهادة ، دون اعتبار لعالم الغيب ، واقتصرت على المحسوسات دون المعنويات . ولا شك أن تأثير عالم الغيب في الحياة الواقعية كبير جداً ، إضافة إلى أنه حق لا ريب فيه ، لا يجوز عقلاً إنكاره ، أو تجاهله بهذه الطريقة .

وبالنسبة للإجابة على السؤال الثاني ، فإن استعراضاً سريعًا لمسيرة هذه العلوم سوف يوضح أنها كانت تهدف إلى الإجابة عن أسئلة أوروبية بحتة ، لم تكن تثار في أنحاء العالم الآخر .

فلقد « تمثلت حصيلة التطورات المادية والفكرية والسياسية في أوربا ، في القرن التاسع عشر ، في انهيار تام لأركان المجتمع التقليدي ، بكل نظمه وأفكاره ومقدساته ، ونمو متزايد للفردية ، وانهيار للانتماءات الاجتماعية ، وإيمان بأسبقية الفرد على المجتمع ، والقيم والقوانين ، واهتزاز لنظم كانت شبه مقدسة كالأسرة ، والطبقة ، والطائفة ، والملكية ، والدين ، وغير ذلك . إضافة إلى الاضطرابات الأخرى ، التي شملت المجتمع الجديد بوصفها جزءاً لا يتجزأ من طبيعته ، ومن أهمها الصراعات الطبقية ، التي ولدتها ظروف العمل الصناعي ، ونظام المصنع والأشكال المختلفة للاستقلال »[1] .

وكان السؤال الذي يطرح نفسه على الجميع : ماهو مستقبل مثل هذا النظام ؟

---

(١) د. محمود عوده ، نشأة علم الاجتماع ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة ، في دراسات في علم الاجتماع والأنثربولوجيا ، مجموعة من أساتذة علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م ، دار المعارف ، مصر ، ص ٥١ .

وتولدت عن هذا السؤال أسئلة فرعية كثيرة ، ولقد كانت أفكار عصر التنوير مرشدة في تحديد الأسئلة ، والإجابات .

وقد اتخذت الإجابة عن هذا السؤال شكل نظريات كبرى ، بدءاً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، وقد اتجهت إلى اتجاهين :

١ - اتجاه التغيير الثوري الراديكالي ، الذي يقوم على الصراع بين العمل ورأس المال . فالنظام البورجوازي يجب أن ينسف ، ولا مجال لإصلاحه . ويجب أن يوجد نظام جديد يقضي على التمايزات الطبقية . والفكرة الماركسية هي النموذج الأمثل لهذا الاتجاه .

٢ - اتجاه دعم التوازن ، وحفظ النظام ، وإصلاح المجتمع الذي هزته الفلسفات النقدية ، والحركات الثورية ، من أجل استكمال المؤسسات اللازمة لاستقرار العلاقات بين العمل ورأس المال ، وليس من أهداف هذا الاتجاه إنهاء التمايز الطبقي ، بل من أهدافه : التخفيف من حدة الصراع ، بالتعليم والتوجيه والإرشاد . وقد مثلت الوضعية وعلى رأسها كونت ، هذا الاتجاه . وتشكل الوظيفية طبعة جديدة من طبعات هذا الاتجاه .

ولا يزال الاهتمام بالنظام الأمثل ، هو محور النظريات الجديدة ، فمحاولات التأليف بين الماركسية والوظيفية ، والاهتمام بالتوازن والصراع في آن واحد ، لا يخرج عن هذا النطاق[١] . وكل هذه النظريات تتفرع عن الاتجاه الأكبر الذي هو الدنيوية ، فأكثر ما تبشر به هذه

---

(١) انظر فيما سبق : عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية ، في إشكالية العلوم الاجتماعية ، مجموعة من المؤلفين ، نشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، طبع دار التنوير للطباعة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م ، من ص ٢٥١ إلى ص ٢٥٧ .

النظريات هو مزيد من ضبط الأداء ، ومزيد من نمو القوى الإنتاجية ، ومزيد من التعديل في علاقات الإنتاج « النظام الاقتصادي » ، ومزيد من الرخاء ، وسلع الاستهلاك ، لكافة أبناء هذه المجتمعات »[1] .

وعلى هذا فإن العلوم الاجتماعية ، ومنها علم الاجتماع ، وجدت في الغرب لتعالج مثل هذه المشاكل ، وهذه المشاكل لم تمر على المجتمعات الأخرى ، بل إن الواقع الاجتماعي للعالم الإسلامي ، يطرح أسئلة ومشكلات مختلفة تماماً ، تتطلب إجابات غير تلك الإجابات ، كما أن الاختلاف بين العالم الغربي ، والعالم الإسلامي ، يبدأ من المحور والمركز ، حيث تركز العلوم الغربية على الدنيوية ، بينما يعتبر الإسلام هو محور العلوم في العالم الإسلامي . أو على الأقل ينبغي أن يكون كذلك .

وهكذا نجد أن دعوى العالمية المبنية على الموضوعية ، والمنهج العلمي المحايد ، دعوى زائفة ، ولا غرابة بعد ذلك في أن نجد عالم الاجتماع الغربي يتحدث عن الأديان ، بينما يقصد المسيحية فقط ، أو يتحدث عن القوانين الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإنسانية كافة ، بينما هو يقصد ممارسات عامة في المجتمعات الغربية وحدها[2] ويمكن اختصار الدواعي الأساسية لصياغة العلوم الاجتماعية عموماً ومنها علم الاجتماع ، صياغة إسلامية ، فيما يلي :

١ ـ التصورات الغربية الفاسدة الموجهة لهذه العلوم .

---

(١) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

(٢) انظر د. سيد سجاد حسين ، د. سيد علي أشرف ، أزمة التعليم الإسلامي ، ترجمة د. أمين حسين الرباط ، نشر شركة عكاظ وجامعة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، ص ٩٨ .

٢ - إن هذه العلوم صبت اهتمامها على الجزء المنظور من الواقع ، ولم تعترف بالجزء الغيبي منه ، لذلك فهي لا تعبر عن الحقيقة كاملة .

٣ - إن النظريات والقضايا والحلول التي وجهت هذه العلوم ، هي قضايا تخص جزء من العالم يسمى الغرب ، ومن الخطأ تعميمها على بقية أنحاء العالم .

وسيتكشف لنا خلال هذا البحث ، مزيداً من دواعي الصياغة الإسلامية ، التي هي ألصق بعلم الاجتماع منها بغيره من العلوم .

ولمواجهة هذا الخلل الكبير في هذه العلوم ، نادى المخلصون من أبناء العالم الإسلامي بصياغة العلوم الاجتماعية خاصة ، صياغة إسلامية تتناسب مع التصورات الإسلامية ، التي تعبر عن الحقيقة كاملة ، وتعالج قضايا العالم بأجمعه ، وليست قضايا العالم الإسلامي فحسب .

ونظراً لأن هذه القضية لا تزال حصيلة جهود فردية ، فقد تعددت المسميات لهذه الدعوة ، علمًا بأنها تهدف إلى شيء واحد ، هو إقامة هذه العلوم على أساس التصور الإسلامي السليم ، للحياة والكون والإنسان ، فقد وردت المسميات التالية : أسلمة العلوم ، أو أسلمة المعرفة[١] والتوجيه الإسلامي للعلوم[٢] ، وصياغة العلوم صياغة إسلامية[٣] ،

---

(١) ورد هذا الاصطلاح في كتابات د. إسماعيل الفاروقي : « أسلمة المعرفة » ، وكذلك كتاب إسلامية المعرفة من إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، وورد كذلك في مقالة د. جعفر الشيخ إدريس : إسلامية العلوم وموضوعاتها ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الخمسون .

(٢) ورد في كتاب د. عبد الرحمن صالح عبد الله : « التوجيه الإسلامي للعلوم التربوية » ، دار المنار للنشر .

(٣) وردت في مقال د. إسماعيل الفاروقي : صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد العشرون .

والتأصيل الإسلامي للعلوم[1] ، وكلها تهدف إلى شيء واحد يلخصه د. إسماعيل فاروقي فيما يلي : « إن إعادة صياغة العلوم في ضوء الإسلام ، هو ما نعنيه بكلمة أسلمة العلوم ، ونعني بها إعادة صياغة المعلومات وتنسيقها ، وإعادة التفكير في المقدمات والنتائج المتحصلة منها ، وتقويم الاستنتاجات التي انتهت إليها ، وإعادة تحديد الأهداف على أن يكون كل ذلك بطريقة تجعل فروع المعرفة المختلفة تثري التصور الإسلامي ، وتخدم أهداف الإسلام »[2] .

ويواصل حديثه فيقول : « وللوصول إلى ذلك الهدف ، لا بد لقضايا الإسلام الأساسية ، وأعني بها وحدة الحقيقة ، ووحدة المعرفة ، ووحدة البشرية ، ووحدة الحياة والإيمان ، بوجود هدف من وراء خلق الكون والإنسان ، وتسخير الكون للإنسان ، وعبودية الإنسان لله ، لا بد لهذه القضايا كلها أن تحل محل التصورات الغربية »[3] .

والحقيقة أن هذا الذي يذكره الفاروقي هو واجب كل مسلم مخلص في الإسلام .

والصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع ، تعني على ضوء هذا المفهوم استقلال علم الاجتماع الإسلامي ، استقلالاً يجعله في مواجهة علم الاجتماع الماركسي . وعلم الاجتماع الغربي الليبرالي . وذلك بسبب استقلالية التصور الإسلامي وشموليته . وتفرده عن التصورين السابقين .

---

(١) تردد في ندوة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية ، التي عقدت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، من ٥ إلى ١٤٠٧/٦/٦هـ .

(٢) د. إسماعيل راجي الفاروقي : أسلمة المعرفة ، ترجمة فؤاد حموده عبد الوارث سعيد ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣٢ ، شوال ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة ١٤٠٢ ، ص ١٤ .

(٣) إسماعيل الفاروقي : المرجع السابق ، ص ١٤ .

ويترتب على هذا ، الحكم بخطأ المحاولات ، التي تجعل علم الاجتماع الإسلامي ، فرعاً من فروع علم الاجتماع العام ، أو فرعاً من فروع علم الاجتماع الديني .

وكذلك المحاولات الأخرى التي تجعله علمًا للمجتمعات الإسلامية فقط ، ولا شك أن هذا يتصادم مع السبب الذي يدعو إلى الصياغة الإسلامية ، وهو إبراز التصور الإسلامي ، الذي تعد العالمية إحدى خصائصه .

ويتبع ما سبق ، أن يكون ميدان علم الاجتماع « هو واقع المجتمعات البشرية ، في حدود كونها عالماً مشهوداً ، يمكن ملاحظته واستخراج خصائصه ، وقوانين حركته وتبدله »[1] .

ويعني هذا الاكتفاء برأي الإسلام ، في أمور يبحثها علم الاجتماع العام ، ويتخبط فيها ، نظراً لاعتماده على مفاهيم عقائدية أخرى ، وذلك مثل : « أصل الأديان ونشأتها ، وتعاقب النبوات ، وتتابع تشريعاتها ، وأحكامها »[2] .

ويتبع هذا دراسة القضايا الاجتماعية ، التي فصل أحكامها الإسلام كالأسرة ، وقضايا المرأة ، دون إغفال لأوامر الشرع الإسلامي في ذلك .

---

(١) الشيخ محمد المبارك : نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد التاسع ، محرم ـ صفر ـ ربيع أول ١٣٩٧ ، ص ٣١ .

(٢) انظر الشيخ محمد المبارك ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

عوائق الاستفادة من علم الاجتماع المعاصر

المبحث الأول

معايير علم الاجتماع القائم

لا يشك أحد في أن علم الاجتماع يعتمد على حقائق جزئية ، وحوادث واقعية ، لا ينكرها عقل ، ولا علم ، ولا دين ، ومع ذلك نجد علماء الاجتماع يختلفون اختلافاً كبيراً عند دراستهم لهذه الوقائع ، وقد اعترف بهذا الاختلاف كثير من علماء الاجتماع[1] .

ولا شك أن وراء هذا الاختلاف تقف المعايير التي يسير على ضوئها هذا العلم ، ونقصد بها الموازين التي تزن وتقوِّم الأبحاث الاجتماعية .

ويهمنا في هذا المقام ، أن نتحدث عن معيارين ، كان لهما الأثر الكبير في إعاقة الاستفادة الكاملة من علم الاجتماع بالنسبة للمسلمين ، مما يحتم بعد

---

(١) انظر ج. أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع « دراسة سوفيتية » ، ترجمة : سمير نعيم و د. فرج أحمد فرج ، نشر دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٠م ، ص٦٤ ، حيث أورد كثيراً من الأقوال الدالة على الاختلاف بين علماء الاجتماع ، مثل قول هجز : « إنه لا يوجد علم اجتماع واحد ، بل هناك علم اجتماع أمريكي ، وآخر سوفييتي ، ويوغسلافي ، وصيني ، وغير ذلك » .

ذلك دفع عملية الصياغة الإسلامية إلى الأمام ، خصوصاً ونحن نعرف أن هذا العلم مرتع لتعدد وجهات النظر .

وهذان المعياران هما :

١ ـ الدقة العلمية والتحليل الموضوعي .
٢ ـ الارتباط الوثيق بالفلسفات والعقائد المختلفة .

وسيكون الحديث في البداية عن عرض ومناقشة المعيار الأول ، ثم نتكلم بعد ذلك عن المعيار الثاني .

المعيـــار الأول
الدقة العلمية والتحليل الموضوعي

ويعني هذا المعيار : أن المجتمع بظواهره ومشاكله ، يعتبر موضوعاً لعلم « Science » هو علم الاجتماع .

والعلم ، مصطلح يعني : « الدراسة الموضوعية المنظمة للظواهر الواقعية ، وما يترتب على ذلك من بناء للمعرفة . وعليه فإنه يتميز بالخصائص التالية ، وهي : أنه منظم ، وموضوعي ، وواقعي « أمبريقي » . . ويقوم العلم على دعوى جوهرية ، محصلتها أنه من الممكن استقاء المعرفة بالعالم من خلال الحواس ، وأن صدق هذه المعرفة يتأكد بواسطة الملاحظات المتشابهة التي يقوم بها كثير من الأشخاص . وأنه من الممكن ـ نسبياً ـ التحكم في تحيز الملاحظ وقيمه الشخصية ، حتى تتوافر درجة ملائمة من الموضوعية[١] .

---

(١) د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ٤٠٠ .

وقد قاد هذا المفهوم للعلم إلى التأكيد على قيمة الموضوعية العلمية التي لا تعني النزاهة والأمانة فقط ، ولكنها تتعدى ذلك إلى التخلص من ضغوط الأهواء السياسية ، والذهنية والفكرية ، وعدم الخضوع أو الأخذ بأي نظرية أو فكر اجتماعي ، أو سياسي ، عند بحث أي ظاهرة ، وتقتصر على رؤية العالم كما يبدو بالفعل ، وتكتفي بملاحظة الظواهر المشاهدة فحسب ، مما يعني تنحية القيم ، حيث يعتبر مفهوم القيمة مفهوم غير ضروري ، وغير مرغوب فيه ، في علم الاجتماع كما يقول أدلر*[1] .

وتعني دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية ، أن تدرس بعيداً عن الفلسفات التأملية ، والعقائد الدينية ، فالدراسة العلمية تعتمد على الملاحظة والتجريب فحسب ، وتقابلها الدراسة الدينية والفلسفية والفنية التي تعتبر غير علمية . ولكنها ربما تزودنا بنوع من المعرفة ، إلا أنها على كل حال غير علمية[2] .

نشــأة الدراسة العلميــة للظواهــر الاجتماعية « الموضوعية » ورسوخها

لقد نشأت المطالبة بالدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية ، باعتبار هذه الدراسة متميزة عن الدراسة الدينية والفلسفية ، في أجواء الثقافة الغربية ،

(*) ألفرد أدلر ، « ١٨٧٠ - ١٩٣٧ » ، طبيب عقلي نمساوي ، مؤسس مدرسة علم النفس الفردي ، من مؤلفاته : « علم النفس الفردي عملاً وعلماً» ، و « الجبلة العصابية » ، و « فهم الطبيعة البشرية » ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(١) انظر ، عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، ص ٤٠١ ، وانظر أيضاً د. معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ ، ص ١٧ .

(٢) د. صلاح قنصوة ، « وحدة المنهج وتعدد المنحى في العلوم الاجتماعية » ، ضمن كتاب =

حيث تأثر الباحثون في الشؤون الإنسانية ، بالنجاح الذي حققه المنهج العلمي في العلوم الطبيعية والبيولوجية . فقد نجح العلم الطبيعي في كشف ظواهر الكون ، والسيطرة عليها ، بعد أن تخلص من هيمنة الكنيسة الكاثوليكية ، قبل عصر النهضة ، التي كانت ترى أن غاية البحث هي فهم كلمة الإله في الكون . وعين الضلالة عندها هي : البحث عن الحقيقة في غير الكتاب المقدس ، حيث يقول أحد الآباء : « لو كان هناك احتمال للوصول إلى الحقيقة عن طريق البحث والدراسة ، لكنا قد توصلنا إليها من زمن بعيد ، وبما أنه لم يتوصل إليها برغم ما ضاع في سبيل ذلك من وقت وجهد ، فمن الواضح الجلي إذاً أن الحكمة والحقيقة لا وجود لهما »[1] .

وقد استخدمت الكنيسة العنف في سبيل حمل العلماء على اعتناق هذا المبدأ ، مما ولد عندهم ردة فعل ضدها ، فاستبدلوا مبدأ آخر بمبدأ الكنيسة فَحْواه : أن المعارف يجب أن تنمى عن طريق ما يمكن أن يلاحظ ، أو ما يمكن جعله قابلاً للملاحظة . . وكانت الروح المميزة للقرن الثامن عشر ، هي روح المشاهدة ، والدقة ، والمراقبة ، وإجراء التجارب ، واستنباط القوانين العامة الواضحة والدقيقة ، وكما يقول أحد المؤرخين :

« لقد انشغل الناس بالمنهاج المعصوم من الخطأ « المنهج العلمي » ، وخُيل إليهم أنه لم يبق من مهمة سوى أن يسحبوا المنهاج العلمي الذي ولد على

= « إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي » ، لمجموعة من المؤلفين ، نشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ٩٧ .

(١) نقلاً عن ـ زيغريد هونكة : شمس العرب تسطع على الغرب ، ترجمة د. فاروق بيضون ، كمال الدسوقي ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، ص ٣٦١ ، وانظر د. جمعة الخولي ، الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الإسلام منها ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م ، ص ٢٩ .

يدي ديكارت* ونيوتن** ، ليغطي تلك المناطق التي لا تزال خاضعة للخرافات وعدم الانتظام »[1] .

ونظراً لنجاح المنهج العلمي في كشف الظواهر الطبيعية ، فقد أفترض أن هذا المنهج سيحقق نفس النجاح في كشف حقائق الظواهر الاجتماعية ، لأنها طبيعية يجب إخضاعها لنفس المنهج ، حتى يمكن التحكم فيها . ومن هنا بدأ العلماء يدرسون الظواهر الاجتماعية بالمنهج العلمي السالف ، وأصبح هذا المنهج ركيزة من ركائز علم الاجتماع ، تقاس قيمة الأبحاث ، بقدر تمسكها به . وعلى كل حال ، فقد سيطرت الفكرة القائلة : بأن نجاح علم الاجتماع خاصة ، والعلوم الاجتماعية على وجه العموم ، وتقدمه ، رهن بقدرته على استخدام مناهج العلوم الطبيعية ، وطرق البحث فيها ، وبخاصة استخدام القياس ، والإحصائيات ، والاستبيانات ، والجداول ، وغيرها .

ومن هنا فقد كثر الحديث عن المقارنة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، الذي ينتهي غالباً بتأكيد أن الفرق بينهما هو فرق في الدرجة فقط[2] .

---

(١) رونالد سترومبرج ، تاريخ الفكر الأوربي الحديث ، ترجمة أحمد الشيباني ، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م ، الجزء الثالث ، ص ١١٦ .

(*) دينية ديكارت « ١٥٩٦-١٦٥٠ » ، فيلسوف فرنسي ، وعالم رياضي ، أقام فلسفته على الشك المنهجي ، وقد أصبحت قواعده للبحث عن الحقيقة أساساً للتربية الحديثة التي تهدف إلى تدريب العقل على التفكير المنظم الحر ، انظر الموسوعة ، ج ١ ، ص ٨٣٤ .

(**) نيوتن « ١٦٤٣ - ١٧٣٧م » ، عالم إنجليزي ، من أكبر علماء القرن الثامن عشر في الفيزياء والرياضيات ، مكتشف قانون الجاذبية ، وقانون الحركة ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٨٧٢ .

(٢) انظر د. أحمد أبو زيد ، أزمة العلوم الإنسانية ، مجلة عالم الفكر ، العدد الأول ، المجلد الأول .

بمعنى أن العلوم الاجتماعية ، ستصل يوماً ما إلى ما وصلت إليه العلوم الطبيعية ، من دقة ، فهذا أحدهم يقول : « إن المنهج العلمي إنما ينحصر في المشاهدة ، والتجريب ، مشاهدة الوقائع البسيطة ، لا الغليظة (المعقدة) حيث إن الواقعة العلمية هي التي يمكن إجراء التجارب عليها »[1] .

ويقول آخر : « إن المعرفة التي لا يمكن قياسها ، هي معرفة هزيلة ، وغير مقنعة »[2] .

والحقيقة أن الإقتناع السابق بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية بالمنهاج العلمي ، ظهر تدريجياً ، ولم يظهر دفعة واحدة ، فلما جاء كونت أعلن علمية علم الاجتماع ، ووضعه على رأس القائمة عند تصنيفه للعلوم ، واعتبره علمًا طبيعياً . فقد كان يقيس الأشياء جميعها بمقياس العلم ، الذي يعتبره الصيغة الوحيدة للمعرفة الإنسانية . وقد رفض اعتبار اللاهوت والميتافيزيقا مجالات للمعرفة ، بناء على أنه لا يمكن تبرير ما تدعيه من معرفة ، بمنهج البحث العلمي[3] .

وهذا أمر طبيعي أن يصدر من رائد الوضعية ، التي تكتفي بملاحظة الظواهر المحسوسة فقط .

ويمكن تحديد الملامح العامة لمنهج كونت في القضايا الرئيسة التالية :

١ ـ إن الحقيقة تنحصر في كل ما هو متاح أمام إدراك الحواس .

---

(١) قبادي محمد إسماعيل ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، نشر منشأة المعارف بالأسكندرية ، مطبعة الكاتب المصري للطباعة والنشر ، ص ٤٦ .

(٢) اعن أحمد أبو زيد ، أزمة العلوم الإنسانية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٣) هنري ايكن ، عصر الأيديولوجيا ، ترجمة محي الدين صبحي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص ٨٤ .

٢ ـ إن العلوم الطبيعية والاجتماعية تشترك في أساس منطقي ومنهجي واحد .

٣ ـ أن ثمة فرقاً جوهرياً بين الواقع والقيمة ، فالعلم يتعامل مع الواقع فقط ، وأما القيمة فإنها تعكس نظاماً للظواهر ، يتميز باختلافه التام ، وخروجه عن نطاق العلم[١] .

وهذه الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية ، التي أكدها كونت ، صارت فيما بعد عقيدة أساسية في المناهج الاجتماعية المعاصرة . حيث يحذر الباحثون من الوقوع تحت طائلة التعصب لأقوامهم ، أو أديانهم ، أو وجهات نظرهم الخاصة . ويكتفون فقط باستنباط افتراضاتهم ونظرياتهم من النتائج التجريبية فحسب . وعليه ، فما لا يمكن تحقيقه بالتجربة ، فهو تأملي تماماً كما يفعل علماء الطبيعة[٢] .

ولعل « دوركايم » كان أكثر علماء الاجتماع اجتهاداً في تحديد كيفية دراسة الظواهر الاجتماعية ، وقد ألف كتاباً في هذا الموضوع سماه : « قواعد المنهج في علم الاجتماع » ، حدد فيه خواص الظاهرة الاجتماعية . ثم بين القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية .

وقد كانت أولى القواعد ، وأكثرها أهمية ـ على حد تعبيره ـ هي أنه يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء .

---

(١) د. سامية محمد جابر ، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ٦٣-٦٤ .

(٢) انظر د. إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ترجمة د. أمين حسين الرباط ، مراجعة د. تمام حسان عمر ، نشر : شركة مكتبات عكاظ ـ وجامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، ص ١٧ .

ويعني بذلك أن على عالم الاجتماع أن يسلك مسلكاً شبيهاً بالمسلك الذي ينهجه كل من عالم الطبيعة والكيمياء ، أو وظائف الأعضاء ، حينما يأخذ في دراسة بعض الظواهر ، التي لم تكتشف بعد في دائرة اختصاصه العلمي[1] . وذلك على أساس أنها أشياء تقدم نفسها للملاحظة ، كنقطة بدء للعمل .

وقد أضاف قواعد متممة لهذه القواعد كانت أولاها : أنه يجب على عالم الاجتماع أن يتحرر بصفة مطردة من كل فكرة سابقة[2] . ويعني بذلك التحرر من سيطرة الأفكار الشائعة ، وإسكات المعتقدات والعادات الأخلاقية مؤقتاً ، إلى حين الانتهاء من دراسة الظاهرة . كما يجب عليه أن يزيح عن كاهله تلك الآراء البدهية الكاذبة ، التي تسيطر على عقول العامة من الناس ، ويحذر قواعد التفكير التقليدي ، وهي تلك القواعد التي تنقلب مستبدة قاهرة في نهاية الأمر ، وذلك بسبب شدة إلفه إياها . وإذا اضطر إلى استخدامها ، فلا بد أن يتذكر أنها قليلة الجدوى ، حتى لا يعطيها أكبر من حجمها أثناء بحثه[3] .

ويقول أحد أساتذة علم الاجتماع عن جهود دوركايم في ترسيخ المنهج العلمي في علم الاجتماع : « وجدير بالذكر أن دوركايم حين يسعى إلى إقامة علم الاجتماع على أسس علمية ، إنما هو في الحقيقة يعيد صياغة أفكار سبقه إليها سان سيمون ، وكونت ، وسبنسر ، ولكن الشيء الوحيد الذي يؤكده دوركايم : هو أن هؤلاء لم ينجحوا في فصل علم الاجتماع عن الفلسفة والتصورات الميتافيزيقية .

---

(١) إميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة د. محمود قاسم ـ د. السيد محمد بدوي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧ .

(٢) إميل دوركايم ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٣) إميل دروكايم ، نفس المرجع ، ص ٩٨ .

فهو وإن كان يؤمن بالمنهج الوضعي ، إلا أنها ليست تلك الوضعية الميتافيزيقية ، التي تبناها كونت ، وسبنسر ، حين نظرا إلى الظواهر الاجتماعية بوصفها تسير عبر خط تطوري وتقدمي واحد »[1] .

ويعني هذا أن دوركايم أوغل في علمية علم الاجتماع ، إلى درجة أبعد مما وصل إليه كونت .

وامتداداً لدراسة الظواهر الاجتماعية بالمنهج العلمي ، ظهرت النظرية الوضعية المحدثة في علم الاجتماع ، التي اعتبرت المناهج غير الكمية في دراسة السلوك الإنساني شديدة السطحية ، على خلاف المنهج الكمي الذي يعتبر العد والقياس منهجاً لا غنى عنه للبحث العلمي في أي ميدان .

وعلى كل حال فإن علم الاجتماع ، لم يتجاوز ما وضعه له كونت من أسس ، .بالرغم من تعدد نظرياته . فهذه النظريات جميعاً تؤكد علميته نفسها . وتتفهم تلك العلمية كاعتماد على المحسوس دون غيره . وكما يقول تيماشيف : « فلقد كان الهدف الأساس للرعيل الأول من علماء الاجتماع ، هو إرساء الدعائم العلمية لدراسة المجتمع . ونحن نعتقد أن أغلب علماء الاجتماع خلال مراحل تطوره المختلفة ، كانوا يسعون إلى تحقيق هذا الهدف »[2] .

أوجه الاعتراض على هذا المعيار :

يمكن حصر الاعتراضات على هذا المنهج ، في ثلاث نقاط :

١ ـ خطأ التسوية بين الظاهرة الطبيعية ، والظاهرة الاجتماعية .

---

(١) د. محمد علي محمد ، المفكرون الاجتماعيون ، « قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي ، دار النهضة العربية ـ بيروت ، ١٩٨٢م ، ص٩٧-٩٨ .

(٢) تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ٣١٠ .

٢ - الحياد حيال القيم .
٣ - عدم الواقعية في هذا المعيار .
ونبدأ بالاعتراض الأول :

١ - خطأ التسوية بين الظاهرة الطبيعية ، والظاهرة الاجتماعية :

لقد كان الخطأ الأساس في المنهج العلمي الذي تبناه علم الاجتماع ، هو التسوية بين البحث في الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية ، علمًا بأنه لا مجال للاتفاق بينهما ، فبينما يمكن الوصول إلى حقيقة الظاهرة الطبيعية ، حين تنفصل عن سياقها الزماني والمكاني ، الذي تقع فيه ، فإن الوصول إلى حقيقة الظاهرة الاجتماعية ، يستحيل ، حين تجرد من سياقها الزماني والمكاني ، وحين تسلب من محيطها الديني الخلقي والاجتماعي الذي يتحكم في حركتها[1] .

إن أي ظاهرة إنسانية ، اجتماعية كانت أو فردية ، لا تتكون من عناصر مادية خالصة ، يمكن ملاحظتها بالحواس ، ومعرفة كمها وقياسها ، بل هناك عناصر أهم تتدخل في تكوينها والتحكم فيها وهي العناصر المعنوية والروحية ، ولا يكتمل وصف الظاهرة الإنسانية دون الرجوع إليها ، كما لا يمكن ردها إلى المحسوس ، ولا يمكن عزلها ولا فصلها عن محيطها . كما لا يمكن أيضاً إخضاعها للقياس الكمي الذي لا يعرف العلم غيره ، ولا تخضع لقانون ثابت أبداً ، وفي هذا المجال يمكنني أن أضرب هذا المثال :

إن الشعور بالفقر والحرمان والإخفاق ، قد يسلم صاحبه إلى اليأس والقنوط من الحياة ، ومن ثم الانتحار هرباً من مشاكله . كما يؤدي بإنسان

(١) انظر د. عبد الحليم ، نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي ، مرجع سابق ، ص ٣٥-٣٦ .

آخر إلى الجد والاجتهاد والثبات ، وحضور الأمل ، وبالتالي قهر المشاكل والتغلب عليها .

ومرد ما سبق إلى اختلاف الشخصين في مدى حظهما من الإيمان العميق ، وسلامة الشخصية ، وسداد التفكير ، ونوع التربية[1] .

ومن ناحية أخرى ، فإن الظواهر الاجتماعية لا تتشابه ، بل تختلف باختلاف الجماعات الإنسانية ، حيث تعتمد على تقاليد الثقافة والدين ، وعلى الهوى الشخصي والجماعي ، الذي لا يمكن تحديده بشكل شامل[2] .

ومن هنا فإن تحديد مادة العلم بما يمكن رصده وقياسه ، يعتبر انتقاصاً لجانب الحقيقة ، التي تشتمل على جانب آخر لا يقاس .

فعلماء الاجتماع الذين يتمسكون بالمنهج العلمي ، كما ورد سابقاً يؤمنون بعالم الشهادة فقط ، وهو العالم الذي تدرك الحواس جزئياته في الحياة الأرضية ، وما يحيط بها من كون مادي ، ولا شيء قبل هذا الكون المادي المشاهد ، ولا شيء بعده ، فلا يعالج ماوراء الطبيعة ، ولا يتعامل مع عالم الغيب ، كما يرفض الوحي السماوي بصورة مطلقة ، ويهدم حقيقة النبوات والمعجزات ، ولا يؤمن إلا بما هو محسوس .

أمثلة على التسوية بين الظاهرتين :

---

(١) توفيق الطويل : « إشكالية العلوم الاجتماعية - إنها ليست علوماً» ، ضمن كتاب : « إشكالية العلوم الاجتماعية » ، مجموعة مؤلفين ، ص ١٩ .

(٢) انظر د. الفاروقي ، د. نصيف « العلوم الطبيعية والاجتماعية من وجهة النظر الإسلامية » ، ترجمة د. عبد الحميد الخريبي ، نشر شركة مكتبات عكاظ وجامعة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

نظراً لاعتماد علم الاجتماع على المنهج العلمي ، الذي يسوي بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية ، مع خطأ التسوية بينهما ، فقد كثرت الأخطاء في البحوث الاجتماعية ، خصوصاً عند تناولها للدين .

ولعله من المناسب هنا أن نورد رأي محرر دائرة معارف العلوم الاجتماعية ، عند حديثه عن الدين ، لنوضح أن المنهج العلمي عند علماء الاجتماع الغربيين ، ليس كاملاً بل ينقصه التعامل مع عالم الغيب .

فقد رأى أنه يمكن تشبيه « الدين » بـ « الفن » ، فكما أن بعض الناس يتمتعون بقوة غير عادية في التذوق الفني ، كذلك ينفرد بعض الناس بخصائص « العيون والآذان الداخلية » ، يلتقطون بها مالا يتمكن الإنسان العادي من سماعه أو رؤيته . وهذا الشيء هو الذي قاد الإنسان إلى تجارب الدين[1] .

ويكتب آخر : « إن خصائص الدين المتعلقة بما بعد الطبيعة ، لا معنى لها إذا نظرنا إليها بمفهومها الديني .

أما إذا أعطينا هذه الحقائق لغة المجاز ، فإنها قد تصبح ذات معنى مثلما نقول عن شخص ما إذا اكتشف شيئاً جديداً : « لقد كان هذا إلهاماً » ، فهكذا « يتنزل » الإلهام على الشاعر ، وكذلك على النبي[2]» .

ويرى أيضاً أن الوحي ، لا معنى له إذا نظرنا إليه على أنه كلمات الله التي نقلها أحد الملائكة إلى إنسان مخصوص . بل إن أمر الوحي يكون مفهوماً لو قلنا عنه : إنه « ضوء البصيرة الداخلية » . لأننا نعرف أن الفنان أو المفكر كليهما تخطر له بصورة خاطفة ، أفكار من نوع ما ، وهكذا الحياة بعد

---

(١) وحيد الدين خان ، الدين في مواجهة العلم ، ترجمة ك . ظفر الإسلام خان ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ ، ص١١٣ .

(٢) نقلاً عن نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الموت ، يمكن فهمها في لغة تمثيلية ، أما إذا نظرنا إليها بالمفهوم اللفظي الظاهري ، فإنها تصبح بدون معنى ، وذلك لأننا نعرف أن الجسم تنتشر أعضاؤه بعد الموت ، وتنتهي معه الروح ، ففي ضوء هذا الأمر تكون الحياة بعد الموت غير مفهومة بمعناها اللفظي[1] .

ولعل من أشهر من درس الدين من علماء الاجتماع « دوركايم » ، الذي ألف كتاباً بعنوان « الصور الأولية للحياة الدينية » عام ١٩١٢م ، حاول فيه تطبيق المنهج العلمي السابق على دراسة الدين في أكثر صوره أولية .

والحق أن أصل الدين ، لا يمكن أن يستخلص من دراسة مجموعة الطقوس والشعائر الدينية ، حين تدرس بمنهج الملاحظة الاجتماعية أو الأسلوب الإحصائي ، أو دراسة الحالة ، أو المسوح الاجتماعية ، وغيرها من مناهج علم الاجتماع ، وأي دراسة من هذا القبيل لا تستعين بالوحي ، فإنما هي ضرب من الحدس والتخمين ، لا تمتُّ إلى العلم بصلة ، وذلك لأنه لا سبيل إلى البحث في أصل الدين ونشأته عن طريق التجربة ، والبحث العلمي ، لبعده عن حيز المشاهدة ، وارتباطه بالزمن الماضي البعيد ، لذلك فلا مندوحة عن استعمال التأمل والتفكير المجرد ، الذي كثيراً ما تندس خلاله العناصر الشخصية ، غير العلمية ، بحيث تسيطر على الباحث فكرة سابقة ، لا يستطيع التخلي عنها حتى ولو حاول ، فإذا انطلق الملحد ليبحث في أصل الدين ، فلا يمكن أن يتحرر من فكرته عن الدين . وكذلك من يحمل فكرة خاطئة عن الدين ، كعدم التمييز بين السحر والدين ، أو عدم التمييز بين وجود الله في ذاته ، وفكرة الإنسان عن الله وعقيدته به .

---

(١) نفس المرجع ، ص ١١٤ .

وغالبية علماء الاجتماع من الغربيين ، لا يستطيعون التخلص من ردة الفعل ، التي أحدثتها عندهم المسيحية المحرفة ، حيث أورثتهم عداء للدين عامة ، نتيجة لطبيعتها في ذاتها عندما حرفت ، ونتيجة لمحاربتها للعلم وأهله ، ومصادمتها للعقل . ومن هنا فقد كانت بحوثهم عن أصل الدين خاطئة ومضللة ، ومخالفة لحقائق القرآن الكريم .

وعلماء الاجتماع يسوون بين نوعين من الموضوعات والنظريات والحقائق في البحث ، مع اختلافهما الواضح ، ومن المهم جداً التفريق بينهما :

١ ـ الحوادث الاجتماعية التي هي تحت سمعنا وبصرنا ، مما يمكن مشاهدته ، وجمعه ، ودراسته ، ووصفه ، وتصنيفه .

٢ ـ الأمور التي لا يمكن إخضاعها لطرائق البحث العلمي الدقيق ، وذلك كالبحث في نشأة الأديان ، وأصول اللغات ، وما إلى ذلك[(١)] .

فالأمر الثاني تحدثنا عنه فيما سبق ، وعرفنا كيف تخبط علماء الاجتماع في دراسته . وقد كثرت فيه النظريات واختلفت ، وجميعها لا تمتُّ إلى العلم بصلة . وينبغي أن ننبه هنا إلى أن موضوعاً كالظواهر الدينية بالنسبة لكل دين عند المؤمنين به ، وذلك كالفرق الإسلامية مثلاً ، لا تعتبر من هذا الصنف ، بل تكون مندرجة تحت الصنف الأول ، وكذلك تطور اللغات وأصواتها ومعاني مفرداتها وتراكيب جملها ، فإنها من الأمور المشاهدة التي يمكن جمعها والنظر فيها ، ومقارنة بعضها ببعض .

---

(١) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد ٩ ، سنة ١٣٩٧ ، ص ٢٣-٢٤ .

وأما بالنسبة للصنف الأول ، فإنه يمكن دراسته ، والوصول فيه إلى نتائج صادقة وصحيحة ، إلا أنها لا تبلغ ما تبلغه نتائج البحوث الطبيعية من صدق وصحة . علمًا بأن المنهج المتبع حالياً لا يخلو من ملاحظات .

ويمكننا أن نلخص ما سبق في : أن مصدر المعرفة بالواقع الاجتماعي ، لا يقتصر على المنهج العلمي المتمثل في التجريب والتحليل وحده ، بل هناك مصادر أخرى لاكتساب المعرفة ، أهمها الوحي ، إضافة إلى الإلهام والحدس ، كما أن الواقع الاجتماعي نفسه ، ليس مقصوراً على الشاهد المحسوس فقط ، بل إنه يشتمل على المعنويات والروحانيات التي لا تحس ولا تقاس . وإذا قصرنا الواقع على ما يلاحظ ويحس ، فإننا بذلك نستبعد القيم الأخلاقية والدينية ، التي تعتمد على معايير محددة سلفاً .

٢ ـ الحياد حيال القيم :

إن المنهج العلمي يؤكد الحياد حيال القيم من قبل الباحث ، حتى لا تغطي عقيدته الموجهة ، وأمانيه ورغباته على حقيقة الواقع الاجتماعي ، تحقيقاً للموضوعية الكاملة . وليس معنى هذا أن عالم الاجتماع شخص بلا قيم ، ولكنه يعني ـ كما يرى علماء الاجتماع ـ أن يبذل الباحث جهداً لكي يعلق قيمه كما يعلق معطفه ، فمادام خاضعاً لاعتبارات الخطأ والصواب ، فإن تصوراته ومقاييسه الخاصة عن الحقيقة ، سوف تتسلل إلى بحوثه وتحليلاته الاجتماعية . وقد خصص عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ، جزءاً كبيراً من اهتمامه لمعالجة هذا الموضوع ، وقد شدد على الابتعاد عن خطر الأحكام الأخلاقية ، التي تعتبر من مشوهات نتائج الدراسة ، وذهب إلى أكثر من هذا حين دعا إلى الإقلاع عن كل فكرة

إصلاح ، أو تقويم ، فعالم الاجتماع في رأيه ليس مصلحاً اجتماعياً ولا نبياً . وأكثر ما يجب عليه هو أبحاث تفيد المعرفة كمعرفة[1]

فليس من حق الباحث في علم الاجتماع ، أن يصدر أحكاماً تقويمية ، فيقول : بأن هذا السلوك أو هذه الظاهرة صحيحة أو معتلة ، ويجب تقويمها أو المحافظة عليها .

وبذلك تكون مهمة عالم الاجتماع : الملاحظة ، والوصف ، والتحليل ، والتفسير فقط ، ولا يجوز له أن يعدوها إلى غيرها ، كأن يقف موقفاً نقدياً ، أو أن يبدي وجهة نظر معينة ، أو يصدر حكمًا تقويمياً .

ومع أن هذه الدعوة مستحيلة التحقق ، نظراً لأن مواضيع علم الاجتماع تتعلق ، بالنسبة لأي باحث ، بميوله ، ورغباته ، وعقيدته ، وحبه ، وبغضه ، إلا أنها تشكل مبدأ هاماً من البحث في علم الاجتماع ، وعلى حد تعبير جولدتر فقد اتخذت هذه الدعوة شكل وصية تقول : « لا تصدر حكمًا تقويمياً » ، وهي وصية تمتلىء بها الآن كل الكتب المدرسية[2] .

ونظراً لأن علم الاجتماع يأمر الباحث بإخفاء عواطفه وميوله ومعتقداته ، في سبيل الوصول إلى الحقيقة ، « التي يظن أنها خارج الذوات والرغبات والمعتقدات ، وأنها لا علاقة لها بما يشعر به الإنسان ، أو يدركه ، أو يحياه ، بل هي في عالم منفصل عن الإنسان ، وتدرك عن طريق التجربة والملاحظة » ، فإن علم الاجتماع ، في نظر علمائه ، يؤدي

---

(١) انظر د. فرديك معقوق ، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ص ٩٢-٩٣-٩٤ .

(٢) انظر أحمد أبو زيد ، أزمة العلوم الإنسانية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ص ٢١١ .

خدمة جليلة ، وذلك بتوعيتنا بنسبية القيم والأخلاق ، وأساليب السلوك الشائعة في عالمنا الإنساني . وإدراك هذه الحقيقة هو بداية الطريق نحو إكسابنا القدرة على فهم القيم ، وأساليب السلوك الشائعة ، عند أبناء مجتمعات وثقافات غريبة عن مجتمعنا وثقافاتنا ، وتمكيننا من الإحساس بحقيقة مشاعر غيرنا من البشر . ويعني هذا : التخلي عن الشعوبية ، ومشاعر التمركز حول السلالة[1] .

ويعني هذا أيضاً في النهاية : تلك العبارات التي ذكرها عالم الاجتماع الأمريكي « ويليام سمنر* ، ومؤداها ، أن الأعراف تصنع الصواب » ، وكان يقصد بذلك أن مفاهيم الصواب والخطأ والخير والشر تعتبر نسبية ، وأن الذي يضفي عليها النسبية ، هي المعايير والعادات الشعبية السائدة في نظام اجتماعي معين . فالزنا يعتبر سلوكاً انحرافياً يوجب العقوبة التي تصل إلى حد القتل في مجتمعنا ، ولكنه لا يعتبر كذلك في مجتمعات أخرى ، فمصر القديمة مثلاً كانت تنظر إلى الاتصال الجنسي بين أبناء الصفوة ، بوصفه سلوكاً لا يخضع للتحريم[2] .

وعندما يعلق عالم الاجتماع قيمه ، كما يعلق معطفه ، فإنه يتحاشى البت في مثل عادة بعض قبائل الأسكيمو « الذين يعلقون الرجل المسن الذي يعجز عن الصيد ، على حائط ، أو يلقون به في البحر ليموت » ، من ناحية

---

(١) انظر بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة د. محمد الجوهري ، وزملاؤه ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨م ، ص١٨-١٩ .

* وليم جرام سمنر : «١٨٤٠ ، ١٩١٠م» ، من علماء الاجتماع الأمريكيين ، وأحد الداروينيين الاجتماعيين . له مؤلف شهير بعنوان : «الطرق الشعبية» ، انظر تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، من ص ١٠٩ إلى ص ١١٤ .

(٢) محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي ، نشر دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية ، ص ٣٤-٣٥ .

الصواب والخطأ ، ويكتفي بالقول : إن مستويات الصواب والخطأ ، والحسن والرديء ، تنسب إلى الثقافة التي تظهر فيها ، فما يكون صواباً في مجتمع ما ، قد يكون خطأ في مجتمع آخر . فقتل الأطفال الذي توافق عليه بعض الجماعات تحت ظروف خاصة ، يعتبر إجراماً في جماعات أخرى ، والعفة قبل الزواج مطلوبة في أحد المجتمعات ، وغير مستحبة في الآخر . و « بناءً على ذلك ، فإن الصواب والخطأ يعتمدان على ما يتقبله الناس على أنه كذلك ، ويصبح بإمكان الثقافة أن تجعل أي شيء صواب أو خطأ ، بالنسبة لأعضاء مجتمع معين ، ويصبح معنى الأخلاق : « ماهو أخلاقي بالنسبة لنا »»[1] .

إن الاختلاف بين المجتمعات في معتقداتها وعاداتها ونظمها ، واقع يُشاهد ويُوصف . ولكن عالم الاجتماع المسلم لا يختلف عنده الحكم عليها عن وصفها وصفاً حقيقياً مطابقاً للواقع ، وذلك لأنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأنه يملك الحقيقة المطلقة ، وهي الإسلام ، الذي ارتضاه الله للناس كافة ، فليس الواقع الاجتماعي شيئاً ، إذا لم يكن خروجاً على قيم الإسلام ، أو دخولاً في قيمه* ومن ثم فهو لا يغفل ما ينبغي أن يكون عليه الواقع المدروس : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) .

فالأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، من أبجديات إسلام المرء ، ولا يعفيه من هذه المسؤولية كونه عالم اجتماع ، أو اقتصاد ، أو طب ،

---

(١) انظر د. إبراهيم خليفة ، مفاهيم في علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٣ - ١٩٨٤م ، ص ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ .

* وكذلك كل باحث ينظر إلى الواقع الاجتماعي من خلال قيمه وقناعته ، وإن ادعى خلاف ذلك ، وقد كان لعلم اجتماع المعرفة دور بارز في نوعية الباحثين بهذه الحقيقة .

أو هندسة ، بل الجميع يتحملون مسؤولية جعل كلمة الله هي العليا . وإن المسؤولية لتتضاعف إذا علمنا أن « العلماء ورثة الأنبياء » ، وقد بعث الله الأنبياء والرسل لا لمجرد التبليغ والإعلام فقط ، بل لطاعتهم فيما جاءوا به ، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ (النساء : ٦٤) .

فمهمتهم هداية الناس لمنهج الله ، وكذلك العلماء يتحملون هذه المهمة بعد أن ختم الأنبياء بمحمد ﷺ وانقطع الوحي .

وما كان الأنبياء يكتفون بوصف ومعرفة أحوال المجتمعات ، بل كان كل منهم رافضاً لكل انحراف ، وداعياً إلى ما يحمله من خير :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ، أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ ٱللَّهَ ﴾ (هود : ٢٥ - ٢٦) .

﴿ وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَومِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّن إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (هود : ٥٠) .

﴿ وإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَومِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّن إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (هود : ٦١) .

﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَومِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّن إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُوا ٱلمِكْيَالَ وٱلمِيزَانَ ﴾ (هود : ٨٤) .

إن عالم الاجتماع المسلم له أسوة حسنة في رسول الله ﷺ لذلك فهو مشغول دائماً بقضية الإسلام ، سواء بدعوة غير المسلمين إليه ، أو رصد حركة المجتمع المسلم السلبية والإيجابية ، فيقوّم السلبي ، ويعزز الإيجابي . فهو لا يقف عند فهم وتحليل الوضع الاجتماعي فحسب ، بل يتعداه إلى تغييره وتحويله إلى وضع يقوم على هدي الإسلام الحنيف . فهو ناقد ، ومقوم في الوقت نفسه ، إضافة إلى أنه علمي في منهجه ، لا يكف عن البحث عن الحقيقة .

٣ ـ عدم الواقعية في هذا المعيار :

في ملاحظاتنا السابقة على المنهج العلمي في علم الاجتماع ، لاحظنا الحرارة الزائدة عند الحديث عن قيم الباحث وحياده حياله ، وفي هذه الملاحظة نتساءل : هل طبق علماء الاجتماع الغربيون هذا المبدأ ؟

لقد كشف علم اجتماع المعرفة ، عن تداخل مجموعة كبيرة من العوامل المرئية وغير المرئية في تشكيل فكر الباحث . فالباحث لا يستطيع الانفلات من معتقداته وقيمه ، والظروف المحيطة به ، بل إنها تؤثر تأثيراً كبيراً لا على رؤيته للحقيقة الاجتماعية فحسب ، بل حتى على انتقائه لموضوعات دراسته . وإذا عرفنا أن عالم الاجتماع يبحث المواضيع المتصلة بالقيم والدين والمعتقدات ، وكذلك مواضيع أنظمة الحكم ، والأسرة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، عرفنا إلى أي درجة يلتصق عالم الاجتماع بموضوعات بحثه . وإنه لا يمكن إلا أن يكون إنساناً عادياً تجاهها . فكما أن الإنسان العادي يتأثر بأوضاعه الدينية والاقتصادية والأسرية ، فكذلك عالم الاجتماع لا يمكن أن يتحرر من كل ذلك .

لقد أكد « جون ديوي* أن الإدراك ، وهو أول ثمرة للملاحظة الحسية ، لا يمكن أن يكون محايداً ، وإنما يتأثر دائماً بخلفيات الملاحظ السابقة ، وحظه من المعرفة ، وبذكائه »[1] .

---

* جون ديوي «١٨٥٩ ـ ١٩٥٢م» ، فيلسوف ومربي أمريكي ، من مؤلفاته : « المدرسة والمجتمع » ، و « كيف نفكر » ، « التربية في العصر الحديث » ، وغيرها . . فلسفته منبثقة عن مذهب الذرائع ، أو الوسائل « البراجماتية » ، ومعيار الحقيقة عنده هو نجاح الأفكار ، أنظر الموسوعة الميسرة ، ج ١ ، ص٨٤٢ .

(١) نقلاً عن أحمد عبد الحليم ، نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي ، مرجع سابق .

ومن هنا ، فإن أحكام الباحثين تتأثر بنظرياتهم ، وفروضهم ، وخلفيتهم المعرفية ، وهذا هو السبب الذي دعا روبرت مرتون* لأن يعترف بأن في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم ، لكل واحد منهم علم الاجتماع الذي يخصه[1] وحده ، وذلك نتيجة تعدد العقائد الخاصة بكل عالم ، رغم انتهاء غالبيتهم إلى عقيدة المجتمع الرأسمالي .

ورغم اعتراف ميرتون السابق ، واعتراف غيره بتعدد علوم الاجتماع ، فإنه يذهب مع غيره من العلماء مثل لا زارس فيلد ، وتالكوت بارسونز** إلى أنهم يعتبرون أنفسهم علماء اجتماع علميين ، يقومون بدراسات نظرية وأمبريقية بحتة ، لا علاقة لها بعقيدة سياسية أو غيرها . ومع هذ فإن الواقع يكشف عن أن الدراسات التي قام بها عالم غربي في مجتمع غربي ، هي بالضرورة غربية ، لا تنطبق على مجتمعات المسلمين .

ومن ناحية أخرى ، فإن علماء الاجتماع ، لم يكونوا منعزلين ، رغم ادعاءاتهم السابقة ، عن عقائد الغرب السياسية والفكرية ، بل كانوا مخلصين في خدمتها . يكشف هذا بجلاء ، علم الاجتماع في عهد الاستعمار ، فقد كان ذا نزعة استعمارية .

فالدراسة المقارنة للإدارات الاستعمارية ، والثقة الكبيرة في التحليلات الاجتماعية ، والدراسة المنهجية للمجتمع ، والدين ، والمؤسسات ،

---

(١) انظر أوسبيف ، قضايا علم الاجتماع ، ص ٦٤ .

* روبرت مرتون : أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين ، وأحد رواد الاتجاه البنائي الوظيفي ، من أهم مؤلفاته : « النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي » ، انظر سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، ص١٩٧ إلى ص٢٠٨ .

** تالكوت بارسونز ، ولد «١٩٠٢» ، من علماء الاجتماع الأمريكيين ، تأثر بعلماء الاجتماع الأوروبيين وخصوصاً فيبر ودوركايم ، من مؤلفاته : « النسق الاجتماعي » ، انظر تيماشيف ، « نظرية علم الاجتماع » ، ص ٣٥٣ إلى ص٣٦٧ .

واقتصاد المنطقة ، التي يراد استعمارها ، كل ذلك جعل من الممكن إقامة الاستعمار على أساس علمي ، يخفف كثيراً من الخسائر التي تلحق بالدول الاستعمارية فيما لو سلكت سبيل الهجوم والطعنات الخاطفة . فبواسطة علم الاجتماع الاستعماري ، يمكن تسجيل نقط ضعف المجتمع واستغلالها ، وتسجيل نقط القوة وإضعافها ، أو تحييدها . ويمكن أن نمثل على ذلك بالجهود التي بذلت في أواخر القرن الماضي ، وأوائل هذا القرن في دراسة المغرب العربي من قبل الاستعمار الفرنسي .

المعيـــار الثـــاني
الارتباط الوثيق بالفلسفات والعقائد المختلفة

يشكل ارتباط علم الاجتماع بالعقائد والفلسفات المختلفة ، عائقاً كبيراً أمام الاستفادة الكاملة من علم الاجتماع . وقد اتضح بجلاء أن علماء الاجتماع يقدمون أبحاثاً تخدم المعرفة ، بل أنهم يخدمون أوضاعهم وعقائدهم[1] .

والدليل الأكبر على ذلك انقسام علم الاجتماع إلى قسمين هما علم الاجتماع الماركسي ، وعلم الاجتماع الغربي الليبرالي . وطبيعة هذا الانقسام تعود بالدرجة الأولى إلى التصورات العقدية والأطر الفكرية للباحثين حول الإنسان ، والمجتمع ، والتاريخ ، ولقد أكد جولدتر وغيره « أن أغلب النظريات في علم الاجتماع المعلنة ذات طابع فلسفي . بمعنى

---

(١) انظر في هذا الموضوع الكتب التالية :
أ ـ سمير أيوب ، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع .
ب ـ نبيل السمالوطي ، الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، ج ـ أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، د. تركي الحمد ـ الموضوعية والموضوعوية المعاصرة ومنهجية علوم الاجتماع .

أنها ليست سوى تبريرات عقلية ، لبعض الفروض الخلقية التي يقتنع بها الباحث »[1] .

كما أكد « أ . ك أوتاواي » في كتابه « التربية والمجتمع » : أنه من المستحيل الكتابة في علم الاجتماع ، دون التعرض للأسئلة المتعلقة بطبيعة الإنسان ومعنى الحضارة ، ولا يمكننا أن نتجنب بعض مسؤوليتنا في تحديد الاتجاه الذي نعتقد أنه يجب على المجتمع أن يتطور فيه »[2] .

وعلى هذا ، فإن لكل من الفلسفة الماركسية والفلسفة الوضعية ، مذهب في علم الاجتماع ، يتناسب مع مقولاتها ، ويبني على أرائها ، ويقوم أولاً وأخيراً على الوقائع المحسوسة ، وإنكار الغيب ، وما وراء الطبيعة .

علاقة علم الاجتماع بالوضعية واللادينية :

لقد تركت التطورات الفكرية والفلسفية في المجتمع الغربي نقاشاً حاداً بين المفكرين والمصلحين حول طبيعة النظام الذي يجب أن يسود ، وانقسم الناس تبعاً لذلك إلى فريقين : فريق يطالب بالتغييرات الجذرية ، التي تقضي على القديم ، وفريق يطالب بالحفاظ على القديم وعدم الإضرار به[3] .

---

(١) انظر د. أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، ص ٥١ ـ ٥٢ وما بعدها .

(٢) نقلاً عن عبد القادر هاشم رمزي ، الدراسات الإنسانية في ميزان العلوم الإسلامية ، دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ـ ص ٨٦ .

(٣) أنظر محمود عوده ، أسس علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٨١ .

وعلى هذا فقد كان النظام الأمثل ، مسرحاً لعراك فكري بين أنصار فلسفة التنوير ، وبين الرومانسية المحافظة ، وبمعنى آخر كان العراك قائماً بين دعاة التقدم ، وبين دعاة النظام ، « فدعاة النظام يذهبون إلى أن المشكلة ترجع إلى تحطيم النظام القديم ، بينما يذهب دعاة التقدم ، وهم الثوريون ، إلى أن الأزمة ناتجة عن أن النظام القديم ، لم يحطم تحطيماً كاملاً »[1] .

وفي هذه الأجواء ظهرت الفلسفة الوضعية ، مرتدية ثوب العلم وحده ، وكما يقول « جولدتر » : ظهر جيل جديد لم يناصر الأيديولوجية الثورية ، ولكنه لم يناهضها ، وتأثر هذا الجيل بتطور العلم السريع . وقد اتصف هذا الجيل بصفتين : القدرة على الانفصال عن الأطر الفكرية السائدة من ناحية ، والاستعداد للتأثر بنسق فكري جديد من ناحية أخرى .

لقد أحس هذا الجيل بالحاجة إلى أيديولوجية تضفي على العلم صورة رومانسية ، وتتفق في نفس الوقت مع النظرة العلمية الجديدة . فكانت الفلسفة الوضعية هي ما قدمه ذلك الجيل . وقد ظهر من خلالها علم الاجتماع وهو الذي تقبلها ونشرها[2] .

وانطلاقاً من هذه الفلسفة ، صاغ « كونت » مصطلح « علم الاجتماع » وأدرجه ضمن تصنيفه للعلوم ، الذي يبتدأ بالرياضيات ، وينتهي بعلم الاجتماع ، الذي أضفى عليه أهمية فائقة ، فقد كتب يقول : « لدينا الآن فيزياء سماوية ، وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيميائية ، وفيزياء نباتية وفيزياء حيوانية . وما زلنا بحاجة إلى نوع آخر وأخير من

---

(١) انظر د. أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، ص٦٨ .

(٢) انظر د. أحمد زايد ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الفيزياء وهي الفيزياء الاجتماعية ، حتى يكتمل نسقنا المعروف عن الطبيعة ، وأعني بالفيزياء الاجتماعية ، ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً لدراسته ، باعتبار هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية ، والطبيعية ، والكيميائية ، والفسيولوجية ، من حيث كونها موضوعاً للقوانين الطبيعية الثابتة »[1] .

لقد آمنت الوضعية بمنهاج العلم التجريبي ، ورفضت أي قضية لا تثبت بهذا المنهج ، وذلك محاولة منها لغرس العقلية التي لا تفكّر إلا باصطلاحات علمية ، وترفض قضايا الدين التقليدي ، والغيبيات بكل بساطة على أساس أنها غير علمية .

ومن ناحية أخرى ، فقد أثرت الوضعية على الاتجاهات النظرية التي سادت فيما بعد ، فعلم الاجتماع الذي دعا إليه كونت ، هو الذي أصبح علم الاجتماع السائد في الجامعات في أوروبا الغربية ، والذي وصل إلى قمة تطوره التنظيمي في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد كان الاتجاه البنائي الوظيفي هو الوليد الأكبر للوضعية . فهو لا يعدو أن يكون صياغات جديدة لأفكار ومسلّمات تنتمي إلى المؤسسين لعلم الاجتماع الوضعيين العضويين . لذلك فهو يعتمد على فكرة النسق العضوي ، التي اعتمدت عليها النظريات العضوية .

ومع أن من أهم مظاهر علم الاجتماع الحديث تعدد الاتجاهات النظرية ، إلاّ أنها تتغذى على المذاهب الفلسفية ، التي من أهمها الوضعية والتطورية ، وكذلك البراجماتية .

وقد اختلطت الوضعية والتطورية في دراسات علماء الاجتماع التي تتبّع

---

(١) تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ٤٩ .

مسيرة الإنسان الفكرية والاجتماعية ، حيث ساروا على خطى « كونت » الذي أعلن أن هدف علم الاجتماع عنده هو : « اكتشاف سلسلة التحولات الثابتة المتتابعة للعنصر الإنساني ، الذي بدأ من مستوى لا يرقى عن مجتمعات القردة العليا ، وتحوّل تدريجياً إلى حيث يجد الأوروبيون المتحضرون أنفسهم اليوم »[1] .

وكما يتضح من هذه العبارة ، فإن علم الاجتماع يضع المجتمع الغربي في القمة ، ويسعى جاهداً إلى أن تحذو المجتمعات الأخرى حذوه . وهذا بالفعل ما أكدته النظريات والقوانين ، التي توصّل إليها علماء الاجتماع « قديمهم وحديثهم » ، حيث ركزت على مسيرة الإنسانية ، خلال عمرها المديد ، مؤكدين سيرها نحو الأحسن الذي يتمثل في حياة الإنسان الأوروبي المعاصر .

وقد كان لفكرة التطور ، التي انتشرت في أوروبا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، إضافة إلى فلسفة التاريخ ، والإيمان المتزايد بقيمة العلم ومنهجه ، الأثر الكبير في أن يتتبع علماء الاجتماع مسيرة الحياة الاجتماعية والفكرية ، ويقدموها في شكل نظريات وقوانين . . من هذا القبيل ، دراسة كونت الشهيرة عن قانون التقدم البشري ، والذي عرف بقانون الحالات الثلاث .

لقد صرح « كونت » بأن الدين قد استنفد موضوعه ، ولم يعد هناك ما يبرر وجوده ، وقد أفسح المجال الآن للعلم الوضعي الذي حلَّ محله ، بل إنه رأى أن سبب الفوضى وعدم النظام يعودان بدرجة كبيرة إلى أن الفكر الديني والميتافيزيقي ، لا يزالان يعيشان جنباً إلى جنب مع الفكر الوضعي ، في حين أنه من المفروض أن يفسحا المجال له .

---

(١) تيماشيف ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

ويلاحظ على هذه النظرية ما يلي :

١ ـ الإيمان بفكرة التطور الخطي حيث يحل الجديد محل القديم .

٢ ـ اعتبار الدين مرحلة أولى ، يناسب العقلية البدائية ، ولا يصلح للعقلية المعاصرة .

٣ ـ تعميم هذه النظرية وجعلها قانوناً عاماً ، مع أنها تاريخ مشوه لمسيرة الإنسان الغربي الفكرية . فالمرحلة اللاهوتية تخص المسيحية الكاثوليكية ، والمرحلة الميتافيزيقية تنطبق على فلسفة التنوير ، والمرحلة الوضعية هي المرحلة الصناعية الحديثة .

ومن النظريات الحديثة التي سارت على خطى نظرية « كونت » ، ما قدمه « سوركين » على أنه نظرية التواتر المتحول ، والتي عرضها في مؤلفه الشهير « الديناميات الاجتماعية والثقافية » ، حيث رأى أن كل مجتمع من المجتمعات البشرية ، يمر بثلاث مراحل ، يحكم كل منها نسق معين من الثقافة ، ولكل ثقافة عدة مراحل يمر المجتمع بكل منها في خط مستقيم ، ثم يتحول إلى الثقافة التي تليها ، وهكذا حتى ينتهي من مراحل الثقافة الثلاث ، وحينئذ يتحول المجتمع إلى الثقافة الأولى ، وهكذا تدور الدورة .

وبغض النظر عن صدق أو عدم صدق هذه المراحل ، فإن الملاحظ في هذه النظريات هو النظرة العدائية للدين ، حيث تربطه دائمًا بالمجتمعات المتخلفة ، كما أن كل مجتمع متقدم ، يكون قد تخلّص من الدين وثقافته وروابطه .

ويؤكد هذا أيضاً تالكوت بارسونز في نظريته التطورية ، التي حاول خلالها أن يوسع نطاقها ، بحيث تشمل التاريخ الإنساني بأكمله . وقد حدد ثلاثة مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة :

المرحلة الأولى : وهي « البداية » ، وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين .

فيتميز المجتمع البدائي أولاً ، بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دوراً بالغ الأهمية . وثانياً يشير النموذج المتقدم من هذه المرحلة ، إلى المجتمعات التي تشهد نسقاً للتدرج الاجتماعي ، وتنظيًا سياسياً ، يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبياً .

المرحلة الثانية : وهي « الوسيطة » ، وتضم أيضاً نمطين فرعيين من المجتمعات :

(أ) المجتمعات القديمة التي تتميز بوجود « تعليم حرفي » ، أي تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية في المجتمع .

(ب) النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة ، كمجتمع الصين والهند والإمبراطورية الرومانية ، والدولة الإسلامية ، حيث ينتشر ما سمي بالدين التاريخي .

المرحلة الثالثة والأخيرة : « المتقدمة » ، وتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة[1] .

وتلعب التطورات الحاسمة التي تطرأ على عناصر النسق القيمي ، دوراً بارزاً في الانتقال من مرحلة إلى مرحلة .

إن هذه النظريات وغيرها من النظريات التي يعج بها علم الاجتماع ، تهدف إلى إقامة فكرة التطور المطلق ، وإنكار فطرة الدين والأسرة والزواج* . وفي هذا نفي لقداسة الدين والأخلاق والأسرة ، والتشكيك

(١) د. السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، دار المعارف بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م ، ص ٥٠ .

* يؤمن كثير من علماء الاجتماع بنظرية « ماكلينان » التي عرضها في كتاب « الزواج البدائي »

في قيمها ، كما أنها تحمل دعوة لتحطيم الدين باعتباره عائقاً عن التطور ، ومرحلة مضت وانقضت من تاريخ البشرية .

وهي تحمل من ناحية أخرى ، إلغاء مفهوم الإسلام القائم على إطار من الثوابت ، في داخله حركة وتغيير .

والحق أن علماء الاجتماع يظهرون عداء للدين وأحكامه ، الأمر الذي يظهر جلياً في نظرياتهم وأحكامهم . حيث اعتبروا أنفسهم ممثلين للعلم الذي يعتبر مضاداً للدين . وقد كانت المشكلة التي عالجها رواد علم الاجتماع واعتبروها جوهرية ، كما قرر ذلك « ريموند أرون » ، هي التناقض بين الاعتقاد الديني وبين العلم . « فدوركايم » مثلاً علماني ، باعتباره أستاذاً للفلسفة ، وقد وجد أن الدين التقليدي ، لم يعد قادراً على مواجهة ما أطلق عليه الروح العلمية ، كما أن أزمة المجتمع الحديث ، هي في أنه لم يستطيع أن يستبدل الأخلاقيات التقليدية القائمة على الدين ، بأخلاقيات قائمة على العلم ، وكان يرى أن علم الاجتماع يستطيع أن يعاون في إقامة هذه الأخلاقيات[1] .

و « باريتو » الإيطالي ، كان مصراً طوال حياته على أنه عالم فقط ، ولذلك اعتبر القضايا العلمية ، هي ما يمكن التوصل إليها عن طريق المنهج التجريبي فقط . وأما غيرها من القضايا ، وخاصة الأخلاقية ،

١٨٦٥م ، وشايعه فيها لويس مورجان ، والتي تبحث في آصل الزواج ، حيث تقسمه إلى مراحل تبتدىء بالمرحلة الإباحية ، ثم مرحلة تعدد الأزواج للمرأة الواحدة ، ويكون النسب فيها إلى الأم . ثم مرحلة تعدد الزوجات للرجل الواحد ، حيث النسب إلى الأب . ثم تطور نظام الزواج إلى أرقى أشكاله ، وهو الزواج الآحادي .

(١) انظر د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٨٧م ، ص ١٩٠ - ١٩١ .

والميتافيزيقية ، والدينية ، فليس لها أي قيمة علمية ، ومع أنه يؤمن بتأثير الدين في تصرفات الناس ، إلا إنه يقول : « المرء لا يستطيع أن يفسر عن طريق المنهج المنطقي التجريبي الوضع القائم للنظام الاجتماعي ، دون أن يدمر أساسه .

فالمجتمع يقوم عن طريق المشاعر ، التي لا حقيقة فيها ، إلا أنها ذات تأثير عظيم . إن عالم الاجتماع إذا كشف للناس ما يجري خلف أنظارهم ، فإنه بذلك يخاطر بتدمير أوهام ، لا يمكن الاستغناء عنها » . فهو يعتبر الدين أوهاماً لا يمكن الاستغناء عنها(١) .

وهذا « ماكس فيبر » الألماني ينظر إلى التنظيم البيروقراطي والعقلاني على أنه قدر المجتمعات الحديثة . وكان يرى التناقض قائمًا بين مجتمع يقوم على العقلانية ، وبين الحاجة إلى الإيمان . وقد رأى أن الطبيعة كما يفسرها العلم وكما تعالجها التكنولوجيا ، ليس فيها متسع لسحر الدين ، وأساطيره القديمة . إن الإيمان يجب أن ينسحب ليعيش في عزلة مع الضمير .

ولقد رأى أن أهم ميزة للحضارة الغربية ، هي غياب العقلية الغيبية القديمة ، وسيادة الروح العقلية الرشيدة ، لجميع جوانب الثقافة الغربية(٢) .

وهذا « ليفي بريل »* الفرنسي يسير على خطى الوضعية ، فيرفض القول بمعيارية الأخلاق ، لأنه رأى أن العلم لا يكون إلا وصفاً للأحداث الخلقية دون أن يتجاوز الوصف إلى تصوير ما ينبغي أن يكون . وقد أنكر

---

(١) د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) د. محمد عاطف غيث ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

* لوسيان ليفي بريل ، فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي ، من أصل يهودي ، من أشهر كتبه : «العقلية البدائية» ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٥٩٧ .

عمومية المثل العليا ، مستنداً إلى أن التجربة تشهد بأنها تختلف باختلاف الشعوب وعصورها . وزاد على ذلك حين رأى أن الأخلاق التقليدية تقوم على مصادرتين هما :

١ ـ أن الطبيعة الإنسانية واحدة في كل زمان ومكان ، ومن هنا أمكن وضع مبادىء عامة للسلوك الإنساني ، في حين أن التجربة تشهد بأن طبائع الناس تختلف باختلاف زمانهم ومكانهم .

٢ ـ القول بالفطرة المطلقة ، في حين أنه يرى أن الضمير وليد التجربة من ناحية ، ونسبي متغير من ناحية أخرى .

ولذلك فقد رأى أن الظواهر الخلقية يجب أن تدرس دراسة موضوعية مستخدمة المنهج التجريبي ، الذي تعالج به الظواهر الطبيعية المادية ، وذلك لمعرفة قوانين الحقائق الاجتماعية ، للسيطرة عليها ما أمكن ذلك[(١)] . وهذا الرأي الذي يعتنقه « بريل » هو نفس الرأي الذي اعتنقه من قبله « دوركايم » ، حيث حاول إقامة علم للأخلاق على أساس وضعي ، فقد نظر إليها نظرة نفعية ، وتصورها روابط تشيع التماسك في المجتمع وفي ذلك يقول : « لقد استقر عزمنا على أن تكون التربية الخلقية التي نلقنها لأبنائنا في المدارس ، ذات صيغة دنيوية محضة . ونعني بذلك التربية التي لا تستند إلى المبادىء التي تقوم عليها الديانات المنزلة ، وإنما ترتكز فقط على أفكار ومبادىء يبررها العقل وحده ، أي أنها في كلمة واحدة : تربية عقلية خالصة »[(٢)] .

---

(١) انظر د. توفيق الطويل ، فلسفة الأخلاق ، دار النهضة العربية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩م ، ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) د. حسين الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨م ، ص ٧ .

كل ما سبق ذكره يصب في قالب واحد يسمى : « العلمانية » ، فقد تغلغلت العلمانية في علم الاجتماع عن طريق منهجه ، وتكوين رواده الغربيين العقدي . يقول المستشرق « أربزي » عن العلمانية : « إن المادية العلمية والإنسانية ، والمذهب الطبيعي ، والموضوعية ، كلها أشكال للا دينية ، واللادينية صفة مميزة لأوروبا وأمريكا » .

وفي المعجم الدولي الثالث الجديد ، مادة « Secularism » :

« هي نظام اجتماعي في الأخلاق ، مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية على اعتبارات الحياة المعاصرة ، والتضامن الاجتماعي ، دون النظر إلى الدين »[1] .

والعلمانية تعني صراحة ، كلفظ في اللغات الأوروبية : « اللادينية » أو « الدنيوية » ، وهي تعني ما لا صلة له بالدين ، أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد[2] .

لقد درس علماء الاجتماع الدين على أنه واحد من النظم الاجتماعية الكثيرة الموجودة في المجتمع ، مهمته توفير الوحدة الجماعية ، كما يقول « دوركايم » ، وهذه نظرة تتفق مع الفلسفة الرأسمالية الحديثة ، بمعنى أن الدين والدولة شيئان منفصلان تربطهما علاقة تعاون[3] .

فمثلاً يذهب أوديبه في كتابه المعنون « علم اجتماع الدين » ، إلى أن الدين ، أحد البناءات النظامية الهامة في أي مجتمع ، وأن الدين يختلف عن الحكومة التي تهتم بالسلطة والقوة ، ويختلف أيضاً عن النظام الاقتصادي

(١) سفر الحوالي ، العلمانية ، مطابع جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ص ٢٣ .

(٢) سفر الحوالي ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣) انظر د. إلياس بايونس - فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص ٢٨ .

الذي يهتم بالعمل والإنتاج والتسويق ، ويختلف عن نظام الأسرة المسؤول عن تنظيم العلاقات بين الجنسين ، وبين الأجيال . . كما يرى أيضاً أن الاهتمام الرئيس بالدين يبدو وكأنه اهتمام بشيء غامض ، ليس من اليسير إدراك حقيقته الواقعية . أي أن الدين - في نظره - يهتم أصلاً باتجاهات الإنسان نحو ما هو فوقي ، والتنظيمات العملية لما هو فوق الحياة البشرية . فلقد حدد الدين على أنه المجسد لكل الإلهامات الرفيعة ، كذلك فهو حصن الأخلاق ، ومصدر النظام العام ، وسلام الفرد الداخلي »[1] .

والحق ، فإن اعتبار الإسلام أحد النظم العديدة في المجتمعات الإسلامية ، ليس خطأ فحسب ولكنه تحريف لمعنى الدين الإسلامي . فهو بهذا المعنى لا يتعدى كونه ظاهرة اجتماعية ، نشأت من المعيشة في جماعة ، ويعادل في أهميته الظواهر الاجتماعية الأخرى التي يعرفها المجتمع .

بينما الحقيقة ، أن الدين الإسلامي ، بناء شامل يضم جميع الأبنية الفرعية كالاقتصاد ، والأسرة ، والسياسة ، وغيرها من الأنظمة . كما يشمل في الوقت ذاته الإطار التصوري العقدي ، ويشمل أيضاً العبادات ومختلف الطاعات .

---

(١) نقلاً عن د. محمد علوان ، مفهوم إسلامي جديد لعلم الاجتماع ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ص٥٨ .

المبحث الثاني

اتجاهات الباحثين في علم الاجتماع في العالم الإسلامي

يتفق علماء الاجتماع المعاصرون ، على أن علم الاجتماع في العالم الإسلامي ، يسير على خطى علم الاجتماع في الغرب ، حذو القذة بالقذة . فالنظريات والمناهج الغربية ، بل في أحيان كثيرة اللغة الغربية ، هي ما يجيده علماء الاجتماع في العالم الإسلامي ، ويعتبر هذا الوضع أمراً طبيعياً في مناخ تسوده التبعية المطلقة للغرب ، التي انتظمت كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

وفي جو معتم ، بلغت فيه التبعية مبلغاً ، جعلت الدول الإسلامية تستورد كل شي ضروري لوجودها ـ بما في ذلك أفكارها عن نفسها ـ في جو كهذا لا غرابة أن ينشأ المفكر ـ أياًكان تخصصه ـ تابعاً ، لا تتجاوز قدرته النقل والترجمة والشرح على النص[1] .

وقد بدأت خيوط هذه التبعية تتشابك في القرنين الأخيرين ، حيث يمكن تحديد فترة الالتقاء بين الثقافة الاسلامية والثقافة الغربية في العصر الحديث ، بحوادث احتلال الإنجليز للهند ، وفرنسا لمصر ، ثم لشمالي أفريقيا ، ولأوائل اتصال الدولة العثمانية بالغرب عن طريق التمثيل السياسي ، والصلات التجارية ، والبعثات العلمية[2] .

---

(١) انظر : سعيد زهران ، العالم الثالث يفكر لنفسه ، دار ابن رشد ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١م ، ص ٩ .

(٢) انظر : محمد المبارك ، بين الثقافتين ، دار الفكر ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ص ٧٤ـ٧٥ .

وقد تسربت الثقافة الغربية عن طريق عدة قنوات إلى الثقافة الإسلامية ، واستطاعت بعد ذلك أن تسيطر على أذهان كثير من أبنائها .

فعلى ضوء العوامل السابقة ، أثيرت في العالم الإسلامي كثير من المشكلات ، دار حولها نقاش حاد ، تعتبر في صميمها من مواضيع علم الاجتماع ، على الرغم من أنها لم تستخدم المفاهيم والمصطلحات الخاصة بعلم الاجتماع . فالكتابات التي كتبها قاسم أمين* وأحمد فتحي زغلول** وبطرس البستاني*** وأمين الريحاني**** ، في مصر والشام ، وأمثال الطاهر الحداد في تونس ، كانت تتناول مواضيع اجتماعية ، وتعتبر في مجملها مقارنة بين الأوضاع الأوربية والأوضاع في العالم الإسلامي . كما أنها تحمل دعوة لتبني الأوضاع الأوربية . وتدور الكتابات في هذه الفترة حول قضايا ثلاث رئيسة يمكن تلخيصها فيما يلي :

---

* قاسم أمين ، « ١٨٦٥-١٩٠٨م » ، قاضي ، وكاتب مصري ، كان وثيق الصلة بمحمد عبده وسعد زغلول . دعا إلى سفور المرأة ، وتعليمها ، ومشاركتها في الحياة العامة . انظر الموسوعة الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٣٦١ .

** أحمد فتحي زغلول باشا « ١٨٦٣-١٩١٤م » ، قانوني مصري ، وعالم . ترجم كتاب « أصول الشرائع » لبنتام ، وكتاب « الإسلام » لهنري دي كاستري ، وكتاب « سر تقدم الإنجليز السكوسونيين ، و « سر الاجتماع » ، و « سر تطور الأمم » لجوستاف لوبون ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص ٦١ .

*** بطرس البستاني « ١٨١٩-١٨٨٣م » ، لغوي ، وأديب لبناني . أتقن عدة لغات . وتضلع في العربية ، له نشاط خاص في إعانة البعثات الأمريكية ، أصدر عدة صحف ، « نفير سورية » « الجنان » ، « الجنة » . . من أعماله : « محيط المحيط » وهو معجم لغوي ، و « دائرة المعارف » وأصدر منها ستة أجزاء انظر الموسوعة الميسرة ج١ ص ٣٧١ .

**** أمين الريحاني « ١٨٧٦-١٩٤٠م » ، كاتب عربي لبناني ، من كتبه : « الريحانيات » ، ورواية « خارج الحريم » ، وكتاب « تاريخ نجد الحديث » ، و « التطرف والإصلاح » ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص ٩٠٩ .

١ - الدعوة إلى الحرية الشخصية ، والحياة النيابية ، كما عرفتها الدول الأوربية . وكان القصد منها المطالبة بحرية الفرد في أن يفعل ما يشاء ، وفي أن يعبر عن رأية ، وينشره كيفما أراد ، وكان دعاة هذه الحرية متأثرين بالثورة الفرنسية على وجه الخصوص ، حيث نادت هذه الثورة بالحرية والإخاء والمساواة .

٢ - الدعوة إلى فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وبمعنى آخر فصل الدين عن الحياة وشؤونها ، على غرار ما حدث في أوربا ، عندما تخلص المفكرون من سلطة الكنيسة .

٣ - الدعوة إلى تحرير المرأة من العادات والتقاليد ، التي تحد من حريتها ، وعلى رأسها الحجاب ، وكذلك تعدد الزوجات ، إضافة إلى مسألة الطلاق ، واشتغال المرأة بالشؤون العامة[١] .

ويلاحظ في هذه الفترة أن الدراسات تسير بخطى حثيثة لتبني وجهة الغرب الليبرالي في المسائل الاجتماعية السابقة .

وقد اعتبرت الكتابات في تلك الفترة ، بمثابة إشارات وعلامات سبقت ظهور علم الاجتماع ، كعلم مستقل في العالم الإسلامي[٢] . وقد أظهرت - كما سبق - قدراً كبيراً من التبعية للغرب الليبرالي بالذات .

---

(١) انظر : محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٣م ، الجزء الأول ، ص ٢٦٤-٦٥ .

(٢) انظر : عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، ص ٢٥٣ وما بعدها . و شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر ، ص ١٣ وما بعدها .

ظهـــور عـــلم الاجتمـــاع

وأما إذا جئنا إلى الكتابات في علم الاجتماع ، بعد رسوخه والاعتراف به ، نجدها قد أوغلت في التبعية للغرب الليبرالي ، إلى درجة بعيدة ، وسنحاول استعراض بعض الدراسات في هذه الفترة التي تمثل بداية مشوار علم الاجتماع .

وتعتبر رسالة المصري منصور فهمي ، المبتعث من قلب الجامعة المصرية إلى جامعة باريس سنة ١٩١٣م ، أول رسالة في علم الاجتماع ، وكان عنوان الرسالة « حالة المرأة في التقاليد الإسلامية والتطور الإسلامي » ، وكان المشرف عليها عالم الاجتماع والأنثربولوجيا اليهودي « لوسيان ليفي بريل » . يذكر المؤلف في مقدمة رسالته : « أنه سيُغْضب كثيراً من مواطنيه ، ولكنه أراد تحري الحقيقة ، مع أن قلبه يتمزق أسىً على من سيجرح شعورهم بلاقصد ، وهم في الوقت نفسه أعزاء عليه ، غير أن الحقيقة من شيمة الأقوياء ، بينما إغفالها من شيمة الضعفاء »[1] .

وقد كان يبرر بذلك وقوعه تحت تأثير المستشرقين المتعصبين ، فقد أتت رسالته مجافية لقواعد الدين ، فضلاً عما يجب أن يتصف به المسلم إذا تناول مبادىء الإسلام ، من توقير واحترام وموضوعية .

---

(١) انظر عرضاً لهذه الرسالة في : حسن شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع ، وأنور الجندي ، تأصيل مناهج العلوم والدراسات الإنسانية ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص ٩٧ وما بعدها .

* منصور فهمي « ١٨٨٦-١٩٥٩م » ، درس الفلسفة والأخلاقية في الجامعة المصرية الأهلية . كما تولى عمادة كلية الاداب في جامعة القاهرة الحكومية . ثم مديراً لدار الكتب ، ثم مديراً لجامعة الأسكندرية . انظر الموسوعة الميسرة ، ج٢ ، ص ١٧٥ .

وعندما نذكر عناوين الفصل الأول ، تنكشف مدى مبالغة المؤلف في البعد عن روح البحث العلمي الواجب التحلي به ، فهو يتحوي العناوين التالية :

« محمد يشرع للجميع ، ويستثني من ذلك نفسه » ، ثم : « زيجات محمد » ، « حياته المنزلية » ، « آراؤه المعادية للمرأة » ، ثم : « آراؤه المناصرة للمرأة » ، وفي هذا الفصل يتحدث عن القواعد الخاصة بالزواج ، وكيف استثني النبي صلى الله عليه وسلم منها . وكما يقول د . سعفان « فلا يستطيع قارىء أن يتصور فصلاً يحتوي على نقد لاذع للنبي ﷺ ، ولحياته الزوجية والاجتماعية أكثر من هذا الفصل »[1] .

وقد سار الباحث على خطو أستاذه اليهودي ، ووقع تحت تأثيراته ، فكانت نظرياته بعيدة عن الصواب ، ولا يليق صدورها عن مسلم . وقد تراجع عنها المؤلف فيما بعد .

وعلى الرغم من أن طه حسين * يعد في عداد الأدباء ، إلا أن رسالته عن « فلسفة ابن خلدون الاجتماعية » ، ١٩١٨م ، التي أشرف عليها المسيو كازانوفا ** أستاذ الأدب العربي في باريس ، لها علاقة كبيرة بعلم الاجتماع ، حيث تناول البحث أراء ابن خلدون الاجتماعية .

---

(١) انظر : د. شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر ، ص٤٢-٤٣ .

* طه حسين ، أديب عربي ، لقب بعميد الأدب العربي . اتجه إلى التأثر بالمستشرقين . من انتاجه : « في الأدب الجاهلي » ، و « مستقبل الثقافة في مصر » ، و « الفتنة الكبرى » ، و « الأيام » انظر الموسوعة الميسرة ، جـ٢ ، ص١٤٢٥ .

** بول كازانوفات ١٩٢٦م مستشرق فرنسي ، تعلم العربية وعلمها في الكوليج دي فرانس ، وحاضر في الجامعة المصرية ١٩٢٥م . من أثاره : ترجمة « خطط المغريزي » بالاشتراك ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج٢ ، ص١٤٢٥ .

واللافت للانتباه في هذه الرسالة ، أمران : يتعلق الأول : بإنكار المؤلف أن يكون ابن خلدون مؤسساً لعلم الاجتماع أو مبشراً به ، وذلك على خلاف الغالبية من علماء الاجتماع المسلمين . وكذلك بعض الأوروبيين . وقال عن رأي هؤلاء : « إنني أعتقد أن تلك مبالغة جسيمة » . ويتعلق الأمر الثاني ، برأيه في الإبداع الذي قدمه ابن خلدون ، فهو يعتبر أن عبقرية ابن خلدون تجلت في أنه فصل السياسة عن الأخلاق ، واللاهوت ، والقانون ، فقد خلّص ابن خلدون السياسة من الاعتبارات الدينية ، وعرضها في صورة علمية صرفة [١] .

وكما نرى : فقد صور طه حسين ابن خلدون في صورة العلماني الذي يفصل أمور الدنيا عن الدين ، وذلك نتيجة حتمية لتشبعه بالثقافة الغربية ، ويغفل عن أن ابن خلدون فقيه من فقهاء الشريعة ، وعلم من أعلام المذهب الملكي ، قبل أن يكون سياسياً أو مؤرخاً ، كما أنه ابن البيئة والثقافة الإسلامية ، وكان يصدر في نظرياته جميعاً عن منطلق إسلامي محض ، كيف لا وهو الذي يقرر في هذا الموضوع ما يأتي : « والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها . وإذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الأخرة ، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا »[٢] .

---

(١) انظر شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع ، ص٤٦-٤٧ إلى ص ٥١ .

(٢) ابن خلدون ـ مقدمة ابن خلدون ، دار الفكر ، ص ١٩١ ، ويرجع في هذا الموضوع إلى ما قاله ابن خلدون في الفصل الخامس والعشرين « في معنى الخلافة والإمامة » .
وانظر أيضاً مصطفى الشكعة ، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته ، الدار المصرية اللبنانية .

فقد اعتبر أن الشرع إنما جاء لسياسة الدنيا ، والتوجيه إلى مصالح الآخرة أيضاً .

وأما عن أول مؤلف بالعربية ، يحمل اسم علم الاجتماع ، فقد صدر في مصر سنة ١٩٢٥م ، وهو بعنوان « علم الاجتماع - حياة الهيئة الاجتماعية وتطورها » ، ألفه نقولا الحداد * ، وهو عبارة عن جزأين .

ولقد لقي الكتاب ترحيباً حاراً عند صدوره ، فمثلاً كتب أسعد داغر** في مجلة المقتطف ، ١٩٢٥م : « وجملة القول : إن كتاب علم الاجتماع وحيد في بابه ، فريد في نوعه ، لم يُنسج بعد على منواله ، ولا سمحت قريحة كاتب بمثله » .

وكتبت مجلة « الشورى » عنه قائلة : « كتاب علم الاجتماع ، هو الأول من نوعه على ما نعلم ، وقد اشتغل الأستاذ في الاستعداد لتأليفه خمسة عشر عاماً » .

وكتبت « السياسة » قائلة : « نحن بإزاء مجهود عالج فيه المؤلف علمًا جديداً في العربية ، وجاهد ليضع اصطلاحات جديدة ، ولكل جديد حقه في الحياة » [1] .

---

* نقولا الحداد « ١٨٧٢-١٩٥٤م » ، صحفي ، وعالم ، وشاعر لبناني ، أصدر في القاهرة مع زوجته مجلة « السيدات والرجال » ، ورأس تحرير « المقتطف » . من كتبه : « هندسة الكون بحسب ناموس النسبية » ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص٦٩٢ .

** أسعد داغر « ١٨٨٨-١٩٥٨م » ، صحفي ، ولد في لبنان ، ونزح إلى القاهرة ، حيث اشتغل محرراً للشؤون العربية في الأهرام ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص١٤٩ .

(١) انظر : عبد الباسط عبد المعطي ، تجاهات نظرية في علم الاجتماع ، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤٠١هـ-١٩٨٨م ، ص٢٥٦ ، وانظر شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع ، ص٥٤-٥٥ .

ويدور الكاتب في كتابه هذا ، في فلك الداروينية والتطورية ، فقد تأثر تأثراً كبيراً بمؤلفات أصحاب النظريات العضوية والتطورية ، التي سادت أوربا في ذلك الوقت . فقد قرأ أعمال « هربرت سبنسر » ، وترجم منها نصوصاً كاملة .

وللتمثيل على آرائه ، نورد ما يلي :

يقول الباحث عند حديثه عن منشأ الإنسان الأول ، وتحت العنوان الفرعي : ابتدأت الإنسانية بتفوق جماعة واحدة : « أغضينا النظر فيما تقدم عن عقيدة خلق الإنسان الخالص ، لأننا نعتنق في بحثنا الاجتماعي عقيدة تسلسل النوع الإنساني من نوع أحط منه ، استناداً على تقرير العلم الطبيعي البيلوجي والجيولوجي لعقيدة التسلسل ، العلم الطبيعي يؤيدها بيولوجياً ، علم الاجتماع يؤيدها اجتماعياً أيضاً ، لما علمته فيما تقدم من استمرار الاجتماعية من المملكة الحيوانية إلى المملكة الإنسانية »[1] .

ويقول في موضوع آخر ـ عند كلامه عن الدين ـ : «يظهر لمن درس عقائد الجماعات المنحطة المختلفة ، أن الدين جاء بعد السحر والعرافة ، وما يشبهها من العقائد ، ولعله تولد منها . . والسحر والعرافة وما إليهما ، جاءت بعد خرافات التشاؤم والتفاؤل ، لأن بعض القبائل الهمجية الباقية إلى الآن ليس عندها عقيدة دينية بتاتاً ، وإنما عندها خرافات وأوهام من قبيل التفاؤل »[1] .

ولم يكن المؤلف سباقاً لنقل الداروينية بكتابه هذا ، بل إنه كان يساير الوضع السائد ، حيث ازدهرت التطورية في تلك الفترة في العالم الغربي ، وازدهر نقلها إلى العالم العربي .

---

(١) نقولا الحداد ، علم الاجتماع ، الجزء الثاني ، ص ١٩٤ .

(١) نقولا الحداد ، علم الاجتماع ، الجزء الثاني ، ص ٢٣٤ .

ومن ناحية أخرى ، يقول أحد مؤرخي علم الاجتماع في مصر : « لم تتح الفرصة ، لتدريس هذا العلم في مصر ، كعلم أساس إلا في سنة ١٩٢٥م ، التي تحولت فيها الجامعة المصرية من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية ، وقد أنشيء في كلية الآداب آنذاك قسم مستقل ، لتدريس علم الاجتماع ، سار على نهج المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي بدأها : « أوجست كونت » . . وأرسى قواعدها « اميل دوركايم » . . ولقد أثرت هذه المدرسة ، ولا تزال تؤثر ، في قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، الجامعة الأم ، وحتى يومنا هذا » [١] .

ومن أوائل الكتب التي صدرت بعنوان علم الاجتماع ، كتاب د . عبد العزيز عزت الذي صدر عام ١٩٤٩م بعنوان : « علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية » ، تكلم فيه عن أهمية علم الاجتماع في فهم الظواهر الاجتماعية .

وفي عام ١٩٥٣م ، كتب د . حسن سعفان كتابه : « أسس علم الاجتماع » تناول فيه أغلب موضوعات علم الاجتماع ، وقد طبع طبعات كثيرة درست لمعظم طلاب علم الاجتماع في مصر ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، وقد رجع المؤلف إلى عدد كبير من المراجع الفرنسية ، والإنجليزية ، والأمريكية [٢] .

ولسعفان مؤلفات أخرى متقدمة النشر ، منها : مشكلات المجتمع المصري «١٩٥١م» ، تاريخ الفكر الاجتماعي «١٩٥٧م» ، الدين

---

(١) حسن الساعاتي ، تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر ، منذ سنة ١٩٥٣م ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الأول ، المجلد الأول ، يناير ١٩٦٤م ، ص ٢١ .

(٢) انظر : د. عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

والمجتمع «١٩٥٧ ـ ١٩٥٨م » ، إلا أن هذه المؤلفات « لا تنم عن موقف خاص للمؤلف ، أو اتجاه نظري معين ينتمي إليه ، فهي عبارة عن جهد تجميعي نشط ، ولا تنطوي على أي إنجاز علمي حقيقي »[1] . وقد انحصر نشاطه في الغالب في نقل مفهومات وتصورات المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع من خلال أعمال « دوركايم » وتلاميذه .

وكتب د . عبد الكريم اليافي من سوريا كتاب : « تمهيد في علم الاجتماع « سنة ١٩٥٢م » ، وهو لا يختلف عن الكتاب السابق من حيث الاتجاه ، حيث يدور حول النظرية في علم الاجتماع الأوروبي الكلاسيكي .

وهناك نوع آخر من الكتابة في علم الاجتماع ظهر مبكراً ، وهو البحوث الأمبريقية الميدانية ، وتمثل دراسة حسن الساعاتي « ١٩٥١م » : علم الاجتماع الجنائي ، واحدة من أقدم الدراسات من هذا النوع . وكذلك دراسته : التصنيع والعمران « ١٩٦٢م » ، وقد استخدم في دراساته أساليب البحث الأمبيريقي .

ويعد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة ـ والذي أنشىء في منتصف الخمسينيات ـ رائداً في البحوث الأمبيريقية التي شملت مختلف الجوانب ، كالتصنيع ، والريف ، والأسرة ، والرأي العام ، إضافة إلى الجريمة وانحراف الأحداث ، وغيرها .

وبالنسبة لعلم الاجتماع في المغرب العربي ، فإن نشأته جاءت مرتبطة بالسلطة الاستعمارية الفرنسية ، وقد هدف الاستعمار إلى إذابة الهوية

---

(١) د . عبد القادر الأربي ، حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي ، ترجمة : د . محمد الجوهري ، في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٣م ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٩٤ .

الإسلامية ، فكانت الدراسات الميدانية ، تتجاهل دور الإسلام ، لتعود إلى تاريخ البربر القديم وتحاول التركيز على الفروق بين العرب والبربر ، فالمدرسة الاستعمارية في الاجتماع المغربي ، كانت مشغولة بهدف أيديولوجي أساس صبغ كل أعمالها هو :

العمل على تمثل السكان الريفيين - وخاصة البربر - سياسياً وفكرياً ولا شك أن علم الاجتماع في تلك الفترة ، لكان أداة للقهر ، وتأكيد السيادة الفرنسية » [1] .

وملامح علم الاجتماع في المغرب في هذه الفترة ، يمكن تحديدها كما يلي :

١ - إن علم الاجتماع كان ذا طبيعة عملية ، هدفها توفير المعلومات المطلوبة إلى رجال الإدارة الفرنسيين .

٢ - إن جميع الدراسات التي تمت ، أجريت بواسطة فرنسيين .

٣ - إن الإطار النظري لتلك الدراسات ، كان ذا مضامين سياسية واضحة تماماً [2] .

ملاحظات حول مسيرة علم الاجتماع

بالجهود السابقة وغيرها ، رسخ علم الاجتماع أقدامه في العالم الإسلامي . وأصبح علمًا معترفًا به . فمنذ إنشاء قسم الاجتماع في الجامعة

---

(١) جورج صباغ ، علم الاجتماع في الشرق الأوسط ، عرض د. محمد الجوهري ، في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٢م ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٢٠٤ .

(٢) جورج صباغ ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

المصرية سنة ١٩٢٥م ، والجامعة الأمريكية ببيروت في أوائل الثلاثينيات ، وعلم الاجتماع ينمو ويكبر حتى تحول إلى عملاق ضخم ، أفردت له الأقسام في الجامعات والمعاهد .

ويمكننا هنا أن نسجل بعض الملاحظات على مسيرة علم الاجتماع بعد أن ثبتت أركانه كعلم معترف به :

١ - كان غالبية رواد علم الاجتماع ، الذين ثبتوا دعائمه ، تخرجوا في جامعات بريطانية أو فرنسية - كما حدث في مصر والمغرب - أو أمريكية كما حدث في العراق . يقول أحد مؤرخي علم الاجتماع في العراق : « إن تطور علم الاجتماع في العراق ، لم يختلف كثيراً عنه في الدول الناميه الأخرى ، وموضوعه حديث بالنسبة لجميع هذه الدول ، وليس له جذور قومية عميقة ، ويجدر بالذكر هنا أن علم الاجتماع في كثير من الدول النامية ومن ضمنها العراق ، كان قد تأثر كثيراً بعلم الاجتماع الأمريكي في النظرية والمنهجية »[1] .

وقد ترك التعليم الغربي لهؤلاء الرواد ، آثاره الواضحة على تصوراتهم وأفكارهم ، وكانت جهودهم منصبة على الترجمة أو التأليف المعتمد على المراجع والمصادر الأوربية ، وقد ساهموا بنقل المدرسة الليبرالية في علم الاجتماع كما هي ، دون إخضاعها لأية عملية نقدية في المنهج أو في النظرية[2] .

٢ - لقد كان هناك أساتذة أجانب كثيرون يدرِّسون علم الاجتماع في

---

(١) إياد القزاز ، انطباعات عامة حول علم الاجتماع المعاصر في العراق ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠م ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٦ ، السنة الرابعة ، أكتوبر ١٩٧٨م ، ذو القعدة ١٣٩٨هـ ، ص ٦٢ .

(٢) انظر : د. عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية علم الاجتماع ، ص ٣٥٩ .

الجامعات الإسلامية ، فمثلاً في الجامعات المصرية كان أول أستاذ لعلم الاجتماع فيها هو المسيو « جورج هوستاليه » البلجيكي ، والذي كان رئيساً لمعهد سولفي الاجتماعي ، والفرنسيان المشهوران إميل برييه الذي درّس في الجامعة ست سنوات متقطعة . وكذلك الإنجليزي الشهير إيفانز بريتشارد ، والإنجليزي هوكارت . . ولأن الأساتذة أجانب ، فقد كانت لغة التعليم أجنبية أيضاً ، ففي البداية دُرُست أغلب المواد بالفرنسية ، لوجود الأساتذة الفرنسيين ، ثم تحولت إلى الإنجليزية لوجود الأساتذة الإنجليز[1] .

٣ ـ شكلت الجهود السابقة الخطوط العريضة لمسيرة علم الاجتماع فيما بعد ، فقد واصل علم الاجتماع مسيرته في هذا الطريق ، فالطلبة تلقوا علمهم من الرواد السابقين ، من ثم تحولوا إلى أساتذة في الجامعات التي درسوا فيها . وكانت مادة العلم هي تلك المادة الفرنسية ، أو الإنجليزية ، أو الأمريكية ، التي ترجمت ثم حفظت . ومن ثم كان الطالب على علم تام بكونت ، ودوركايم ، وفيبر ، وسمنر ، وكيلر ، وبارسونز . وبذلك تكون المدرسة الليبرالية الغربية على وجه العموم ، هي الاتجاه الأول ، الذي سيطر على الباحثين في علم الاجتماع في العالم الإسلامي . ولا يزال الغالبية من علماء الاجتماع يدورون في فلك هذه المدرسة ، دون محاولة الانعتاق منها ، أو الابتكار .

٤ ـ ازدادت التبعية لعلم الاجتماع الغربي ، مع ازدياد توسع علم الاجتماع ، حيث نقلت نظريات غربية كاملة في علم الاجتماع . وذلك بطريقتين :

(أ) نقل مؤلف بذاته نقلاً كاملاً ، من خلال ترجمته إلى اللغة العربية .

---

(١) انظر : د. شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(ب) النقل من عدة مصادر غربية ، قصد التعريف بهذه النظريات من خلال أهم أعمال روادها ، وأهم مفهومات وقضايا هذه النظريات [١] .

وهذا هو الطابع الغالب على التأليف في علم الاجتماع ، وهو طابع شائع في العالم العربي ، يتميز بالغزارة من حيث الكم ، ولكنه من حيث النوع ليست له أي قيمة حقيقية ، ولا يلعب أي دور في تحليل المجتمع العربي ، أو الإسلامي . فهو عبارة عن « تجميعات لنظريات مختلفة ، دون أي ربط بينها وبين المشكلات الملحة القائمة في المجتمع » [٢] .

ولعل من الأمثلة على ذلك ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر التي صدر منها ما يزيد على ٦٤ كتابًا تمثل في غالبيتها ترجمات للنظريات الغربية الليبرالية .

٥ ـ لم تكن ولادة علم الاجتماع الحديث في العالم الإسلامي تلبية لحاجات معينة ، ولكنه كان تقليداً للنظام الأكاديمي الغربي ، لذلك لم يكن مستغرباً منه المحاكاة ، والتقليد التام للدراسات الغربية ، وقد ساعد الاستعمار على السير في هذا الطريق ، حيث إنه هو الذي صمم خلال سيطرته على العالم الإسلامي ، أُطُر التعليم والثقافة ، بل إنه هو الذي أوجد المؤسسات التعليمية والثقافية في شكلها الحديث . ومما لا شك فيه ، أن علم الاجتماع ، والبحث الاجتماعي ، والأنثربولوجيا ، علوم استعمارية . ويدل على ذلك ارتباطها في كثير من الأقطار ، بالإدارة الاستعمارية الإنجليزية ، والفرنسية ، وفيما بعد الأمريكية . وعندما رحل الاستعمار السياسي بقي الاستعمار الفكري ، حيث بقيت المؤسسات

---

(١) انظر : عبد الباسط عبد المعطي ، في نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧م ، ص ٢٩١ .

(٢) د. عبد القادر الأربي ، حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي . ترجمة : محمد الجوهري ، ص ٩٥ .

التعليمية مرتبطة بالمستعمر من خلال اللغة السائدة ، والبعثات الدراسية ، وتمويل البحوث ، والدرسات العليا ، والجامعات . وحتى البلدان التي قللت من البعثات للخارج ، وصارت تمنح درجات عليا من جامعاتها المحلية ، لا تزال مرتبطة بالغرب ، حيث أن النظريات والمناهج هي نسخ سيء لإنتاج الغرب [1] .

٦ - لم تكن التبعية لعلم الاجتماع الغربي ، مجرد نقل نظريات ومناهج غربية ، ولكنه نقل لقيم الغرب ومبادئه . فالنظريات والمناهج الغربية أوجدتها قيمه ، وحاجاته ، وظروفه . فهي تحمل العلمانية ، والعقلانية ، والليبرالية التحررية ، وتحمل أيضاً المادية . فعلم الاجتماع ليس المادة الإحصائية أو الواقعية ، ولا تصبح هذه علم اجتماع إلاّ عندما تفسر ، أو تؤول بناء على رؤية أو نظرية معينة [2] .

الاتجـــــاه المـاركســـي

يمثل الاتجاه الماركسي القطب الآخر ، الذي يشد علماء الاجتماع في العالم الإسلامي إليه . وقد مارس سيطرته على أتباعه ، وكانوا أوفياء له لدرجة أنه يوجد فيهم من هو ماركسي أكثر من ماركس نفسه . ومع أن هذا الاتجاه أحدث ظهوراً ، وأقل انتشاراً ، من الاتجاه الليبرالي ، إلا أنه أشد نشوزاً ، وأكثر تنافراً مع مبادىء المسلمين ، وواقعهم أيضا . ويتحتم علينا هنا أن نعرض لبدايات ظهور هذا الاتجاه عند علماء الاجتماع العرب خاصة ، كما عرضنا لبدايات ظهور نظيره الليبرالي :

---

(١) انظر : حيدر إبراهيم علي ، علم الاجتماع والواقع العربي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة كلية الآداب ، عدد ٢ ، سنة ١٤٠٦هـ ، ص ١٣٢ .

(٢) انظر : حيدر إبراهيم علي ، علم الاجتماع والواقع العربي ، ص ١٣٤ .

* يعد كتاب أوسيبوف : « قضايا علم الاجتماع - دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي » ، أول عمل ماركسي في علم الاجتماع يترجم إلى العربية ، وقد قام بترجمته د . سمير نعيم أحمد ، ود . فرج أحمد فرج ، وقدم له د . عاطف غيث سنة ١٩٧٠م .

وكان الهدف من ترجمته : البحث عن اتجاه بديل للاتجاهات الغربية الفاشلة .

وقد علل المترجمان أيضاً اختيارهما لهذا الكتاب : أنه « انطلاقاً من حاجتنا إلى فكر مفتوح لكل التجارب . . . ولقد كان رائدنا في اختياره أن نقدم للقارىء وجهاً أخر لعلم الاجتماع ، وجهاً مخالفاً لعلم الاجتماع الذي ألف أن يطالعه . . ونعني به الوجه « البرجوازي » لعلم الاجتماع . . والوجه الآخر الذي يعرضه هذا الكتاب ، هو الوجه «الماركسي لعلم الاجتماع »[1] .

* وقبل هذا الكتاب ، أفرد د . مصطفي الخشاب في كتابه : « المدارس الاجتماعية المعاصرة » ، فصلاً عن الروسية في علم الاجتماع ، عني فيه بالجهود السوفييتية الحديثه في هذا العلم .

* كذلك كتب السيد ياسين عدة مقالات في مجلات مختلفة ، عن علم الاجتماع الماركسي ، منها مقال بعنوان « الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الماركسي »[2] ، عني فيه بظهور علم الاجتماع الماركسي الأمبريقي .

* كتب د . سيد عويس عام ١٩٧٠م ، مقالاً وسمه : « علم الاجتماع

---

(١) أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع ، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج ، صفحة ثـ .

(٢) انظر : الفكر المعاصر ، يناير ١٩٧٠م .

في بلد اشتراكي »[1] ، وضح فيه الملامح الأساسية لبحوث علم الاجتماع في روسيا ، من حيث النظرية ، والموضوع ، وأساليب البحث .

وفي سنة ١٩٧٣م ، تمت ترجمة كتاب س . بوبوف : « نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر » ، وهو من الكتب الرائدة في التعريف بالنظرية الماركسية .

كما كتب د . عبد الباسط عبد المعطي في وقت لاحق ، كتابه : « الاتجاه السوفييتي في علم الاجتماع » ، وفي هذا الكتاب عرض المؤلف بدراسة نقدية تقويمية ، لبعض البحوث الشهيرة التي أجريت في الاتحاد السوفييتي .

هذه بعض الجهود التي فتحت الأنظار على علم الاجتماع الماركسي . ولقد انتشر علم الاجتماع الماركسي ، في العالم الإسلامي حتى أصبح يشكل تياراً قوياً . وقد ساعد في انتشاره تبني كثير من أبناء العالم الإسلامي للمبدأ الماركسي ، واعتناق بعض الحكومات للماركسية ، إضافة إلى فشل علم الاجتماع الليبرالي في تحقيق طموحات علماء الاجتماع ، كما أن الطبيعة الثورية والنقدية ، عامل آخر يجذب إلى علم الاجتماع الماركسي .

وتشير إحدى الدراسات ، إلى أن الماركسية تشكل مصدراً هاماً من مصادر تكوين فكر علماء الاجتماع . فقد أشارت هذه الدراسة ، إلى المصادر الفكرية العامة ، التي تساهم في التكوين الفكري لعلماء الاجتماع التونسيين . وكان على رأس القائمة التي توصلت إليها الدراسة ، « سمير أمين »* ، ثم أتى في مرحلة تالية له ماركس ـ إنجلز** ـ ليفي ستراوس

---

(١) انظر : مجلة الطليعة ، سنة ١٩٧٠م .

* سمير أمين ، من منظري الماركسية العرب .

** فردريك انجلز « ١٨٢٠ـ ١٨٩٥م » ، اشتراكي ألماني ، أسهم مع كارل ماركس في وضع أسس النظرية الاشتراكية ، وفي صياغة البيان الشيوعي ، أخرج الجزأين الثاني والثالث من

ـ ماكس فيبر ـ عبد الله العروي ـ رودنسون ، وغيرهم . وفي القائمة الأخيرة أتى ابن خلدون [1] .

ويوحي الترتيب السابق ، بالمدارس المهيمنة على علم الاجتماع في تونس . فالماركسية تظهر من خلال ماركس ، وإنجلز ، ثم رودنسون ، ومن خلال الماركسيين العرب : سمير أمين ، وعبد الله العروي . والليبرالية تظهر من خلال فيبر . يقول الباحث خلال تحليله للنصوص التي دونها الطلبة ، « أما ماركس فأقرب إلى وضع « الإله الخفي » الذي يتغير الموقف منه ، دون أن يهمله أو ينفصل عنه . وليس هناك ـ عموماً ـ رجوع مباشر إليه ، وإنما عبر « قراءات ماركسية » من نوع قراءات ألتوسير وغرامشي ، أو ـ من منظور فهم الواقع العربي عموماً والمغربي خصوصاً ـ من نوع قراءات سمير أمين ، وعبد الله العروي » [1] .

وفي المغرب ، تشكل المادية التاريخية واحدة من أهم النظريات في علم الاجتماع ، إضافة إلى « الأمبيريقية ، والتجزيئية ، والجمالية » . وهي تعني عند المغاربة : « تركيب بين معطيات الواقع ، وبين مفهوم نظري قوي « نمط الإنتاج » . . إنها جمع بين الشمولي والخاص ، من خلال منهج جدلي في تاريخ عالمي واحد ، يحركه الصراع الطبقي . . وعلى هذا ، فإن ولادة علم الاجتماع المغربي ، مشروطة بإنتاج نظرية حول الأشكال المغربية « الخاصة » للصراع الطبقي » [2] .

كتاب « رأس المال » ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص٢٣٧ .

(١) انظر : د. الطاهر لبيب ، علم الاجتماع في تونس ، التدريس نصاً وروحاً ، في كتاب « نحو علم اجتماع عربي » ، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص٣٢٢ .

(١) الطاهر لبيب ، علم الاجتماع في تونس ، ص٣٢٦ .

(٢) عبد الصمد الديالمي ، ملامح تطور السوسيولوجيا في المغرب ، كتاب « نحو علم اجتماع عربي » ، مرجع سابق ، ص٣٠٧ .

ولقد أيد هذه الحقيقة ، ما توصلت إليه إحدى الدراسات ، حول تصورات علماء الاجتماع العرب ، الحالية والمستقبلية ، لأهم موضوعات ونظريات ومناهج علماء الاجتماع في الوطن العربي . وقد توصلت الدراسة إلى أن علم الاجتماع في الوطن العربي ، تابع للاتجاهين الفكريين العالميين : « البنائية الوظيفية ، والمادية التاريخية » ، اللذين يمثلان نتاجاً لخبرات المجتمعات الغربية .

فقد عبر ٤٨,٨٪ من مجموع شرائح البحث ، عن أن النظريات البنائية الوظيفية ـ بشكليها التقليدي والمعدل ـ تمثل النظرية الاجتماعية الشائعة في الوطن العربي .

كما دلت الدراسة على أن هناك اتجاهات غربية أخرى ، لها شعبيتها عند بعض علماء الاجتماع ، كالتفاعل الاجتماعي ، والنظرية النفسية الاجتماعية .

وعبر ١٨,٥٢٪ من شريحة البحث عن اعتقادهم بأن المادية التاريخية تمثل واحدة من أهم النظريات الاجتماعية الشائعة في الوطن العربي [١] . وتشير نفس الدراسات إلى « أن هناك توازياً ملحوظاً بين طبيعة النظرية السائدة في الوطن العربي ، وبين أنماط المناهج المستخدمة ، فالذين اعتبروا أن البنائية الوظيفية هي النظرية الاجتماعية السائدة في الوطن العربي ، هم الذين اعتبروا أن أكثر المناهج والأدوات شيوعاً هي المسح الاجتماعي ، والمنهج التجريبي ، والمنهج الوظيفي . أما الذين اعتقدوا أن المادية التاريخية تمثل نظرية شائعة في الوطن العربي ، فكانوا هم الذين اعتقدوا أن المنهجين التاريخي والمقارن ، هما الأكثر شيوعاً »[٢] .

---

(١) انظر : جهينة العيسى ، السيد الحسيني ، علم الاجتماع والواقع العربي ، دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤١ ـ ٧ ، سنة ١٩٨٢م ، ص ٤ ـ ٤٢١ .

(٢) جهينة العيسى ، السيد الحسيني ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

إمكان الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع

أولاً : أهداف الصياغة الإسلامية

إن القيم الإسلامية تثبت بالدليل العقلي ـ المقبول عند الجميع ـ أنها الحقيقة ، الوحيدة التي يجب على الجميع اتباعها : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلإِسلامُ ﴾ (آل عمران : ١٩) . ومن هنا فإن المسلمين بالذات يتحملون العبء الكامل في إيصال هذه الحقيقة إلى كافة البشر ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُم أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ ﴾ (آل عمران : ١٠٤) . والحق ، أنه من خيانة الأمانة أن توجه العلوم وجهة مضادة أو مناوئة ، أو حتى محايدة لهذه الحقيقة . وإذا عرفنا أن المنطلقات التي ينطلق منها علم الاجتماع هي منطلقات معادية للدين ، عرفنا إلى أي درجة يبتعد المسلمون عن امتثال الأمر السابق .

إن المسلم إذا أراد صياغة علم الاجتماع صياغة إسلامية ، فإن عليه أن يبدأ من المنطلقات الأساسية ، والمحور الأساس في الإسلام ، وأعني به العقيدة ، أو نظرة الإسلام للكون والحياة والإنسان ، لأن عدم البدء من هذا المنطلق ، يعني وجود نوع من التلفيق ، وذلك « بأن نستخدم المفاهيم الغربية نفسها ، مع تغيير المصطلحات الدالة عليها ، أو مع محاولة متعنتة

لإثبات أن كل مفهوم من هذه المفاهيم له أصل في الإسلام ، يبرر الأخذ به . إن هذا المنهج يؤدي - بطبيعة الحال - إلى العودة لاستخدام الأنساق الغربية الكلية ، وإن تغيرت المصطلحات والأسماء ، أو حيثيات القبول . والخطر من التلفيقية ، يعني أن نضيف إلى ترسانة المفاهيم والأنساق الغربية ، مفاهيم تتعلق بالإيمان بالله مثلاً ، أو بالأسرة ، أو بعض القيم ، ونتصور أننا قد حللنا بهذا الإشكالية الصعبة ، ناسين أن المفاهيم الدنيوية تتولد عنها في الأنساق الفكرية الغربية ، مفاهيم فرعية في كل مناحي المعرفة الاجتماعية ، تتعارض تماماً مع المفاهيم الفرعية المتولدة عن - الإيمان بالله تعالى » [1] .

الهـــــدف الأول :

الهدف الأساس في الصياغة الإسلامية ، هو أن يكيِّف علم الاجتماع نفسه في ظل مبدأ الإيمان بالله تعالى ، وهذا يعني عدة أمور تكوِّن في مجملها التصور الإسلامي العام :

(أ) إن الله سبحانه وتعالى هو الخالق لهذا الكون بكل ما فيه من أشياء ، وظواهر ، وأحياء ، بما فيها الإنسان . فالكون كله يبتدىء خلقه ووجوده من الله ، وينتهي مصيره إليه . وهو المدبر والمهيمن عليه . ويعني هذا : « أن الطبيعة لم تخلق نفسها ، ولم توجد بنفسها . بل أوجدها الله . وهي تسير على سنن مطرده ، وفق نظام مترابط الأجزاء ، والله الذي خلقها هو المقدر لسننها ونظامها » [2] .

---

(١) عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية ، قاصرة ومعادية ، في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

(٢) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، ص ٢٠ .

(ب) الإيمان بالغيب ، حيث ينقسم العالم إلى قسمين ، يمكن التمييز بينهما ، ولكن لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر . هما : عالم الغيب ، وعالم الشهادة ، ويتصل عالم الغيب بذات الله جل وعلا ، وصفاته والحياة الآخرة ، والملائكة ، والجن ، والروح .

بينما يعني عالم الشهادة « كل ما على الأرض ، وكل ما في الكون من أشياء وأحياء ، وأحداث ، وظواهر ، وعلاقات ، تشكل نظام الكون المادي ، في أرضه وسمائه ، وفي مادته وفضائه ، وفي اجتماع المخلوقات وفي انفرادها [1] . ولا سبيل إلى معرفة عالم الغيب إلا عن طريق الوحي ، وعلى هذا فليس العقل الإنساني أداة وحيدة للوصول إلى الحقيقة ، وإنما هناك طريق آخر هو الوحي ، له ميدانه الخاص ، لا يستطيع العقل بلوغه لوحده . « فالعقل أداة الوصول إلى حقائق الطبيعة . وهو معرض مع ذلك للخطأ . والوحي أداة معرفة عالم الغيب ـ ما وراء الطبيعة » [2] .

(جـ) الإيمان بأن الله هو المشرِّع للإنسان . فهو الذي قدر للطبيعة سننها ، وهو أيضاً الذي وضع للإنسان عن طريق الوحي مقاييس الخير والشر ، وحدد المعالم الثابته للأخلاق والحقوق .

(د) الإيمان بأن الله اصطفى بعض خلقه من البشر ، ليبلِّغ شرعه ، وهؤلاء هم الأنبياء ، ومنذ بداية خلق الإنسان ، بعث الله أنبياء كثيرين ليبلغوا الناس شرع الله . وقد ختم الأنبياء بمحمد ﷺ ، فهو خاتم الأنبياء ، ورسالته خاتمة الرسالات .

---

(١) أحمد المهدي عبد العليم ، نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، ص ٢٠ .

(هـ) الإيمان بأن الإسلام هو خاتمة الرسالات . وهو رسالة عالمية موجهة إلى كافة البشر ، كما أنه رسالة تامة ومكتملة ، وصالحة لكل زمان ومكان .

وفي إطار هذا التصور الإسلامي يمكن أن نجمل بعض المبادىء الإساسية التي تشكل إطاراً نظرياً لعلم الاجتماع الإسلامي . وتتعلق هذه المبادىء بطبيعة الإنسان ، وطبيعة النظام الاجتماعي ، وطبيعة التاريخ البشري .

أولاً ـ طبيعة الإنسان :

١ ـ قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ ٱلذي أَحْسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ ، وَبَدأَ خَلْقَ ٱلإنسانِ من طِينٍ . ثم جَعَلَ نَسْلَهُ من سُلالَةٍ مِّن ماءٍ مَّهِينٍ . ثم سوَّاهُ وَنَفَخَ فيه من رُّوحِه ، وجَعَلَ لكم ٱلسَّمع وٱلأبْصارَ وٱلأفْئِدَة قليلاً مَّا تَشْكُرون ﴾ (السجدة : ٧ ـ ٩) .

فالإنسان في أصله مخلوق من طين ، ونفخ الله فيه من روحه ، وقد بينت هذه الآية ازدواج الطبيعة الإنسانية ، فهو من طين الأرض ، ومن نفخة الله فيه من روحه ، ويعني هذا وجود نوازع الخير ، ونوازع الشر في نفسه . ويقول سيد قطب : « إن هذا الكائن مخلوق مزدوج الطبيعة ، مزدوج الاستعداد ، مزدوج الاتجاه ، ونعني بكلمة مزدوج على وجه التحديد ، أنه بطبيعة تكوينه ـ من طين الأرض ، ومن نفخة الله فيه من روحه ـ مزود باستعدادات متساوية للخير والشر ، والهدى والضلال ، فهو قادر على التمييز بين ما هو خير ، وما هو شر ، كما أنه قادر على توجيه نفسه إلى الخير وإلى الشر سواء ، وأن هذه القدرة كامنة في كيانه . يعبر عنها القرآن بالإلهام تارة : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاها . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾

(الشمس : ٨) . ويعبر عنها بالهداية تارة : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ (البلد : ١٠) ، فهي كامنة في صميمه في صورة استعداد . . والرسالات والتوجيهات والعوامل الخارجية ، إنما توقظ هذه الاستعدادات ، وتشحذها هنا أو هناك ، ولكنها لا تخلقها خلقاً ، لأنها مخلوقة فطرة ، وكائنة طبعاً ، وكامنة إلهاماً»[1] .

وينفي ما سبق ، أن تلحق بالإنسان خطيئة موروثة ، أو أنه آثم بالضرورة .

٢ ـ إن وجود نزعات الخير ، والشر في الإنسان ، تعني وجود شيء آخر ، وهو وجود الإرادة الحرة فيه ، والقدرة على اتخاذ القرار ، « وهذا يعني أن النزعات في الإنسان ليست جبرية ، بل إن الإرادة الإنسانية ذاتها هي التي تحدد العمل الإنساني ، في أي من الاتجاهين . وينبذ هذا « المبدأ » أيضاً ، كل أنواع الآراء الجبرية الأخرى ، مثل الجبرية الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو البيولوجية »[2] .

وهذه الإرادة الحرة ، هي ما تميز الإنسان به عن بقية المخلوقات ، وقد أشار إلى ذلك قول الله تعالى : ﴿ ألم تَرَ أنَّ ٱلله يَسْجُدُ له مَنْ في ٱلسَّمـٰوات ومَن في ٱلأَرْضِ وٱلشَّمْسُ وٱلقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلجِبَالُ وٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوابُّ ، وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاس ، وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلعَذَابُ ﴾ (الحج : ١٨) ، فكل ما في الوجود يسجد لله ويطيعه . وأما الناس فكثير منهم يسجد ويطيع ، وكثير يعصون ولا يسجدون . وهذا نتيجة للإرادة الحرة ، التي شاء الله أن يمنحها للإنسان .

---

(١) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، المجلد السادس ، دار الشروق ، الطبعة الشرعية السابعة ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م ، ص ٢٩١٧ .

(٢) د . إلياس بايونس ـ د . فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ترجمة أمين حسين الرباط ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

وفي مقابل هذه الإرادة الحرة ، التي منحها الله للإنسان ، جعله مكلفاً مسؤولاً . فقد كلفه وأمره بأوامر ليبتليه ويمتحنه . وجعله مسؤولاً مسؤولية شخصية عن أعماله : ﴿ وَكُلَّ إنسانٍ ٱلْزَمْنَاهُ طائِرَهُ في عُنُقِهِ ﴾ (الإسراء : ١٣) ، وقال : ﴿ وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرىٰ ﴾ (الأنعام : ١٦٤) .

٣ ـ منح الله الإنسان القدرة على التعلم وطلب المعرفة ، حيث ميزه بحواس تعينه على تكوين خاصة العقل والتفكير ، التي تمكنه من العلم وإدراك الحقائق الخارجية : ﴿ وٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمهاتِكُم لا تعلمون شيئاً وجَعَلَ لكم ٱلسَّمعَ وٱلأَبْصارَ وٱلأَفْئِدةَ لعلَّكم تَشكرون ﴾ (النحل : ٧٨) ، فمعنى الآية أن عدم العلم في حال الولادة ، يتحول إلى علم بواسطة السمع والأبصار والأفئدة . ويتميز الإنسان أيضاً بقدرته على التعبير ، والبيان ، عن علمه وأفكاره : ﴿ خَلَقَ الإنسان ، علّمَهُ البَيَان ﴾ (الرحمن : ٢-٣) ، كما أن علم الإنسان قابل للزيادة دائمًا ، وبإمكانه ابتكار أمور لم يعهدها من قبل[١] .

٤ ـ لقد كرم الله الإنسان وفضله على كثير ممن خلق ، فقد كرمه بأن خلقه على أحسن تقويم ، وكرمه بالاستعدادات التي أودعها فطرته ، وبها استأهل الخلافة في الأرض ، وكرمه بتسخير القوى الكونية ، له ، بأن أسجد له ملائكته ، وبحلول اللعنة على إبليس ، الذي أبى واستكبر عن السجود لآدم ، كما أن الله سبحانه وتعالى أعلن هذا التكريم في كتابه : ﴿ ولَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ، وَحَمَلْنَاهُم في ٱلبَرِّ وٱلبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُم عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّن خَلَقْنا تَفْضِيلاً ﴾ : (الإسراء : ٧٠) .

---

(١) انظر محمد المبارك ، نظام الإسلام ـ العقيدة والعبادة ، مرجع سابق ، ص٥٤ ـ٥٥ ـ ٥٦ .

هذه نظرة إجمالية إلى رأي الإسلام حول حقيقة الإنسان . وهي نظرة توحي بالأسس ، التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الاجتماعي ، حيث الاعتبار الأكبر للخلق ، والخير ، والفضيلة .

ثانياً ـ طبيعة النظام الاجتماعي :

لقد أوجد الله المجتمع البشري ، لنفس الحكمة التي أوجد لها الإنسان كفرد ، وأوجد لها العالم ، « فغاية وجود المجتمع البشري ، تتفق وتتمشى مع الغاية من الوجود الإنساني ـ بخاصة ـ من ناحية ، ومع غاية وجود العالم ـ بعامة ـ من ناحية أخرى ، فالله سبحانه وتعالى القدير على كل شيء ، لو شاء لجعل الإنسان مخلوقاً فردياً ، لا يعيش في مجتمع بالضرورة . ولكنه شاءه اجتماعياً ، تحقيقاً للحكمة التي من أجلها خلق الإنسان ، وهي الابتلاء ، حيث يمتحن الله الناس بالناس في المجتمع ، عن طريق التفاعل بينهم ، المتمثل في العلاقات والمعاملات الاجتماعية بشتى صنوفها [1] .

ويتكون المجتمع ، أي مجتمع ، من أفراد من البشر ، إضافة إلى القوانين ، والأفكار ، والمشاعر ، والعقيدة ، ويضاف أيضاً إلى ذلك القيادة المجتمعية ، والغاية من كل فعالية يقوم بها المجتمع [2] .

ويذهب أحد الباحثين إلى أن المجتمع يتكون من أساسين . الأول : هو ما يتمثل في العوامل البيئية والجنسية ، وما يتبعها من تأثير متبادل بين الإنسان والبيئة .

---

(١) د . فاروق أحمد دسوقي ، مقومات المجتمع المسلم ، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ص١٧٥ .

(٢) انظر د . عبد القادر هاشم رمزي ، النظرية الإسلامية في فلسفة الدراسات الاجتماعية والتربوية ، دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ، ص٢٢٦ .

والثاني : ويعتبر جوهرياً في تكوين شخصية المجتمع : هو الإرادة الجمعية الحرة للمجتمع ، التي يختار بها المجتمع منهج الحياة ، وشكل البناء الاجتماعي ، والعقيدة التي ينبثق منها ذلك البناء(١) .

ويذهب آخر إلى أن المجتمع « هو مجموعة من الأفراد ، يربط بينها رابط مشترك ، يجعلها تعيش عيشة مشتركة . وتنظم حياتها علاقات منتظمة معترف بها فيما بينهم . قد يكون هذا الرابط الأرض ، وما يقوم عليها من مصالح مشتركة ، كالمجتمع السويسري . وقد يكون الجنس والأصل ، وما يتصل به من لغة ، وثقافة ، وتاريخ ، ومبادىء ، وهو المجتمع القومي . وقد يكون المبادىء السائدة والمعتقدات المشتركة ، وما يتولد عنها من أفكار وعواطف وسلوك ، وهو المجتمع العقائدي كالمجتمع الإسلامي »(٢) .

ونخلص من هذه التعريفات ، إلى أن الأجزاء الرئيسة التي تكون المجتمع هي : جمع من الأفراد والقوانين ، ويدخل فيها العقائد ، والمشاعر ، والأفكار .

وإذا أردنا أن نعرف بداية المجتمع ، فإن الله سبحانه ذكر أن المجتمع الإنساني بدأ برجل وامرأة ، هما آدم وحواء : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى ، وَجَعَلْنَاكُم شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ (الحجرات : ١٣) . وتوضح هذه الآية ، أن ذرية آدم وحواء تكاثرت منهما وتطورت إلى شعوب وقبائل ، وهو ما توضحه الآية الأخرى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم الذي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً ﴾ (النساء : ١) ، ولم يقتصر

(١) انظر فاروق دسوقي ، مقومات المجتمع المسلم ، مرجع سابق ، ص١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) محمد المبارك ، المجتمع الإسلامي المعاصر .

الأمر على الشعوب والقبائل ، بل حتى هذه تطورت في نهاية الأمر ، إلى ما يسمى بالأمم ، حيث تعتبر العقائد والأديان هي المميز بينها . « وبالرغم مما طرأ على المجتمع والجماعات والقبائل ، أو الأمم من تطور فكري ، فقد بقيت الأسرة التي تبدأ برجل وإمرأة وذريتيهما الهيكل البنائي لكل مظاهر هذا الوجود ، وهذه حقيقة عامة ، ليس للإنسان حاجة إلى زيادة تطويرها . . . وقد بقيت الأسرة نفسها حجر الزاوية في النظام الاجتماعي . رغم ما طرأ عليها من أشكال مختلفة ، فأصبحت متشعبة ، أو منشطرة ، أو متعددة الأنساب والزيجات »[1] .

وقد اقتضى وجود الفرد في محيط اجتماعي ، سواء كان داخل أسرته أو خارجها ، وجود صلات وعلاقات وارتباطات . فلم يكن المجتمع ركاماً من البشر ، ولا حشداً متراصاً من الأعداد ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى علاقات العمل النامية ، والصلات الناشئة بين أفراده ، سواء كانت صلات ودية ، أو صلات عدائية . وإذا عدنا إلى قصة الإنسانية الأولى ، وجدنا : (أن آدم خلق لتكون معه زوجه ، وليكون معها ، واقتضى وجودهما مشاركة وجدانية ، تمثلت فيما نشأ بينهما من سكينة ، وطمأنينة ، ومبادلة عاطفية في السراء والضراء . وقد أشار القرآن إلى مشاركة آدم وحواء في المسرة في قوله تعالى على لسانهما : ﴿ دعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِن آتَيتَنَا صَالِحاً لَنَكونَنَّ مِنَ ٱلشَّاكِرِينَ ﴾ (الأعراف : ١٨٩) ، وإلى مشاركتهما فيما عرض لهما من انتكاس ﴿ قالا : ربّنا ظَلَمْنا أَنْفُسَنا وإن لّم تَغْفِرْ لَنَا وتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ ﴾ (الأعراف : ٢٣)[2] .

---

(١) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، مرجع سابق ، ص٤٩ .

(٢) د . محمد التومي ، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ربيع الثاني ١٤٠٧هـ ، ص٢٦٣ .

ومن أوائل الصلات العدائية ، قصة ابني آدم ، حيث قتل أحدهما الآخر حسداً وظلمًا ، لأن الله لم يتقبل منه قربانه ، وتقبل من الآخر . ولأن النفس الإنسانية بطبيعتها لها نزعات ورغبات ، وإرادة حرة مختارة ، فلابد من حدوث الاختلاف والاجتماع ، والتناقض والتصالح .

وإن من الأمور البدهية حاجة المجتمع إلى قانون ينظم العلاقة بين الأفراد ، ويقضي على النزاعات والخصومات ، ويحكم بالعدل . وقد اتبع آدم عليه السلام وزوجه القانون الإلهي ، وهو الدين الحنيف . إلا إن ذريته من بعده ، لم يستمروا على نفس المنوال ، بل كثيراً ما انقادوا خلف رغباتهم وشهواتهم . وقد أوغل كثير منهم في الانحراف إلى درجة بعيدة ، وقد تداركهم الله برحمته ، فأرسل لهم رسلاً منهم ، مبشرين ومنذرين . وهكذا كانت علاقة البشر مع دين الله في شد وجذب ، حيث يبتعدون تارة ، ويقتربون منه تارة أخرى .

والحقيقة الباقية من حقائق المجتمع ، أنه بحاجة ماسة إلى قيادة وسلطة تعمل على نشر الدين ، أو القانون الذي يحكم العلاقات بين الناس ، وطبيعي أن يكون القادة من البشر أنفسهم ، سواء كانوا أنبياء ورسلاً ، أو أشخاصاً عاديين « وفي الوقت الذي تنبذ فيه القوانين التي أوحى الله إلى البشرية بواسطة أنبيائه كلّ أنواع الممارسات البغيضة ، وعدم عدالة التوزيع الاقتصادي ، فقد سن الإنسان قانوناً يعكس في العالم رغبات الدوائر الأقوى في المجتمع ، وتنحو إلى إعلاء كلمة الظلم ، بل وتميل إلى تركيز السلطة في يد قلة من الأيدي المتغطرسة »[1] .

---

(١) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص ٥٠ .

ثالثاً ـ طبيعة التاريخ البشري :

«إن حركة التاريخ هي حركة البشر القاطنين على سطح هذا الكوكب ، بكل ما يعتمل في نفوسهم من دوافع ورغبات وصراعات ، وكل ما يقع منهم وعليهم من تجاذب وتدافع وتصادم ، من خلال حيز الزمان والمكان ، والتيار الذي يدفع الجميع . ومن ثم فكل مكونات النفس البشرية داخلة في حركة التاريخ ، وكل الصدامات والصراعات داخلة في حركة التاريخ : بحث الإنسان عن الله ، وبحثه عن الطعام ، وبحثه عن الحق والعدل ،وبحثه عن الجمال ، وسعيه إلى الغلبة والسيطرة ، وسعيه لتسخير كنوز السموات والأرض ، وسعيه إلى الاستحواذ والملك . هذه هي حركة الإنسان في الأرض . . وهي تسير في خطين اثنين : خط الهدى ، وخط الضلال »[1] .

وقد شهد التاريخ ـ على طول حركته ـ تدافعاً وصراعاً بين الحق والباطل ، وكانت الأنظمة العادلة ، في تعاقب مستمر ، مع الأنظمة الظالمة في المجتمع البشري ، فآدم وحواء كانا على حق ، أي مسلمين ، وكذلك أولادهما من بعدهما ، ولكن مع طول العهد انحدر كثير من ذريتهم نحو الضلال ، فأصبح الناس أمتين : أهل الشرك والضلال ، وأهل الحق والإيمان ، ولكن الله سبحانه أرسل رسلاً لإعادتهم نحو الحق والهدى . وغالباً ما يتعرض الرسل للتكذيب والاستهزاء والسخرية من قبل الفئات المترفة والحاكمة ، ويناصبونهمُ العداء ، وقد لبث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ، ومع ذلك لم يؤمن معه إلا قليل ، مما يوضح شدة المعركة التي يخوضونها .

---

(١) محمد قطب ، حول التفسير الإسلامي للتاريخ ، ص ١٧٢ .

وكثير من الرسل هيأ الله لهم نشر دعوتهم ، وإقامة دعائم الدين ، ولكن مع طول العهد ينسى خلفهم ، وينحرفون عن الشريعة التي جاءوا بها . ثم يبعث الله رسولاً آخر ، يجدد المعالم ، التي امحت ، ويقيم شرع الله . وظل الناس على هذا الحال ، حتى بعث الله رسوله محمداً ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالشريعة النهائية والرسالة الخاتمة ، ولا يعني هذا أن صراع الحق والباطل قد انتهى ، ولكنه يعني أن الله سبحانه ارتضى هذا الدين للناس ، حيث أكمله وأتمه ، وعليهم أن يتبعوه ، ولا يتبعوا السبل الباطلة ، فتحيد بهم عن سبيله . ويعني هذا أيضاً أن مهمة نشر هذا الدين ، تقع على عاتق أتباعه المسلمين .

وقد قال الرسول صلي الله عليه وسلم : « الجهاد ماض منذ أن بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال . . »[1] . ويوضح هذا الحديث أن نشر الإسلام يحتاج إلى مشقة وعناء ، نظراً لما يواجهه من قوى باطلة وضالة .

ففي نفس المسلم هناك مواجهة بين الفجور والتقوى ، وبين الشيطان والإنسان . . وفي المجتمع المسلم مواجهة بين المعروف والمنكر ، وبين أهل العدل وأهل البغي . . وخارج المجتمع المسلم ، مواجهة أخرى ، بين الكفر والإيمان ، بين حزب الله ، وحزب الشيطان .

« فإقرار منهج الله في الأرض لا يتحقق بخارقة ، وإنما يتحقق بالجهاد ، وبقدر ما يبذل من جهد روحي ومادي ، جهد التوكل واليقين ، وجهد السلاح والدفاع »[2] . وعلى كل حال . فإن حركة التاريخ كما يصورها القرآن « هي حركة اجتماع ، وتشتت ، أساسها الأمة المسلمة ، التي

---

(١) رواه أبو داؤد ، كتاب الجهاد ، باب في الغزو مع أئمة الجور .

(٢) يوسف كمال ، منهج المعرفة من القرآن الكريم ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، ص١١١ .

تشعبت عنها الوثنيات والمعتقدات الباطلة ، بأشكالها المختلفة ، وحركة هداية وضلال تتمثل في الاستعمال الصحيح أو السيء للإمكانيات المتاحة للإنسان في نفسه ، والأشياء من حوله ، وهي حركة يرشدها الله بالنبوات وبالوحي ، كلما انحرفت عن مسيرتها الصحيحة ، بالبعد عن مصادر العلم والهداية الصحيحة والوقوع في أسر الضرورات »[1] .

إن ما أوردناه فيما سبق حول الإيمان بالله تعالى ، وحول طبيعة الإنسان والنظام الاجتماعي ، والتاريخ البشري ، يعتبر المنطلقات الأساسية لعلم الاجتماع النظري ، أو البحث الذي يعنى بتلمس مبادىء الطبيعة البشرية ، والسلوك البشري . ومع أن التوقف عند حد المعرفة النظرية ليس هدفاً لعلم الاجتماع الإسلامي ، بل يجب تطبيق مثل هذه المعرفة لتعزيز الإسلام في نفوس الأفراد والمجتمعات ، إلا أننا لا نتصور عالماً للاجتماع ، يشارك في عملية نشر الإسلام ، وليس لديه أي معرفة بطبيعة الكون والنفس الإنسانية والنظام الاجتماعي ، وحركة التاريخ[2] .

ولعلنا هنا نتذكر على الفور الحكمة من القصص الذي قصه الله في كتابه على رسوله صلي الله عليه وسلم ، حيث لم يقصه الله سبحانه وتعالى لمجرد إثبات حادثة وقعت ، ولكن الهدف الأساس ، والذي توحي به مجموع القصص ، هو تثبيت قلب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقلوب أمته من بعده على الحق ، وكذلك أخذ العظة والعبرة من أحوال الأمم السابقة ، ومحاولة تلافي الأخطاء التي وقعت فيها تلك الأمم ، وقد قال سبحانه وتعالى مبيناً ذلك : ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ،

(١) محمد رشاد خليل ، المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ص ٩٨ .

(٢) انظر إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص ٥١ .

وَجَآءَكَ فِي هَذِهِ ٱلحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلمؤمنينَ ﴾ (هود : ١٢٠) . وقـال تعالى : ﴿ لَقَـدْ كَـانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْـرَةٌ لأولِي ٱلأَلْبَـابِ ﴾ (يوسف : ١١١) ، وكذلك كل معرفة نظرية لا تكون ذات قيمة ، إلا إذا طبقت على أرض الواقع ، وخدمت أهداف الإسلام .

ومن ناحية أخرى ، فإن مثل هذه المنطلقات الأساسية ، توجه نظرية علم الاجتماع الإسلامي ، التي تفسر السلوك البشري ، بعيداً عن الوجهة الحالية للنظريات الغربية ، فلأنها تحسب لجميع العوامل حسابها ، فإنها تسلك مسلكاً وسطاً ، ليس فيه تطرف أي جهة ، بحيث تستطيع تفسير عمليات الاجتماع والتعاون ، والصراع والتنافس ، كما أنها تشير إلى وجود الإنسان المادي والروحي ، وتركز أيضاً على الإرادة الحرة المختارة ، التي تعتبر البداية المباشرة لعمليات الاستنتاج ، واتخاذ القرار ، كما أن لديها القدرة على تفسير التغير في السلوك الفردي ، وفي النظام الاجتماعي[١] ، وهذا على خلاف النظريات الغربية ، التي التزمت بمواقف متطرفة ، مما أفقدها القدرة على تفسير المتناقضات الأساسية في العلاقات الإنسانية ، « فعلى سبيل المثال عجزت الأراء ، التي تدور حول نظرية مصغرة ، عن تفسير الأنماط المكبرة ، كما تعجز تلك الآراء التي تهتم بالصراع عن تفسير أنماط الوفاق ، ولا تزال الآراء التي تفسر الجريمة غير قادرة على تفسير التلاؤم ، لأن جميع هذه الآراء تركز على الإنسان ، باعتباره كائناً مادياً ، وتهمل وجوده الروحي »[٢] .

إن الهدف الأول من أهداف الصياغة الإسلامية هو أن يسير علم الاجتماع في ضوء المعتقدات الإسلامية الأساسية ، التي تكون نظرة

---

(١) انظر إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة علم الاجتماع الإسلامي ، ص٥١ .

(٢) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٥٢ .

الإنسان العامة للوجود ، ولا يعني هذا أن هذه المعتقدات هي موضوع علم الاجتماع ، ولكنه يعني أنها تكون حاضرة في ذهن عالم الاجتماع ، عند بحثه لأي قضية داخلة في حدود موضوع علم الاجتماع ، وهو « واقع المجتمعات البشرية في حدود كونها عالماً مشهوداً يمكن ملاحظته واستخراج خصائصه ، وقوانين حركته ، وتبدله »(٢) .

الهـــدف الثـاني :

يهدف علم الاجتماع الإسلامي إلى قياس مدى اقتراب المجتمعات الإسلامية ، أو بعدها عن الإسلام ، وهذا هدف مرتبط ارتباطاً أساسيًا بالهدف السابق ، حيث إنه لا يمكن فصل العقيدة عن الشريعة ، أو النظام في الإسلام ، فبينهما علاقة وطيدة ، تشبه تماماً علاقة جذور الشجرة بالشجرة نفسها ، فمن المستحيل قيام النظام الإسلامي بدون العقيدة الإسلامية ، كما أنه من الخطأ وصف أي مجتمع بأن عقيدته إسلامية ، وهو لا يطبق الشريعة الإسلامية في حياته .

ويعني ما سبق أن نظام الإسلام نظام شامل ، يتناول جميع شعب الحياة ، وينظم علاقات الإنسان مع نفسه ومع غيره . ويُبتر الإسلام حين ، يفهم على أنه مجرد طقوس وعبادات وشعائر يؤديها الفرد بصيغ معينة ، ولكن الإسلام طاعة شاملة لحكم الله في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والأسرية والقانونية والتربوية ، في الحرب والسلم ، وفي كل علاقة بين شخصين . فكل نواحي الحياة لها حكم في الإسلام ، إما بنص من كتاب أو سنه ، أوباستنباط من نص ، أو بقاعدة عامة .

---

(٢) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مجلة المسلم المعاصر ، مرجع سابق ، ص٤٣ .

بل إن لفظة الإسلام نفسها ، تدل على هذا المعنى ، فهي تعني «الانقياد والامتثال لأمر الآمر ، ونهيه ، بلا اعتراض» . وقد سمي ديننا بالإسلام ، لأنه طاعة لله ، وانقياد لأمره ونهيه ، بلا اعتراض»[1] .

ولفظ العبادة مثل لفظ الإسلام ، لا يمكن قصرها على الشعائر فقط ، ولكنها تعني طاعة الله سبحانه وتعالى ، وتنفيذ أمره ، وهي بالتحديد كما عرفها ابن تيمية : «اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه ، من الأقوال ، والأعمال الباطنة والظاهرة ، فالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والوفاء بالعهود ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والجهاد للكفار والمنافقين ، والإحسان للجار ، واليتيم ، والمسكين ، وابن السبيل ، والمملوك من الآدميين والبهائم ، والدعاء ، والذكر ، والقراءة ، وأمثال ذلك ، من العبادة»[2] .

إن المسلم لا يجد أي مشكلة في معرفة شمولية الإسلام ، ولكن المشكلة في النظرة العامة السائدة عند بعض المثقفين ، الذين درجوا على رؤية العالم محصوراً بين رؤيتين أيديولوجيتين هما : الاشتراكية والرأسمالية ، ولو أنهم بذلوا أقل الجهد في فهم الإسلام ، لأدركوا أن له رؤية متكاملة وشاملة ، ليست بالاشتراكية ولا بالرأسمالية ، بل تختلف عنهما ، حيث تسلك مسلكاً وسطاً بالنسبة للمسائل الاجتماعية ، كما أنها رؤية سابقة ، برزت إلى الوجود قبل أن توجد الرأسمالية والاشتراكية ، وهي ليست فكراً بشرياً ، ولكنها وحي إلهي .

---

(١) أبو الأعلى المودودي ، مبادىء الإسلام ، المكتب الإسلامي ، ص ٤ .

(٢) ابن تيمية ، رسالة العبودية ، ص١٤ .

«ومسألة تنظيم الإسلام للحياة الاجتماعية في جوانبها المختلفة . . . كانت نتيجة للوحي القرآني ، ولوقائع السيرة النبوية ، أكثر مما كانت ثمرة للاجتهاد النظري الفقهي الذي اتسعت آفاقه على تعاقب الأيام . بل إن نظريات الفقهاء والأئمة في الأحوال الشخصية ، والنظم العائلية ، والحقوق الدولية ، والتنظيمات السياسية العسكرية ، والتفريعات المالية والاقتصادية ، ليست إلا امتداداً لبعض الوقائع الجزئية ، التي حدثت على عهد الرسول عليه السلام . وكان له فيها قول أو تنبيه أو إرشال أو تقرير»[1] والحقيقة أنه ليس من الغلو التأكيد على أن أي واقعة جديدة في الحياة الإنسانية المعاصرة كلها ، لها بشكل أو بآخر ، أصل في الكتاب أو السنة ، أو وقائع السلف الصالح ، أو كليات الإسلام وقواعده العامة .

ويشتمل النظام الاجتماعي في الإسلام على تشريع للأسرة ، يوضح علاقات أفرادها ببعضهم ، كما يشتمل على نظام اقتصادي مالي ، يحدد طرق الكسب والإنفاق ، وينظم العلاقات المالية بين الناس ، ويحدد مفهوم الملكية ويبين قيودها . كما يتعرض لأسس التكافل بين أفراد المجتمع .

كما يشتمل على نظام سياسي أو نظام للدولة ، يتضمن مبادىء عامة للحكم والسياسة ، وبيان لعلاقة الراعي بالرعية ، وحقوق الرعية مسلمة كانت أو غير مسلمة ، وقواعد السلم والحرب . كما يشتمل على نظام للعقوبات يكفل للمجتمع السير في الطريق السليم ، الذي شرعه الله لهم[2] .

وجميع التشريعات الإسلامية السابقة ، تقف موقفاً وسطاً بين الانغلاق

(١) د . صبحي الصالح ، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢م ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) انظر محمد المبارك ، نظام الإسلام ـ العقيدة والعبادة ، ص ٣٠ .

والانفتاح ، بين التضييق والحجر ، وبين الحرية غير المحدودة . فمنهج الإسلام يقوم على الضبط والتهذيب ، لا على الكبت ، ولا على الانفلات .

ولا شك أن الموقف الوسط هو الأمر الطبيعي ، الذي يوفق بين الأطراف المتنافرة ، «وبما أن الإسلام هو القانون الطبيعي للتعامل ، فإذا لم يطبقه مجتمع إسلامي ما ، فإنه يتجه آلياً إلى الظلم والانحدار . وحتى لو طبّق هذا القانون مجتمع غير مسلم فإنه ينتعش[1]» .

وسنعرض فيما يلي عرضاً موجزاً لتشريعات الإسلام العامة في الأمور الاجتماعية السابقة ، حيث تعتبر هي المقياس ، الذي نقيس على ضوئه مدى بعد المجتمعات الإسلامية أو قربها منه ، فهي تشكّل الصورة المثالية للمجتمع الإسلامي ، فكل انحراف عن هذه الصورة يعني ابتعاداً عن الإسلام . وهذا ما اقترحه أحد علماء الاجتماع المسلمين حيث قال : « كما نريد أن تمثل هذه الصورة ما يسميه علماء الاجتماع : النمط المثالي ، الذي يمكن استخدامه لقياس مدى انحراف المسلمين في تصرفاتهم عن الإسلام»[2] .

والحقيقة أن هذه الصورة مجردة هكذا ، ناقصة ، ولا تكون مكتملة إلا حينما تكون مصحوبة بالقيم الأخلاقية ، التي أمر بها الإسلام ، والتي يكون لها أكبر الأثر في تطبيق شريعة الإسلام في كل أمر .

ولعل من أهم هذه القيم : التقوى ، الاستقامة ، الصدق ، الإصلاح ، الإيثار ، التعاون ، والصبر . ونلاحظ أثر هذه القيم خلال

---

(١) د . إسماعيل الفاروقي ، د ـ عبد الله عمر نصيف ، العلوم الطبيعية والاجتماعية من وجهة النظر الإسلامية ، ص ٥٢ .

(٢) د . إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

الحياة العامة ، فمثلاً السبب المباشر في اللجوء إلى القوانين الوضعية ، بدل الشريعة ، هو فقدان التقوى ، التي هي أهم قيمة أخلاقية في الإسلام ، وتعني : اتقاء عذاب الله بطاعته ، وتنفيذ أوامره . وإلاّ كيف يفسر لجوء جماعة مسلمة إلى الحكم بغير الإسلام ، ومخالفته في أمور أساسية ؟ .

والذي لا شك فيه أيضاً ، أن صورة المجتمع الإسلامي المثالي ، لا تكتمل بدون العبادات كالصوم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج ، ولا يمكن فصلها عن التقوى وسائر الأخلاق الإسلامية . بل إن لهذه العبادات التي يظن أنها فردية للوهلة الأولى ، آثاراً اجتماعية .

وقد وصف الله تعالى الصلاة بأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر : ﴿ إنَّ ٱلصَّلاةَ تَنهىٰ عن ٱلفَحْشَاءِ وٱلْمُنْكرِ ﴾ (العنكبوت : ٤٥) ، وذلك نتيجة لما تزرعه في نفس المسلم من حب الطاعات ، ومن كراهية المعاصي . ونظراً لأن المسلمين يؤدون الصلاة في جماعة خمس مرات في اليوم ، ويجتمعون لأداء الجمعة في كل أسبوع ، فإنها تنشيء بين المسلمين المحبة والإخاء ، وتقوي الروابط بينهم . كما أنها تعلّمهم على النظام والانضباط ، والمحافظة على الأوقات .

وأما الصيام ، فإن آثاره الاجتماعية واضحة ، فالمسلمون يصومون جميعاً في شهر واحد . ومع بداية هذا الشهر يظلل المجتمع كله جو من الطهارة والنظافة والإيمان ، ودماثة الأخلاق ، وحسن الأعمال ، وتنشأ عاطفة كبيرة بين فضلاء المسلمين ، نحو الفقراء والمساكين . ولعل من حكم الصوم الظاهرة هي الإحساس بما يحس به الفقير ، الذي يطوي على الجوع بطنه أياماً عديدة . وهذا ما يدفع المسلم أكثر فأكثر ، نحو مد يد العون لكل محتاج . بالإضافة إلى أن الصوم يعوّد على الصبر ، والتجلد ، وقوة التحمل . كما أنه كالصلاة تماماً ، يزيد من التقوى ، التي تعتبر ركيزة في تصرفات المسلم .

وكذلك الحج والزكاة ، لا تقل عنهما أبداً في آثارها الاجتماعية[١] .

وبناء على ما سبق فإن المجتمع الإسلامي المثالي ترتبط فيه الشريعة بالعبادة ، والقيم الأخلاقية .

وسوف نتجاوز التفصيل في الهيكل الاجتماعي العام للمجتمع الإسلامي ، المكون من أنظمته الثلاثة : النظام الأسري ، والنظام السياسي ، والنظام الاقتصادي ، لأن ذلك معروف ومدروس بشكل يسهل الرجوع إليه ، والاطلاع عليه في كثير من المصادر* .

الهــــدف الثــالث :

يهدف علم الاجتماع الإسلامي إلى وضع الخطط المستقبلية ، وإيجاد الوسائل والسبل ، التي تكفل سير المجتمعات الإسلامية المعاصرة في حدود مبادىء الإسلام ، وتقلل من ابتعادها عنه .

ويعني هذا الهدف مواجهة التغييرات التي تطرأ على المجتمعات الإسلامية ، وذلك باعتماد التغيير الاجتماعي المخطط ، الذي يسير وفق خطط مدروسة ، وموضوعة بعناية .

إن أي مجتمع لا بد أن يتغير ، حيث إن التغير سنة من سنن الحياة ، وإذا سلمنا بوقوع التغير ، فلا بد أن نتأكد من أنه لا يتعدى حدود الإسلام ، ولا بد من إيجاد الوسائل والسبل ، التي تقلل من ابتعاد المجتمع عن النموذج الإسلامي .

---

(١) انظر في هذا الموضوع : أبو الأعلى المودودي ، مبادىء الإسلام .

* الناشر .

وهذا يتطلب من عالم الاجتماع المسلم ، مواجهة كم كبير من المشاكل الأساسية في المجتمعات الإسلامية ، ويأتي في مقدمتها قضايا التنمية . فكل الحكومات الإسلامية ، تحاول جاهدة الخروج من حالة التخلف ، التي تعيش فيها ، وقد اتبعت كل منها أحد الطريقين الرئيسين في هذا العصر ، وهما الطريق الرأسمالي ، أو الطريق الاشتراكي . ومع أن التنمية تسير في هذه الدول بخطى حثيثة منذ قرابة ربع قرن ، إلا أن مشكلة التخلف لم تختف حتى الآن ، بل إنها تزداد يوماً بعد يوم ، « فالدول التي تتبع نظام التنمية الرأسمالية في العالم الإسلامي ، هي دول غارقة في الديون بصورة مخيفة ، ذلك أنها تشتري أساليب التصنيع الغربي بأسعار مرتفعة جداً ، وتكاليف باهظة. أما الدول الإسلامية التي تتبع النظام الاشتراكي ، فإنها تعاني من العجز البيروقراطي والتسلط ، الذي تمخض عنه تبديد الموارد الوطنية ، وغرس الإحساس بالغربة بين العمال . ونتيجة لهذا ، فإن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه هذه الدول بشق الأنفس ، بعد سيطرة أجنبية طويلة ، يضيع ويفقد بسبب التبعية الاقتصادية ، التي لم تؤت ثمارها بعد »[١] .

ولعل أفضل ما يصف نتائج التنمية التي اتبعت في الدول الإسلامية ، هو التقرير الرسمي الذي قدمه أمين الجامعة العربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي . وتجربة الدول العربية لا تختلف عن تجربة الدول الإسلامية غير العربية . وهذه مقتطفات من هذا التقرير[٢] :

« لقد كان للطموح العربي إلى التقدم السريع ، أثره في زيادة الاعتماد على السوق الدولية ، وتنامي ظاهرة العلاقة غير المكافئة على حساب

---

(١) إلياس بايونس - فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٦٧ .

(٢) نقلاً عن منير شفيق ، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر ، دار طه للنشر والطباعة ، لندن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص١١٢ - ١١٣ .

التكامل القومي المتوازن . وحسبنا هنا أن نشير إلى بعض الدلالات الاقتصادية التي قد تبدو بسيطة في ظاهرها ، ولكنها بليغة في مغزاها : إن ٧٠٪ من المواطنين العرب لا يزالون يعانون من الأمية ، وما زال أكثر من نصف المجتمع العربي ، يشكو من نقص العناية الصحية ، وما زال الوطن العربي يعتمد على الخارج للحصول على أكثر من نصف حاجته من الغذاء ، ولا يستخدم إلا عشر قواه البشرية ، في وقت يتزايد فيه اعتماده على اليد العاملة الأجنبية . وفي الوقت ذاته يشكو من نزيف حاد في طاقاته العلمية والتقنية » .

وبعد أن ذكر التقرير أرقاماً عن انخفاض الإنتاج الزراعي ، قال : « ولم تأت الصحوة في المنطقة العربية إلا في بداية الثمانينيات ، لتبرز هذه الحقيقة الفاجعة ، وهي : أنها اليوم ، وبالقياس إلى الدول النامية ، أبعد مناطق العالم تخلفاً من حيث الإنتاجية ، وأبلغها عجزاً غذائياً ، وأكثرها انغماساً في التبعية ، وبالتالي أسرعها تأثراً بالأزمة العالمية الغذائية ، ولم يعد خافياً على أحد ، أن سلاح الغذاء هو اليوم من أخطر الأسلحة ، وأشدها تعقيداً لحرية القرار الاقتصادي والسياسي ، بحكم طبيعة إنتاج الأغذية وأسواقها ، التي تهيمن عليها قلة احتكارية ، لم تتردد في التلويح بإمكان استخدام هذا السلاح لتنفيذ سياستها الخارجية .

وعلى الرغم من أن هذا التقرير يثبت فشل اتجاهات التنمية الحالية ، التي تعتمد على التغريب ، بشقيه الماركسي والرأسمالي ، إلا أن أغلب علماء الاجتماع لا يعدمون تبريراً لمثل هذا الفشل ويشاركون بذلك في عملية التنمية المزيفة . فمثلاً كثيراً ما نسمع عن أن النمو السكاني المتزايد يساهم بشكل كبير في إفشال مجهودات التنمية . والحقيقة أن هذه دعوى زائفة « فالدول الإسلامية ككل ، تجمع بين معدلات النمو السكاني المنخفضة مثل « تركيا » ، ومعدلات النمو السكاني المرتفع « مثل مصر

وبنجلاديش » ، وإذا كانت مصر وبنجلاديش حالة سيئة في مجال النمو ، فإن الوضع في تركيا التي تنهج نهجاً غربياً لا تبشر بأي تقدم في هذا المجال أيضاً ، بل أن الواقع هو أن الديون الأجنبية قد أثقلت الاقتصاد التركي ، وجعلته اقتصاداً مريضاً شأنه في ذلك شأن اقتصاد بنجلاديش »[١] .

ويتغاضىٰ كثير من علماء الاجتماع ، عن الهدف الأساس الذي يوجه عمليات التنمية في الدول الإسلامية ، حيث كان التركيز فقط على النواحي المادية من التنمية ، وأهملت النواحي الروحية إهمالاً كاملاً ، وهذا أمر طبيعي ما دامت الدول الإسلامية تسير في الطريق الرأسمالي ، أو الماركسي . والحقيقة أنه مهما بلغ التقدم المادي ، فإنه يظل ناقصاً ، ولا يمكن أن يشبع حاجة الإنسان ، ما لم يواكبه إشباع لمطالب الإنسان الروحية . « فأي جهد يخلو من إرضاء الجانب الروحي في الإنسان « لا يخلِّف وراءه إلا إحساس بعدم الرضا ، رغم كل مظاهر التقدم المادي ، التي يمكن تحقيقها »[٢] . وغياب البعد الروحي ، أحد أهم الأسباب ، التي أدت إلى تعثر عمليات التنمية في العالم الإسلامي ، فلا يمكن قيام تنمية متقدمة باستمرار ، ما لم يكن مجتمع التنمية نفسه « متمتعاً بالحساسية الأخلاقية النابعة من أداء الواجب ، لأنه واجب ، ومراعاة الضمير ، والبعد عن السلبيات العديدة ، التي تنخر في عملية التنمية نخر السوس في العظام المتهالكة ، كالانتهازية ، والأنانية ، والوصولية ، والرشوة ، وعدم تقدير المسؤولية ، والبحث عن الثراء الحرام ، فهي سلبيات لا يمكن أن تتحقق معها تنمية مجتمع ما مهما توافرت له سائر العناصر الاقتصادية والاجتماعية »[٣] .

---

(١) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٦٨ .

(٢) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، المرجع السابق ، ص٧١ .

(٣) زكي محمد إسماعيل ، التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام ، العدد الرابع ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م ، ص١٥٣ .

ونظراً لأن عمليات التنمية في الدول الإسلامية لم تعط الجوانب الروحية في الإنسان أي اهتمام ، فإن السلبيات السابقة ، تجمعت في الشعوب الإسلامية ، لتكون أهم العوائق في وجه التنمية . ولفرط وجود عنصر الفساد في كثير من الدول الإسلامية ، وغيرها ، فقد أطلق عليها تعبير الدول « الهشة » ، فهناك عدد لا بأس به من الدول الإسلامية في يومنا هذا تتفشى فيها الرشوة ، والاختلاس ، والغش في الأموال الحكومية ، بصورة متزايدة ، بحيث تخرق القوانين ، أو يتم التحايل عليها ، أو تنحى جانباً . . ففي الوقت الذي يظل فيه اختلاس الأموال الحكومية في صورة مرتبات وهمية ، ونفقات سفر لكبار الموظفين ، بين الأمور غير الواضحة للعيان ، تصبح الرشوة أمراً علنياً ، بعيداً عن السرية ، ونتيجة لهذا الوضع فإن الحصول على خدمات غير قانونية . . يعتبر أمراً سهلاً بعد تقديم الرشاوي . أما الأعمال الهامة والمشروعة ، فإنها تعرقل وتؤجل إلى ما لا نهاية ، إذا لم يتقاض الموظفون المعينون الرشاوى »[1] .

إن التنمية التي ينشدها الإسلام هي التي توازن بين مطالب الإنسان المادية والروحية ، وتكون منطلقة من الإسلام نفسه ، وبذلك تتجنب الانغماس في المادية ، كما أنها لا تتطرف تطرفاً روحياً كما تطرقت الهندوسية ، والبوذية . ورهبان المسيحية ، وبعض الصوفية من المسلمين . وتستهدف مثل هذه التنمية : « إقامة مجتمع يعتمد في بنائه على وجود بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ، تغذي مطالب الإنسان المادية والروحية على حد سواء[2] .

والحقيقة أن قضية التنمية تقود إلى قضايا أخرى ، مثل قضية التجزئة ،

---

(١) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٦٩ .

(٢) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، المرجع السابق ، ص٧٢ .

وهي العملية التي فرضها الأعداء على الأمة الإسلامية ، وقُسمت على ضوئها إلى دويلات كثيرة ، بحيث يسهل السيطرة عليها . وهي السياسة المعروفة بسياسة فرق تسد . والدول الإسلامية الآن تفقد أي نوع من أنواع التكامل بينها ، بل إن العلاقات فيما بينها كثيراً ما يشوبها التوتر ، بل والنزاع بسبب الخلاف على الحدود ، أو نتيجة سياسة معينة . وهذا أمر يزيد من ضعف الأمة الإسلامية ، ويحرمها استخدام إمكانيتها كاملة ، وقد حدث هذا بعد أن كانت الدولة الإسلامية واحدة ، تعيش في ظل الخلافة ، وتحكم الشرع[1] .

ويتطلب الوضع الحالي من عالم الاجتماع المسلم ، دراسة عميقة يتبعها وضع الخطط المستقبلية ، التي تكفل التكامل بين الدول الإسلامية ، في جميع المجالات ، بحيث يؤدي ذلك إلى وحدة القرار ، ووحدة السياسة ، والتكافل والتكامل الاقتصادي ، وغيره .

ولكي يضمن عالم الاجتماع المسلم أن يكون التغير الاجتماعي لا يخرج عن الإسلام ، فإنه لا بد له من تخطيط شامل على كل المستويات يستهدف أمرين ، هما :

(أ) التخطيط الداخلي : وهو عبارة عن الجهود المبذولة لتطوير المؤسسات الاجتماعية ، والحفاظ عليها في داخل الأمة الإسلامية ذاتها .

(ب) التخطيط الخارجي : ويستهدف نشر الإسلام عن طريق الدعوة بين المجتمعات والأفراد التي لا تدين بالإسلام[2] .

---

(١) انظر في هذا الموضوع : منير شفيق ، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر ، و د. أحمد طربين ، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ديسمبر ١٩٨٧م .

(٢) انظر : د. إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٧٢ .

ثانياً : مصادر الصياغة الإسلامية

لو حاولنا معرفة السمات العامة لعلم الاجتماع الإسلامي ، من خلال العرض السابق لأهدافه ، لوجدنا أنها تتلخص فيما يلي :

١ - أنه موجَّه قيمياً ومذهبياً « أيديولوجياً » :

وهذا ينفي صفة الحياد حيال القيم - بالمفهوم الوضعي - عن الباحث المسلم ، ويثبت له صفة في مقابل ذلك ، وهو أنه ناقد في أبحاثه . مما يعني أن عالم الاجتماع المسلم ملتزم بالإسلام ، ويسعى لخدمته ، وينقد الواقع على ضوء عقائده وتشريعاته ، ولا يتصور من مسلم مخلص في إسلامه ، أن يقف من الواقع المنحرف موقف المحايد ، فلا بد أن يدرس الهوة الموجودة ، بين الواقع ، والمثال الذي شرعه الله ، أي بين المجتمع ، وبين المعتقدات الإسلامية التي يؤمن بها . كما يعني هذا أيضاً ، أن يتصدىٰ للقضايا المطروحة « في علم الاجتماع المعاصر ، من منطلقات مادية إلحادية ، كالقضية القائلة : بأن الدين من صنع المجتمع ، أو أنه ظاهرة نشأت بنشأة المجتمعات ، دون تحديد ما لمفهوم الدين وطبيعته . . . كما يتصدى لدحض الاتجاه الماركسي في علم الاجتماع ، والذي يحيل الواقع الاجتماعي إلى المادية التاريخية ، التي تعتبر علاقات الإنتاج ، وظواهر المجتمع ، ونظم الحياة ، ليست إلانتاج العوامل الاقتصادية المادية وحدها»[١] .

---

(١) زكي محمد إسماعيل ، نحو علم اجتماع إسلامي ، دار المطبوعات الجديدة ، الأسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م ص ٩٥ .

٢ ـ أنــه مقــارن :

فعلم الاجتماع الإسلامي ينزع إلى عقد المقارنات أثناء التحليل الاجتماعي سواء داخل المجتمع المسلم ، أو بينه وبين غيره ـ المقارنة منهج يتبع الوصف ، ويسبق التفسير ـ وتوضح المقارنة إذا عقدها الباحث المسلم الواعي ، أصالة القيم ، والمبادىء الإسلامية ، فيستطيع الباحث أن يبين أصالة الإسلام من خلال موقفه تجاه الأسرة مثلاً ، ومكانة المرأة فيها ، وما يتبع ذلك من قوامة الرجل ، وتربية الأبناء ، والحقوق المترتبة على عقد الزوجية ، وكذلك نظام تعدد الزوجات والطلاق ، وغير ذلك من المواضيع . وتعد الدراسة التي أعدها أنيس أحمد بعنوان : « النساء المسلمات والتعليم العالي » دراسة رائدة في علم الاجتماع الإسلامي ، اعتمدت على منهج المقارنة ، إضافة إلى غيره من المناهج . ففي سبيل إثبات أفضلية فصل المؤسسات التعليمية العالية الخاصة بالنساء عن الرجال ، عقد المؤلف مقارنات شملت أحوال المرأة ودورها في عدة أنحاء من العالم ، فبدأ بدراسة نمط اشتراكي ، تمثل في المزارع الجماعية في إسرائيل ، ثم بدراسة نمط رأسمالي تمثل في موضوع « المرأة في العالم الأكاديمي في الغرب » ، « والمرأة في القوات المسلحة الأمريكية » ، كما درس المرأة في نموذج آخر هو النموذج الصيني ، ثم خلص إلى أفضلية نظرة الإسلام إلى تعليم المرأة .

وتعد هذه الدراسة مقنعة لمن يبحث عن الحقيقة في هذه القضية ، التي تتجاذبها الأهواء[1] .

٣ ـ أنه يسعى لوضع الخطط العلمية :

ويعني هذا أنه يسعى لتطبيق المعرفة التي توصل إليها ، وذلك تمشياً مع

---

(١) انظر أنيس أحمد ، النساء المسلمات والتعليم العالي ، ترجمة مكتب التربية لدول الخليج العربي .

نظرة الإسلام إلى العلم ، حيث إن غاية العلم هو العمل ، ولا خير في علم بلا عمل .

٤ ـ أنـــه واقـــعي :

بمعنى أنه يناقش ما هو كائن في الواقع ، وذلك تمشياً مع طبيعة علم الاجتماع الذي يناقش واقع المجتمعات البشرية من خلال العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين البشر .

والحقيقة أن هذه السمات العامة توحي بمصادر الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع . ويمكن أن نلخص هذه المصادر في ثلاثة أمور هي : الوحي ، وتراث المسلمين ، والتراث العالمي . وهذا يتعلق بالمصادر الفكرية والمعرفية أو الفلسفية . أما المادة المبحوثة ، فمصدرها الواقع لا غير ، بكافة أبعاده .

أولاً : الـوحـــــــــي

ليس من الغريب أن يكون الوحي ، قرآناً وسنةً ، مصدراً من مصادر علم الاجتماع الإسلامي ، فبالإضافة إلى أن كل علم إسلامي ، لا بد أن يستمد مصادره الأولى ، وأسسه من القرآن والسنة ، فإن علم الاجتماع على الخصوص ، الذي يدرس علاقة البشر بالبشر ، لا يستطيع أبداً أن يستقل بعيداً عن الوحي ، وإلا فإنه سيقع في متاهات ، لا يعرف دروب الحقيقة ، لأن الوحي نظم كثيراً من شؤون الحياة الفردية والاجتماعية تنظيماً لا يجوز لأي مسلم مهما كان ، الخروج عليه ، كما أن الوحي هو أوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه ، التي بلغها جبريل للرسول ﷺ ، مما يعني أنها إرادة الله الذي يعلم كل ما يصلح للإنسان ، منفرداً أو في جماعة ، ومهما

حاول البشر من أي الجنس ، فإنهم لن يجدوا أفضل مما أراده.الله لهم ، « والحال أن الوحي من حيث هو علم الله الكامل ، لا يمثل ذلك الماضي ، ولا الحاضر ولا المستقبل ، بل هو يمثل الحقيقة الأزلية ، التي لا ترتبط بالزمن ، ولا تخضع له . فهو ليس تاريخاً للبشرية ، أو حركة حضارية ، تختص بمرحلة من مراحل تطور تاريخ أمة من الأمم »[1] . ومن هنا فإن الأحكام التي تأتي بها الشريعة الإسلامية ، يسلم بها عالم الاجتماع المسلم ، دون أي تردد ، ويقتصر دوره حيالها على صياغتها صياغة فنية ، تناسب الأساليب المتبعة في علم الاجتماع . فرأي الشريعة نهائي في الأحكام ، التي نصت عليها . وقد أثبت التاريخ أن الأحكام التي تأتي بها الشريعة هي الحلول الصحيحة لمشاكل البشر ، ولعلنا نمثل هنا بثلاث قضايا ، ناقشها علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية . كما قالت الشريعة رأيها فيها بشكل نهائي ، وأثبتت تجربة التاريخ صحة الحل الشرعي .

١ ـ حرمت الشريعة الربا ، حيث قال الله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَا ﴾ (البقرة : ٢٧٥) ، بينما أجازته القوانين الوضعية ، باعتباره صفقة تجارية كالبيع . وتعامل معه علماء القانون والعلوم الاجتماعية على هذا الأساس . وقد أثبت التاريخ عصمة الوحي الإلهي . وبطلان الأحكام الوضعية التي يتوصل إليها البشر بأنفسهم ، بعيداً عن الوحي ، « فبسبب تحريم الربا استمر الاقتصاد الإسلامي لمدة ألف سنة ، دون أن تظهر طبقة فاحشة الغنى ، وأخرى فاحشة الفقر . والنظام الاقتصادي الحديث القائم على الربا ، هو أول نظام من نوعه أنشأ الوضع الاقتصادي القلق في المجتمع ، بتوزيع الثروات بطريقة غير عادلة ، وهذا

---

(١) د. محسن عبد الحميد ، المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، رجب ١٤٠٥هـ ، ص ٢٤ .

النظام عاجز عن حل هذه المعضلة»[1] . «إن الربا هو الطريقة الوحيدة في التعامل الاقتصادي التي تجعل دورة الثروة تجري في اتجاه واحد ، إن هذه الخاصية في الربا هي التي جعلت النظام الصناعي نظاماً استغلالياً »[2] .

٢ ـ قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (المائدة : ٣٨) . فالعقوبة في الشريعة الإسلامية تعتمد على أن الإنسان مخلوق له كامل الحرية والإرادة في اختيار أفعاله ، فعند ارتكابه أي جريمة عمداً ، فإنما هو بقصده وإرادته ، ولذلك قررت الشريعة عقوبات رادعة للمجرم ، وفيها عبرة للآخرين ، وزجر لهم ، ليخافوا من مصيره ، وعلى هذا فقد حكمت الشريعة بقطع يد السارق ، وقتل القاتل العمد ، وغير ذلك من العقوبات ، وفي هذا العصر ظهرت نظريات تخالف ما سبق ، ترد سبب الجريمة إلى الأحوال الاجتماعية المحيطة بالفرد ، فالجريمة كما يرى أحد علماء الاجتماع : « لا تنشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي ، ولكنها على العكس تشكل جنوحاً اجتماعياً ، هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع ، على نشوئه وتطويره»[3] فهي عمل اضطراري غير متعمد ، يكمن سببه في الأحوال الحياتية والأمراض العقلية ، والعسر المادي ، والأحوال الاجتماعية ، وطالبت هذه النظريات باعتبار المجرم مريضاً تجب معالجته وإصلاح أحواله بدلاً من معاقبته ، وقد حازت هذه النظريات على الإعجاب ، وعملت بها غالبية الدول في العصر الحاضر ، فأقيمت الإصلاحيات بدل السجون ، وألغيت العقوبات

---

(١) وحيد الدين خان ، الإسلام والعصر الحديث ، ترجمة ظفر الإسلام خان ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ ، ص ٢٤ .

(٢) وحيد الدين خان ، نفس المرجع ، ص ٢٤ .

(٣) د. عدنان الدوري ، أسباب الجريمة والسلوك الإجرامي ، ص ٢٣٨ .

الرادعة للجرائم الأخلاقية ، ومع ذلك فقد زادت الجرائم . واضطرت بعض الدول إلى إعادة عقوبة الإعدام بعد أن ألغتها[1] .

٣ ـ تنظر الشريعة الإسلامية إلى علاقة الرجل بالمرأة ، على أنها علاقة متكاملة ، يكمل بعضها بعضاً ، فدور المرأة مكمل لدور الرجل ، وعلى هذا بنت أحكامها المختلفة ، ويقتضي ذلك اختلاف مجال عمل الرجل ، عن مجال عمل المرأة ، فمن ناحية المبدأ يكون مجال عمل المرأة في بيتها ، ومجال عمل الرجل خارج البيت .

ولكن الدراسات الحديثة ، ومنها دراسات في علم الاجتماع ، روجت لفكرة أخرى تدعي المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ، وأن كلا منهما نسخة طبق الأصل للآخر . وهذا اقتضى أن يعمل كل من الرجل والمرأة في مجال واحد ، بدون تمييز أو تفريق . وقد أصبحت هذه النظرة هي المسيطرة حالياً في العالم . وقد بدأ الناس يدركون مساوئها . ويشعرون بفداحة خلط الأدوار ، مما يؤيد رأي الشريعة ، وقد نشأت كثير من المشاكل عن هذا الخلط ، نذكر منها هنا أمرين فقط :

(أ) مشكلة الأولاد المحرومين من تربية الوالدين ، حيث ينهمك الوالدان في عملهما خارج البيت ، ولا يتاح لهما فرصة الرعاية والإشراف على الأولاد .

(ب) مشكلة كبار السن ، «فبينما يعاني الأطفال الحرمان من حنان الوالدين ، يعاني الكبار الحرمان من الأقرباء والأصدقاء المخلصين الأوفياء»[2] . لذلك يعوض هؤلاء هذا النقص بعقد صداقات حميمة مع الحيوانات كالكلاب والقطط والطيور الخ .

---

(١) انظر وحيد الدين خان ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .

(٢) وحيد الدين خان ، الإسلام والعصر الحديث ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

إن الأمثلة السابقة تثبت أن التاريخ العملي للبشرية يقف إلى جانب الشريعة الإسلامية ، مؤيداً صلاحيتها ، ومصداقيتها ، فالشريعة الإسلامية ، وهي كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية ، تتصف بالكمال والشمول والثبات ، « فالكمال لأنها من لدن إلـه خبير بمكنون النفس البشرية ، والشمول لأنها تضمنت كل ما يتصل بالحياة البشرية ، من عبادات ومعاملات ونماذج سلوك ، أما الثبات فلأنها لم تكن شريعة الخاصة ، أو شريعة العرب ، أو شريعة زمان أو مكان بعينه ، وإنما هي شريعة كل زمان وكل مكان وحتى تقوم الساعة»[1] فالقرآن والسنة جاءا بلسان العرب ، وألفاظهم وطريقتهم في التعبير ، ولكن المعاني التي يحملانها لا توصف بالعربية ، ولكنها إنسانية ، تهم وتهتم بكل البشر ، في أي مكان ، وفي أي زمان .

وإذا كان علم الاجتماع يهدف إلى معرفة الظواهر الاجتماعية معرفة علمية ، بقصد التحكم في المجتمع ، وتنظيمه ، وسن القوانين المناسبة ، فإن علم الاجتماع الإسلامي يقف مسلمًا عند أحكام الشريعة الإسلامية ، كما وردت في الكتاب والسنة . وبعد أن سنها الله سبحانه وتعالى ، وأثبت التاريخ أفضليتها على غيرها . فقد وضع القرآن الكريم الإطار الرئيس لشكل وطبيعة العلاقات داخل المجتمع الإسلامي ، ويحتكم إليه المسلمون في كل الأمور التي يختلفون فيها . وما كان مجملاً في القرآن فصلته السنة ، وقد أكد القرآن على ضرورة الأخذ عن السنة النبوية . قال تعالى : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُم فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (النساء : ٥٩) .

فالمجتمع الإسلامي هو صنيعة الشريعة الإسلامية وليس صانعها ،

(١) د. صلاح الفوال ، التصوير القرآني للمجتمع ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الجزء الأول ، ص٥٣ .

حيث استهدف الإسلام منذ اللحظة الأولى خلق الإنسان العابد ، والجماعة العابدة ، كأساس للمجتمع الصالح ، والدولة الصالحة . . ولذلك عملت الشريعة الإسلامية على تنظيم العلاقات المختلفة لذلك الإنسان ، بما يحقق هدف استخلافه في الأرض[1] . وهو بذلك يختلف عن المجتمع ذي القوانين الوضعية ، الذي يضع قوانينه بنفسه ، حيث تكون غالباً ردود فعل لذلك المجتمع في ذلك الوقت . وعلى هذا فإنه ما يلبث حتى يطور ، ويغير ، ويلغي ويستحدث منها ما يوافق ظروفه المتغيرة .

إن إيمان عالم الاجتماع المسلم بالأحكام الشرعية ، التي جاء بها الوحي ، تجعله ينظر إليها على أنها أصلح للناس من غيرها ، لذلك فهو ينقد انحراف المجتمع عنها ، ولا ينقدها هي . وهذا يخالف ما عليه كثير من علماء الاجتماع الذين نذروا أنفسهم لمحاربة أحكام الشريعة والانتقاص منها .

وهكذا نرى مما سبق : أنه لا يمكن فصل علم الاجتماع عن الشريعة الإسلامية كما وردت في المصادر الأساسية ، وهي القرآن والسنة النبوية .

ويمكن أن نضيف في علاقة علم الاجتماع بالوحي الإلهي ما سبق أن ذكرناه من الأساس العقدي ، الذي يكوّن نظرة الإنسان إلى الكون والحياة ، وما وراءهما ، وكيف أنها تؤثر في نظرة عالم الاجتماع إلى الواقع الاجتماعي . لقد اعتنى الوحي بمسألة الألوهية ، ومقتضيات التوحيد ، وإثبات الرسالة وضرورتها ، وإثبات البعث والحساب والجزاء ، لأنها حق لا شك فيه ، ولأنها تشكل « القاعدة الأساسية التي يتوقف عليها ما يبتغيه الإسلام من تغيير في مجال التصور والواقع ، وبالتالي الوصول إلى

---

(١) صلاح الفوال ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص٥٣ ـ ٥٤ .

ما يرتضيه من إصلاح شؤون الناس ، من حيث أوضاعهم الاجتماعية ، والأخلاقية ، والاقتصادية والسياسية »[1] .

كما أن الوحي بيّن كثيراً من الأمور التي تتعلق بطبيعة الإنسان وطبيعة التاريخ البشري ، وطبيعة النظام الاجتماعي ، يستمد منها عالم الاجتماع الأفكار الرئيسة التي يحلل ويفسر على ضوئها الظواهر الاجتماعية .

إضافة إلى أن له «نظرات محددة في أصل الأديان ونشأتها ، وتعاقب النبوات ، وتتابع تشريعاتها وأحكامها . كما أن فيه مفهوماً للأمة ، وموقفاً نظرياً وعلمياً من التطور الإنساني ، من القبيلة إلى التعارف الإنساني ، الذي يجمع وينسق بين جميع أنواع الأشكال الاجتماعية»[2] تخالف النظريات التي تشيع في علم الاجتماع .

كما أن القرآن حفل بكثير من القصص الذي حكت أحوال كثير من الأمم السابقة . وقد صاحب ذلك الدعوة إلى العظة والاعتبار ، مما حل بأولئك الأقوام . وكذلك بيان سنن الله في المجتمعات وفي الأنفس التي لاتتغير . وهذا يفتح بابا واسعا أمام عالم الاجتماع المسلم ، لاستخراج السنن الاجتماعية ، التي أشار إليها القرآن ، ومحاولة تطبيقها ، ودراسة المجتمعات الإسلامية على ضوئها . ولعلنا نشير هنا إلى طرف من هذه السنن .

لقد دل القرآن ودلت السنة على أن هلاك الأمم لا يقع إلاّ بأسباب معقولة وموضوعية . ولقد أشار القرآن صراحة إلى ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي

---

(١) محمد التومي ، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، والمؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ربيع الثاني ١٤٠٧هـ ، ص ٢٩ .

(٢) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

ٱلأَرْضِ . . . وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ (هود : ١١٦ ـ ١١٧) . وقد بيّنت آيات أخرى هذه الأسباب المعقولة ، كما اتضحت أيضاً في سياق قصص الأمم الهالكة . ومن هذه الأسباب ما بينته الآيات التالية :

﴿ وَكَم أَهلَكْنَا مِن قَريَة بطرت مَعِيشَتَها ﴾ (القصص : ٥٨) .

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَـا أَن نُهْلِكَ قَريَـة أَمَرنـا مُجْرِمِيها فَفَسَقُواْ فِيهَـا ﴾ (الإسراء : ١٦) .

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلنَا فِي كُلِّ قَريَة أَكَـابِر مُجْـرِميها لِيَمْكُـروا فِيهَا ﴾ (الأنعام : ١٢٣) .

« إن الآيات المذكورة أبانت أن تدمير المجتمعات ، واندثار حضارتها ، وخلاء مساكنها من بعدها ، كان بسبب ما ينشأ فيها من بطر واستكبار وطغيان ، وبما تتردى فيه من استغـراق في الشهوات وإسـراف في المتع واللذائذ »[1] .

فقوم نوح ، لم يصبهم العذاب إلا بعد أن تأصلت فيهم المفاسد الاعتقادية والاجتماعية ، وانتشرت بشكل عام مما يصعب معه الإصلاح ، حتى أن نوح عليه السلام دعا عليهم قائلاً :

﴿ رَبِّ لاَ تَذَرْ على ٱلأرض من ٱلكافِرينَ ديَّاراً ﴾ (نوح : ٢٦) .

وأما « عاد » فلم تهلك إلا حينها اتبعوا سبيل المفسدين الظالمين ، وملؤوا بلادهم بالظلم . قال تعالى : ﴿ وَتِلكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآياتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ واتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ (هود : ٥٩) .

وأما قوم لوط فلقد بلغ تنكرهم للأخلاق حداً صاروا يرتكبون فيه

---

(١) محمد التومي ، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص١٠٣ .

الفواحش علانية في المجالس والأسواق والنوادي ، ولم يبق منهم رجل رشيد . قال تعالى : ﴿ أَئِنَّكم لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وتَأْتُون في نادِيكُمُ ٱلمنكَرَ ﴾[1] (العنكبوت : ٢٩) .

ثانياً : تـراث المســـــلمـين

لا بد أن نعرف في البداية أن «التراث في لغة العرب معناه الميراث ، وأنه يطلق على وراثة المال والحسب والعقيدة والدين»[2] . فالتراث الإسلامي : «هو ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة ، وثقافة ، وقيم ، وآداب ، وفنون وصناعات ، وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية . ومن ثم فلن يقتصر التراث على المنجزات الثقافية والحضارية والمادية ، بل إنه يشتمل على الوحي الإلهي : القرآن والسنة ، الذي ورثناه عن أسلافنا . ففي القرآن الكريم : ﴿ يَرِثُنِي ويَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم : ٢٦) . قال الراغب الأصفهاني : «فإنه يعني وراثة النبوة والعلم والفضيلة دون المال ، فالمال لا قدر له عند الأنبياء حتى يتنافسوا فيه» . وقد أطلق الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه كلمة الميراث على التراث العقيدي والثقافي ، عندما قال لبعض الصحابة رضي الله عنهم : «أنتم هنا وميراث محمد يوزع في المسجد . .»[3] . فلم يكن في المسجد سوى حلق الذكر وتلاوة القرآن .

---

(١) انظر : د. محمد التومي ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .
وانظر في هذا الموضوع محمد الصادق عرجون ، سنن الله في المجتمع من خلال القرآن الكريم ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .

(٢) د. أكرم ضياء العمري ، التراث والمعاصرة ، سلسلة كتاب الأمة ، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر ، الطبعة الأولى ، ص ٢٦ .

(٣) أكرم العمري ، التراث والمعاصرة ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

وقد أوضح لهم أبو هريرة رضي الله عنه ، أن هذا هو ميراث محمد صلى الله عليه وسلم .

ومع أن هذا هو معنى التراث في العربية إلا أن استعماله كمصطلح في العصر الحاضر يقود إلى مزالق غاية في الخطورة وذلك حين التعامل معه ، فقد ساوى الدارسون في تعاملهم مع التراث بين « ما مصدره الإنسان المخلوق ، وما مصدره الإلـه الخالق . فالكل يتعرض لعملية النقد والانتقاء والقبول والرفض»[1] .

لقد اختلط الأمر على كثير من الدارسين في هذا العصر . وذلك لأنهم يعدون الوحي الإلهي ، وإجماع الصحابة رضي الله عنهم ، جزءاً من التراث الذي يخضع للنقد والاختيار ، حيث يحاكمونه كما يحاكمون آراء المسلمين وتصرفاتهم . فهو في نظرهم ليس معصومًا ، وليس فوق حواجز الأزمنة والأمكنة .

لذلك فإنه لا بد لنا أن نضع حداً فاصلاً لهذا الخلط ، ولا بد أن نفرق بين الوحي الإلهي ، وبين فكر البشر ، وجهدهم وتصورهم ، حول نصوص الوحي وتفسيره وشرحه .

فالشريعة الإسلامية العامة «لها جانب دستوري عبارة عن نصوص قاطعة سواء أكانت في بيان أصول العقائد ، أو ما يتصل بأسس تنظيم الحياه البشرية في كلياتها وبعض جزئياتها المهمة»[2] . وهذا الجانب عقيدة ومنهجاً هو ما يتصف بصفة الدوام والاستمرار ، «الذي يتجاوز حدود الزمان والمكان وأطروحاتها الموقوتة ، الزائلة ، المتغيرة ، النسبية ، لكي تكون بمثابة استشراف كامل مرن يتسع لكل حالة ، ويحتوي كل تجربة بغض النظر

---

(١) أكرم العمري ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٢) د. محسن عبد الحميد ، المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

عن موقعها في الزمان والمكان»[1] . ولا يمكن إخضاعه لعملية النقد والاختيار التي يتعرض لها التراث .

وهناك جانب آخر في الشريعة الإسلامية هو الفقه الإسلامي ، الذي يمثل اجتهادات العلماء وأحكامهم وأفهامهم . وهي لاتعد بالضرورة أحكام الله سبحانه وتعالى ، «ولذلك فإن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم والمجتهدين الذين جاؤوا من بعدهم ، كانوا لا يقبلون قول القائل في مسائل الاجتهاد : هذا حكم الله ، بل كانوا يقولون على سبيل المثال : هذا ما حكم به «أبوبكر» ، وهذا ما قضى به «عمر» ، وذلك ما رآه « علي » رضي الله عنهم أجمعين»[2] . وهذا الجانب خاضع لعملية النقد والاختيار كبقية جوانب التراث الأخرى حيث أنه نتيجة للتفاعل مع الوحي .

إن الوحي المتمثل في الكتاب والسنة ، هو الذي يجب رفعه عند التعامل مع التراث «فهو لا يقبل الانتقاء والاختيار منه ، أو محاولة تطويعه للواقع ، أو التفكير بتوظيفه لتحقيق مصالح خاصة ، أو عامة ، بل هو إطار يحكم الحياة ، ولكنه يدعها تتطور داخله»[3] . وما عدا الوحي الإلهي ، من اجتهادات بشرية منذ أن انقطع الوحي إلى قيام الساعة فهي ليست معصومة ولا مقدسة ، وهي ما نقصده بتراث المسلمين هنا . ولا بد هنا من كلمة موجزة عن أهمية التراث الإسلامي وغنائه .

الحقيقة أن احترام أي أمة لتاريخها وتراثها ، شرط لانطلاقها ونموها . كما أن احترام التراث هو احترام للنفس والذات ، والاستهزاء به استهزاء بالنفس . ولا يمكن لأي أمة تنسلخ من تراثها ، أن تحقق أهدافها ، يقول

---

(١) عبد الله فهد النفيسي ، التراث وتحديات العصر ، شركة الربيعات للنشر ، ص١٧ .

(٢) محسن عبد الحميد ، المذهبية الإسلامية والتغير الحضاري ، ص٢٥ .

(٣) أكرم العمري ، التراث والمعاصرة ، ص٢٨ .

شكيب أرسلان : « لماذا ترى أعظم شباب اليهود رقياً عصرياً ، يجاهدون في إحياء اللغة العبرية ، التي لايعرف مبدأ تاريخها لتوغلها في القدم ، ولا يقال عنهم إنهم رجعيون ، ومتأخرون ، وقهقريون ؟ . . . كل قوم يعتصمون بدينهم ، ومقومات حياتهم ، ومشخصات قومهم الموروثة ، ولا ينبذون بهذه الألقاب إلا المسلمين . . . جميع هؤلاء الخلائق تعلموا ، وتقدموا ، وترقوا ، وعلوا ، وطاروا في السماء . والمسيحي منهم باق على إنجيله وتقاليده الكنسية ، واليهودي باق على وثنه وأرزه المقدس ، وكل حزب فرح بما لديه ، وهذا المسلم المسكين يستحيل أن يترقىٰ ، إلا إذا رمى بقرآنه وعقيدته ، ومآخذه ، ومتاركه ، ومنازعه ، ومشاربه ، ولباسه ، وفراشه ، وطعامه ، وشرابه ، وآدابه ، وطربه »[1] .

ويقول إيضاً ، وهو في ذلك يرد على أولئك الذين يريدون أن يقطعوا حاضر هذه الأمة عن ماضيها : « . . إن هذا الميل في النفس إلى إنكار الإنسان لماضيه ، واعترافه بأن آباءه كانوا سافلين ، وأنه هو يريد أن يبرأ منهم ، لا يصدر إلا عن الفسل الخسيس ، الوضيع النفس ، أو عن الذي يشعر أنه في قومه دنيء الأصل ، فيسعىٰ هو في إنكار أصل أمته بأسرها ، لأنه يعلم نفسه منها بمكان خسيس ، ليس له نصيب من تلك الأصالة ، وهو مخالف لسنن الكون الطبيعية ، التي جعلت في كل أمة ميلاً طبيعياً للاحتفاظ بمقوماتها ومشخصاتها ، من لغة ، وعقيدة ، وعادة ، وطعام ، وشراب ، وسكنى ، وغير ذلك إلا ما ثبت ضرره»[2] .

وعلى هذا ، فلا بد أن يعتز المسلم بتراثه ويفخر به ، ويجعله نقطة البداية لنهوضه . حتى الأشكال والطقوس ، وطرق التعبير ، يجب عدم الاستهانة

(١) شكيب أرسلان ، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ؟ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) شكيب أرسلان ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

بها ، بدعوى أن المضمون والمحتوى أهم ، «فالتضحية بالشكل كثيراً ما تؤدي إلى التضحية بالمضمون ، وتقليد الشكل كثيراً ما ينتهي إلى تقليد المضمون . فالادعاء بأن المهم هو مضمون العلم ، وليس اللغة التي يكتب أو يدرس بها ، ادعاء غير صحيح ، لأن التضحية باللغة القومية في التعبير ، يؤدي في النهاية إلى التضحية بطريقة كاملة في التفكير ، ونظرة عامة للحياة ، ويطرح من الأسئلة ما لم يكن ليطرح ، ويضيع من القضايا ما كان ليضيع»[1] .

حتى اللباس المميز ، وأسلوب المعمار ، ووسائل النقل وغيرها ، ليست أموراً تافهة ، يمكن استعارتها ، دون أن يكون لها آثار مضرة ، « إن التخلي عن الطقوس ينتهي بالتخلي عن الشخصية الذاتية ، ونقل طقوس الآخرين ينتهي بنقل أفكارهم ، ويشل القدرة على ابتداع أفكار جديدة »[2] .

لا بد هنا أمام عظمة هذا التراث ، أن نتساءل : كيف يمكن أن يستفيد علم الاجتماع الإسلامي من التراث ؟

أرى أولاً : أن أهم أمر يستفيده علم الاجتماع من التراث الإسلامي ، هو تلك الروح التي تميز هذا التراث عن غيره ، فمن المعلوم أنه نتيجة علاقة وتفاعل مع الوحي المتمثل في الكتاب والسنة ، مما حدد له الغايات ، وأعانه في تحديد الوسائل ، يقول الفيلسوف جارودي : « إن ما يميز العلم الإسلامي ، مأخوذاً بكليته ، هو أنه لا يفصل أبداً بين الاستعمالين

---

(١) جلال أمين ، التراث والتنمية العربية ، ورقة قدمت لندوة التراث وتحديات العصر ، ونشرت في « المستقبل العربي » ، العدد الثاني والسبعون ، السنة السابعة ، ١٩٨٥م ، ص ١٧ .

(٢) د. جلال أمين ، التراث والتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

الرئيسين للعقل : البحث عن الأسباب ، والبحث عن الغايات ، أي الملاحظة والاستقراء ، اللذين يسمحان بالانتقال من الوقائع إلى القوانين والنظريات ، وبالصعود من غاية إلى غاية ، من غاية تابعة إلى غاية أسمى »[1] . ويوضح جارودي كلامه هذا بقوله في مكان آخر : «وليس صحيحاً كذلك أن العلم العربي مجرد تاريخ انتهى ، قبل أن يبدأ تاريخ علمنا . . فالعلم العربي ، خلافاً لتصورنا الوضعي ، لا يفصل العلم عن الحكمة ، إذ لا يغيب عن ناظريه : المعنى والغاية . . وبما أنه لا يعتبر الشيء مجرد واقعة ، بل ينظر إليه على أنه «آية» ، سواء أكان ذلك من ظواهر الطبيعة ، أم من كلام الأنبياء ، فهو لا يعزل تحليل العلاقات بين الأشياء لاكتشاف قوانينها ، عن تركيب علاقاتها بالكل الذي يعطيها معنى . . فكل شيء دنيوي ، إذا ما نظرنا إليه من خارج علاقاته بالكل ، ومقدس «ديني» حتى أقل ذرة ، إذا ما نظرنا إليه من حيث علاقته بالله»[2] .

فلقد كانت كل الأعمال العلمية للسلف الصالح ، مع تحريها للحق ومبالغتها في ذلك ، تتجه إلى كسب رضى الله سبحانه وتعالى . ومن ثم كان طلب الحق لا غير ، هو الدافع لهم ، ليفتشوا ، ويبحثوا ، بأقصى قدرة يملكونها ، وكانوا وقافين عند الحق إذا تبين لهم ، وكثيراً ما يتراجعون عن آرائهم واجتهاداتهم إذا تبين لهم خطأها .

وأورد هنا مقتطفاً من وصية الإمام الفخر الرازي ، لأبين كيف كان طلب الحق لا غير ، هو الموجه للسلف الصالح في بحثهم . يقول أثناء

---

(١) رجاء جارودي ، مستقبل الإسلام في الغرب ، ترجمة د. رفيق المصري ، دار العلم للطباعة والنشر ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م ، ص١٧ .

(٢) رجاء جارودي ، الإسلام وأزمة الغرب ، ترجمة د. رفيق المصري ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ، ص١٨ ـ ١٩ .

وصيته ـ ويتوجه بالدعاء إلى الله في ذلك ـ «أقول : يا إله العالمين ، إني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين ، وأرحم الراحمين ، فلك ما مر به قلمي ، أو خطر ببالي فاستشهد علمك ، وأقول : إن علمت مني أني أردت تحقيق باطل ، أو إبطال حق ، فافعل بي ما أنا أهله ، وإن علمت مني أني ما سعيت إلا في تقرير ما اعتقدت أنه هو الحق ، وتصورت أنه الصدق ، فلتكن رحمتك مع قصدي ، لا مع حاصلي»[1] .

وقد كان الإخلاص في كسب رضىٰ الله سبحانه وتعالى ، وراء ترفع العلم والعلماء عن خدمة الأغراض والغايات الدنيوية والنفعية ، بحيث تُقلب الحقائق ، ويصور الباطل في صورة الحق .

وهذا ما يخالف الروح الحديثة التي تسيِّر كثيراً من العلماء في كافة المجالات ، فقد انصب اهتمام العالم على الفترة العُمرية التي يعيشها ، ومن هنا نشأت مفاهيم المنفعة ، واللذة ، والحسية ، والفردية ، التي طبعت الحياة الاجتماعية بطابعها ، وقد أصبح العلماء على استعداد لتبرير أكثر الاعمال وحشية ، والاندماج في خدمة السياسات الظالمة القاهرة . والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، ولعل ما كتبه رينيه جاندارم يعبِّر صراحة عما نقصد . فقد كتب عن العوامل الاقتصادية ، والثقافية ، التي تقف حجرة عثرة أمام التنمية الاقتصادية ومثل على ذلك بالإسلام في الجزائر . ويقصد من كتابته : «تسويغ الوجود الاستعماري ، مؤكداً أن دور الاستعمار يصبح جليلاً وشريفاً إذا كان غرضه تنمية الإمكانات الاقتصادية ، والخيرات التي وفرتها طبيعة هذا البلد ، ولم يتمكن العرب من إدراك أهميتها ، ولا من إحكام استغلالها ، وذلك لأن الإنسان المسلم ، كلما اعترضه مشكل من

---

(١) نقلاً عن مجموعة من المؤلفين ، من أعلام التربية العربية الإسلامية ، المجلد الثالث ، نشر مكتبة التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م ، ص ١٥٥ .

مشاكل الحياة ، أو وجد نفسه أمام عقبة من عقبات الدهر ، تراه يتخاذل أمامها ، فلا يتصدى لها بالعزيمة الضرورية الكافية ، لأنه يرى فيها مشيئة الله ، فيسلم الأمر إلى الظروف ، ويستسلم لأمر الله ، وبما أن الأسبقية المطلقة لايمكن أن تكون إلا لمشيئة الله على مشيئة العبد ، فإن الذي لا يستسلم قد يتعارض مع الإرادة الإلهية»[1] .

إن هذا التزييف قصد به الكاتب إقناع الناس بأن الاستعمار نعمة ساقها الله إليهم ، لأنه سبيلهم إلى النمو ، وأن الاسلام نقمة عليهم ، لأنه يقف في وجه تقدمهم ونموهم . ولم يأبه الكاتب أبداً لمعرفة الحق والوقوف عنده . ولكنه كان يمشي خلف أغراضه الدنيوية .

إنه يجب على علماء الاجتماع المسلمين ، أن يسلكوا سبيل أسلافهم ، ويقتدوا بمنهجهم في طلب الحق ، وابتغاء وجه الله ، وهذا يتطلب أن يكونوا مثلهم في تسليمهم بعصمة الوحي ، وأنه لا يأمر إلا بحق ، ولا يمكن أن يخالف الواقع ، لأنه صادر عن الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء .

ومن ناحية أخرى ، فإن النظريات والآراء التي طرحها التراث تشكل خلفية تاريخية ، لها أهمية كبرى عند دراسة معظم الظواهر الاجتماعية . فهو من هذه الناحية يعد مستودعاً للتجارب التاريخية ، التي مرت بها الأمة الإسلامية . وهذا يفتح أمام الباحث آفاقاً كثيرة للبحث والدراسة ، كما أن الكثير من هذه الآراء والنظريات ، لم تفقد أهميتها حتى الآن . وأذكر هنا

---

(١) نقلاً عن عبد الوهاب بوحديبة ، الحياة الاجتماعية الإسلامية كما صورها بعض المستشرقين ، كتاب « مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية » ، الجزء الثاني ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومكتب التربية لدول الخليج العربي ، الطبعة الأولى ص١٥٧ .

نظريات ابن خلدون ، التي لا يزال كثير منها يتمتع بالمصداقية والواقعية ، بل إن فكر ابن خلدون في مجمله أقرب إلى فهم واقعنا ، من كثير من النظريات المستوردة ، يقول أحد الباحثين : «إن الستة قرون الماضية التي تفصلنا عن ابن خلدون لا تشكل حاجزاً بيننا وبين مقدمته . . . بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا : إن «المقدمة» تكاد تكون المؤلف العربي الوحيد ، الذي نحس عند مطالعته بأنه يتحدث فعلاً إلينا ، وبإنه فعلاً منا وإلينا ، وبالتالي نشعر بأنه أكثر معاصرة منا لأنفسنا وواقعنا . . وبعبارة أخرى ، أننا عندما نقرأ «المقدمة» نشعر بأننا نقرأ مالم نكتبه بعد ، ونسمع فعلاً مالم نقله بعد»[1] . فقد حوت مقدمة ابن خلدون نظريات قيمة بمنظور العصر الحاضر ، فقد ذكر مثلاً :

« أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب ، في شعاره ، وزيه ، ونحلته ، وسائر أحواله ، وعوائده» . . ويذكر أن السبب في ذلك «أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها . . . أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي ، إنما هو لكمال الغالب . فإذا غالطت بذلك ، واتصل لها حصل اعتقاداً ، فانتحلت جميع مذاهب الغالب ، وتشبهت به ، . . . أو لما تراه ـ والله أعلم ـ من أن غلب الغالب لها ، ليس بعصبية ، ولا قوة بأس ، وإنما هو بما انتحلته من العوائد والمذاهب»[2] .

إن هذه النظرية تفسر حالة المجتمعات الإسلامية في هذا العصر ، ويستطيع عالم الاجتماع المسلم أن يطبق هذه النظرية في كل مجال من مجالات الحياة ، وفي جميع المجتمعات الإسلامية تقريباً .

---

(١) محمد عابد الجابري ، ما تبقى من الخلدونية ، ضمن كتاب : ابن خلدون والفكر العربي المعاصر ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨٢م ، ص٢٩٣ .

(٢) ابن خلدون ، مقدمة العلاّمة ابن خلدون ، دار الفكر ، ص١٤٧ .

وذكر ابن خلدون « أن الظلم مؤذن بخراب العمران » ، وذكر « أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ، ومفسدة للجباية » ، كما نبه أيضاً إلى « ما يجب مراعاته في أوضاع المدن ، وما يحدث إذا غفل عن تلك المراعاة » . وذكر أيضاً « أن من عوائق الملك حصول الترف ، وانغماس القبيل في النعيم . » ، كما رأى أيضاً « أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة » ، ورأى أيضاً « أن الهرم إذا نزل بالدولة لا يرتفع » . . . وغير ذلك من فصول المقدمة .

والحقيقة أن أمام عالم الاجتماع المسلم المعاصر إمكانية عظيمة للزيادة على هذه النظريات ، والبناء عليها ، خصوصاً مع توسيع علم الاجتماع وتعدد فروعه .

وليس ابن خلدون وحيداً في هذا المضمار ، بل هناك غيره ، نذكر منهم : ابن تيمية ، وهو ألصق من ابن خلدون بالنصوص الشرعية ، ونذكر من نظرياته السديدة : نظريته التي دار حولها كتابه « اقتضاء الصراط المستقيم » ، والتي تعنى بالأصالة الذاتية للمجتمع الإسلامي ، وأنه لابد أن يتميز عن غيره ، ويترفع عن تقليد المجتمعات الأخرى .

يقول ابن تيميه : « ثم إن الصراط المستقيم ، هو أمور : باطنة في القلب : من اعتقادات ، وإرادات ، وغير ذلك ، وأمور ظاهرة : من أقوال ، وأفعال ، قد تكون عبادات ، وقد تكون أيضاً عادات : في الطعام ، واللباس ، والنكاح ، والمسكن ، والاجتماع ، والافتراق ، والسفر ، والإقامة ، والركوب ، وغير ذلك . وهذه الأمور الباطنة والظاهرة ، بينها ـ ولابد ـ ارتباط ومناسبة . فإن ما يقوم بالقلب من الشعور والحال ، يوجب أموراً ظاهرة . . وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال ، يوجب للقلب شعوراً وأحوالاً . وقد بعث الله عبده ورسوله

محمداً صلى الله عليه وسلم ، بالحكمة التي هي سنته ، وهي الشّرعة والمنهاج الذي شرعه له .

فكان من هذه الحكمة : أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يباين سبيل المغضوب عليهم ، والضالين ، وأمر بمخالفتهم في الهدي الظاهر ، وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة»[1] .

وقد أشار ابن تيميه بعد ذلك إلى أسباب الدعوة إلى التميز والاختلاف فذكر الأمور التالية :

« منها : أن المشاركة في الهدي الظاهر ، تورث تناسباً وتشكيلاً بين المتشابهين ، يقود إلى الموافقة في الأخلاق والأعمال ، وهذا أمر محسوس . فإن اللابس لثياب أهل العلم ـ مثلاً ـ يجد من نفسه نوع انضمام إليهم ، واللابس لثياب الجند المقاتلة مثلاً ، يجد في نفسه نوع تخلّق بأخلاقهم» . . ومنها : أن المخالفة في الهدي الظاهر ، توجب مباينة ومفارقة ، توجب الانقطاع عن موجبات الغضب ، وأسباب الضلال ، والانعطاف إلى أهل الهدي والرضوان .

ومنها : أن مشاركتهم في الهدي الظاهر ، توجب الاختلاط الظاهر ، حتى يرتفع التمييز ظاهراً بين المهديين المرضيين ، وبين المغضوب عليهم والضالين »[2] .

ومن الممكن جداً النظر إلى المجتمع الإسلامي في العصر الحاضر نظرة نقدية على ضوء هذه النظرية ، فإن من الواضح أنه بدأ يفقد هويته المميز

---

(١) ابن تيمية ، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، تحقيق محمد حامد الفقي ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، ص ١١ .

(٢) ابن تيمية ، المرجع السابق ، ص ١١-١٢ .

له ، ويميل إلى اقتباس كثير من عادات المجتمعات الأخرى ، وخاصة مجتمعات أوربا الغربية .

وإضافة إلى ذلك ، فإن المعلومات القيمة التي يحويها التراث لا يمكن الاستغناء عنها ، سواء كانت معلومات تشريعية ، تتعلق بالاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، أو معلومات تتعلق بوصف الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم كالمعلومات التي قدمها الرحالة كابن فضلان ، وابن جبير ، وابن بطوطه ، وابن حوقل ، والبيروني ، وغيرهم ، فهي تعطينا صورة صادقة لحالة المجتمعات في ذلك الوقت . وقد قدم السلف الصالح أفهاماً ثاقبة لأحكام الشرع الإسلامي ومقاصده ، تشكل نقطة انطلاق لعالم الاجتماع المعاصر .

وأخيراً ، هناك قضايا يجب التنبيه إليها ، عند التعامل مع التراث ، وأول هذه القضايا : هي قضية الاستفادة من المعلومات المبثوثة في كتب التراث . فعالم الاجتماع الحديث غير المدرب ، يجد صعوبة بالغة عند تعامله معه ، «ذلك أن مصنفات العلم الحديث ، لا توجد ولا حتى أسماؤها في التراث على هذا النحو ، كذلك فإن التراث قد يحتوي على معلومات قيمة ، لا يمكن تصنيفها طبقاً لأي تصنيف جديد ، ولا ربطها به . . إن العالم المسلم الذي تدرب في الغرب ، كثيراً ما ينهزم أمام استغلاق التراث عليه ، الأمر الذي دفعه بقوة إلى الإعراض واليأس ، والحكم بأن ليس في التراث شيء ، حول موضوع البحث ، مع أن الحقيقة أنه هو الذي لا خبرة له بتصنيفات التراث ، التي تندرج تحتها مثل تلك المادة الملائمة لموضوعه»[1] .

---

(١) أنور الجندي ، أسلمة المناهج والعلوم والقضايا والمصطلحات المعاصرة ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ص ١٤٦ .

لذلك فإن الكشف عما يتعلق بعلم الاجتماع في التراث ، يعد ضرورة يجب على القادرين القيام بها ، بحيث تجمع هذه المعلومات في موسوعة واحدة أو أكثر حتى يسهل الوصول إليها .

والقضية الثانية هي : أن المقصود من استلهام التراث ، لا يعني أن نبحث عن إجابة عصرية في التراث ، فنتساءل مثلاً : هل قال ابن خلدون بمبدأ جبرية الظواهر الاجتماعية ـ كما هو رأي دور كايم ـ أم لا ؟ فإذا وجدنا ابن خلدون قال ذلك ، حكمنا بصلاحية التراث ، وكفاءته ، وإن لم يقل ذلك ، حكمنا بأن لا فائدة من التراث . وأنه عاجز عن مسايرة العصر . إن مثل هذا الموقف مع أنه يخطىء فهم الصياغة الإسلامية ، فإنه من جهة أخرى ينتهي بالتقليد العقيم ، والاستسلام للنظريات الغربية السائدة .

والمقصود من استلهام التراث ، هو الالتزام بمقوماته ، ومسلماته ، وما يتعامل معه التراث كبدهيات ، والكشف عما لا يزال من ذلك حياً في حياتنا المعاصرة ونمط تفكيرنا[1] .

وثالث هذه القضايا هي : التأكيد على الالتصاق الوثيق بين التراث ، وبين الإسلام ، ولغته العربية ، «وأية محاولة لتصوير تراثنا على أنه مجموع ممارسات «علمانية» لا علاقة لها بالإسلام ، أو حشد من الخبرات ، وأن التجارب الإسلامية لا علاقة لها بالعروبة ، وتسعى للفصل بين الاثنين ، إنما هي محاولة انفعالية غير علمية ، جزئية غير كلية ، موقوتة غير دائمة ، وطارئة غير أصلية»[2] . فالحديث عن تراث قومي ، وعن مراحل فرعونية ، أو فينيقية ، أو بابلية ، ونحو ذلك ، خدعة كاذبة ، فتراثنا الحي إسلامي الهوية ، عربي اللغة ، « وكل ما سبقه فهو مما وقع عليه سيف

---

(١) انظر د. جلال أمين ، التراث والتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص١٨ .

(٢) عبد الله النفيسي ، التراث وتحديات العصر ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

الانقطاع الحضاري ، فتوقف لأن لغته ماتت ، ولم يعد له وجود حقيقي »[1] .

ومن ناحية أخرى ، فإن النظر إلى التراث بمنظار الأيديولوجيات المعاصرة هو خطأ أيضاً لا يقل عن سابقه ضلالاً ، فمثلاً أن نجعل ابن خلدون يميل إلى النظرة المادية[2] ، أو ننتقده لإخلاله بشروط البحث العلمي ، وذلك لإيمانه بما يخالف الحس الواقع ، حيث يقول أحد الباحثين : « ولا شك أنه يحق لنا أن ننتقد ابن خلدون على ذكره الشيطان والشياطين ، في عدة مجالات من مقدمته ، وعلى بحثه عن السحر ، بشيء من التفاصيل ، في بعض الفصول من هذه المقدمة »[3] ، هو أمر يجب أن نحذره ، لأنه ينقل صورة خاطئة لتراث المسلمين .

ثالثاً : التراث العلمي في علم الاجتماع

لا يمكن أن يقوم علم الاجتماع الإسلامي بمعزل عن التراث العالمي في هذا العلم . فكثير من الأبحاث والدراسات في علم الاجتماع تبحث عن الحق وتتلمسه ، وليس من الفائدة في شيء أن ترفض مثل هذه الابحاث . وإنما الذي يرفض من علم الاجتماع دون تردد ، هو الأيديولوجيات ، والفلسفات ، والخلفيات العقائدية ، التي تشكل أطراً لهذا العلم . ويرفض أيضاً كل ما هو من خصوصيات الغرب ، التي تمثل « معاناته التاريخية ، وردود فعله على عصوره الوسيطة ، ومواجهته لتسعف الكنيسة

(١) أنور الجندي ، أسلمة المناهج والعلوم ، مرجع سابق ، ص١٤٦ .

(٢) انظر د. أحمد الخشاب ، التفكير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص٢٩٤ .

(٣) غريب سيد أحمد ، ابن خلدون ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١م ، ص٢١ ، نقلاً عن ساطع الحصري في دراسات عن مقدمة ابن خلدون .

ونسقها ، وقهر اللاهوت والميتافيزيقا ، إلى غير ذلك من الهموم التي عاشها ، ولسنا في حاجة إلى أن يصدِّرها إلينا لتضاف إلى همومنا[1] .

والحقيقة ، أن مجيء علم الاجتماع ملتصقاً بهذه الفلسفات والعقائد ، دفع الكثير من المسلمين إلى الإعراض عنه ـ حاله حال باقي العلوم الاجتماعية ـ والحكم عليه بأن لا فائدة ترجى من ورائه[2] . وهذا حكم ظالم ، وموقف خاطىء مبني على الوهم لا على العلم ، تسبب فيه ارتباط هذا العلم بتلك الفلسفات المعادية للدين . وهو موقف ينطبق عليه نظرية الغزالي في سبق الوهم إلى العكس حيث قال : «ومن هذا نفرة الملدوغ من الحبل المرقش . . . ولكن خلقت النفوس مطيعة للأوهام ، وإن كانت كاذبة ، حتى إن الطبع لينفر من حسناء سميت باسم اليهود . والنفرة من المذاهب ، إذا نسبت إلى من يسيء الاعتقاد فيهم ، ليست طبعاً للعوام خاصة ، بل طبع أكثر العقلاء والمتسمين بالعلوم ، إلا العلماء الراسخين الذين أراهم الله الحق حقاً وقواهم على اتباعه»[3] .

فنفرة المسلمين من علم الاجتماع تشبه نفرة الملدوغ من الحبل المرقش ، وذلك لأنهم يرونه أحياناً معارضاً للدين ، مما أدى إلى فقدان الثقة فيه . والحق أن واجب عالم الاجتماع المسلم تجاه التراث العالمي هو التفاعل معه ، على ضوء موقفه النظري الإسلامي ، فما وافق موقفه قبله ، وما خالفه رفضه وانتقده انتقاد توجيه وإصلاح . إن التراث العالمي يخضع

---

(١) خميس البكري ، د. رشدي فكار ، في حوار حول قضايا تراث المسلمين ، نشر مكتبة وهبه ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ص ١٢٣ .

(٢) انظر د. سميح عاطف الزين ، الإسلام وثقافة الإنسان ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٩٨١م ، ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

(٣) الغزالي ، المستصفى ، المجلد الأول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ص ٥٩ .

للمبدأ الذي جسده الحديث النبوي الشريف «الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها »* . . و « لا شك أنه ليس من مصلحتنا العلمية أن نرفض علمًا أو حكمة ما ، لكون صاحبها غير مسلم ، أو غير ملتزم بالقيم والمثل التي نفترض توافرها في الدراسات الاجتماعية ، وإننا لن نرفض التراث العالمي جملة ، ولكننا لن نقبله جملة أيضاً ، وإنما سوف نتفاعل معه على أساس من معايير أو مقاييس تساعدنا على أن نقوِّم ، وننقد ، ونتفاعل ، ونختار من هذا التراث الذي يمثل التراث الإنساني »[1] . وهذا بالضبط هو موقفنا من نظريات وآراء مفكري ومؤسسي علم الاجتماع الغربيين .

وهناك فروع كثيرة من علم الاجتماع لا بد من بناء الإضافة الإسلامية فيها على التراث العالمي الموجود ، لأنها تشكل معرفة تراكمية وعالمية ، تزداد يوماً بعد يوم ، ومن الخطأ مطالبة علم الاجتماع الإسلامي بالبدء من الصفر ، في مثل هذه المواضيع ، ولابد بالطبع من الانتباه إلى ما هو من خصوصيات المجتمع الغربي . . ومن أمثلة هذه الفروع : علم الاجتماع الصناعي ، وعلم الاجتماع الطبي ، وعلم الاجتماع التنظيمي ، وعلم اجتماع المهن ، وعلم الاجتماع الريفي ، وعلم الاجتماع الحضري ، وغيرها من الفروع المتعلقة بالجانب الميداني .

ولعل أهم جانب يستفيده علم الاجتماع الإسلامي من التراث العالمي

---

* رواه الترمذي ، كتاب العلم ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة. وابن ماجة ، كتاب الزهد ، باب الحكمة .

ولفظه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق بها » .

(١) أبو بكر باقادر ، أسلمة العلوم الاجتماعية ، في كتاب قضايا معاصرة في الفن التشكيلي والفكر الاجتماعي والنفسي ، مرجع سابق ص١١٧ .

هو جانب مناهج البحث ، التي تبدأ بحركة التوثيق سواء كان مكتبيا أو ميدانياً ، وتنتهي بالتفسير والتخريج والإجابة عن تساؤلات البحث .

إن الشروط العلمية لأي بحث ، والمتعلقة بالنزاهة والأمانة ، وطلب الحق والصدق ، والبعد عن الهوى ، كان للمسلمين فضل كبير في احترامها ، والتنبيه إليها . وقد حاولت مناهج البحث الحديثة تجسيدها في شكل أدوات تعين على تقليل الخطأ . وذلك كالتأكيد على استخدام الملاحظة والإحصاء والاستبيانات ، واختيار العينات ، أو المقابلة ، والمعايشة ، والمقارنة ، وهذه كلها أدوات يستعين بها علم الاجتماع الإسلامي ، فهي تمثل قاسمًا مشتركاً بين جميع البحوث أينما أجريت ، « لأن قواعد المنهاجية العامة لا تحتاج إلى أقلمة خاصة ، أو تطويع ما حسب المجتمع المبحوث فيه ، أو وضعية الباحث ، فهي من العناصر الشائعة التي يختار بينها ، حسب الظروف والإمكانيات »[1] فهي تهدف إلى تسهيل الإجراءات ، وتحديد المشكلة المعنية ، وإعطاء نتائج قريبة من الصحة أو صحيحة .

ومع ذلك فإن طرق البحث ومناهجه ، لا تخلو من شوائب تحتاج إلى تطهير وانتقاء . وهذه الشوائب لا تمس صلب هذه المناهج ، ولكنها تتعلق « بما حولها ، أو ما تستخدمه من كلمات وعبارات مختلفة ، ومفاهيم » وفرضيات قد لا تتلائم مع أوضاع المجتمعات الإسلامية ، وهذا هو الذي أدى بالكثير من الباحثين إلى أن يكرسوا « أوقاتاً ثمينة وجهوداً طائلة في بحوث منطلقها غير وارد ، فنراهم يحصلون الحاصل ، ويلهثون لإثبات بدهيات ثابتة منذ عهد بعيد ، أو ينقلون استنتاجات قد تكون تحققت فعلاً

---

(١) عبدالوهاب بو حديبة ، تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون العدد الأول ، أبريل ١٩٨٩م ، ص ٢٢ .

في مجتمعات أخرى ، ولكن في ظروف مغايرة . . فتراهم يتفانون في تدقيق بعض المصطلحات ، ويسلطونها من أعلى على أوضاع مجتمعاتهم ، والحال أن تلك المفاهيم . . وليدة المجتمع الأوروبي المسيحي ، واستخدامها باسم كونية المعرفة العلمية غير وارد ، وغير مشروع ، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار كل الأوضاع الممكنة إنسانياً ، ولكن البعض منها فقط . . ولذا نلاحظ أن عديداً من الأبحاث لا مبرر لها ، سوى إرادة إثبات صحة النظرية الماركسية ، أو البنيوية ، فتكون بمثابة تصريف النظريات على حساب المنهاجية »[1] .

إن استخدام مفاهيم منقولة من مجتمع إلى مجتمع آخر ، يعني في الوقت نفسه إسقاط جزء من تاريخ المجتمع ، الذي نبتت فيه هذه المفاهيم على المجتمع الذي نقلت إليه ، وربما يكون هذا المجتمع لم يمر أبداً بما مر به المجتمع الأول . . مما يعني تشويه الواقع . فالمفهوم ، ليس عبارة عن لفظ محايد وبريء ، ولكنه لفظ نبت تحت ظروف معينة ، ومنغمس في العقائد ، وقد يكون له تاريخ طويل ، فهو ليس بريئاً البتة . فلو استخدم باحث المفاهيم التالية : علاقات الإنتاج الأبوية ، البدائية ، العبودية ، الإقطاع ، الارستقراطية التجارية ، الجماهير ، الصراع الطبقي ، المادية وسائل الإنتاج ، ثم حاول تطبيقها على الاجتماع الإسلامي في فترة معينة ، لأدى به ذلك إلى قلب الحقائق تماماً ، واختراع مجتمع لم يره تاريخ المسلمين في يوم ما . ولا ريب أنه سيكون أقرب إلى المجتمع الأوروبي ، الذي نبتت فيه مثل هذه المفاهيم .

---

(١) عبدالوهاب بوحديبة ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

خاتمـــة

لقد قطع هذا الكتاب بضرورة فكرة الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع . وأنها من لوازم الرجوع إلى الذات ، ومن ضرورات ترسيخ الهوية الإسلامية . فقد اتضح من خلال ما سبق ما يلي :

* إن المنهج المتبع في علم الاجتماع ، يغفل جانباً من جوانب الواقع الاجتماعي ، مما يعطي صورة ناقصة عن حقيقة هذا الواقع . فنظراً لاعتماد علم الاجتماع الغربي - والذي يمارس في العالم الإسلامي - على شهادة الحس فقط ، فقد غابت عنه نتيجة لذلك ، الأمور المعنوية ، والغيبية ، التي لا تُحس ، وهي تكمل الحقيقة ، ويجب أن لا تند عن الباحث أثناء بحثه .

* اتضح بجلاء أن المعتقدات والخلفيات الثقافية ، لا يمكن إسكاتها أثناء البحث ، فهي تظهر بوضوح عند التحليل والتفسير ، بل حتى عند اختيار ظاهرة معينة للبحث دون غيرها . وهذا يلفت النظر إلى أن النظريات التي تُعطى صفة عالمية ، لا تصلح للتعميم ، وإنما هي تمثل نظرة منتجها فقط . فبعض النظريات ، كالتي تفسر الانحراف مثلاً ، أو نظريات التنمية ، لها خصائص البيئة التي نبتت فيها ، ومن ثم فهي لا تصلح للتطبيق في مجتمعات العالم الإسلامي . وهذا أمر يحسه الغالبية من علماء الاجتماع ، حتى الذين لا يُقرون بمشروعية مثل هذه الصياغة .

* يجب التنبه إلى أن الدعوة إلى صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، لا تعني الدعوة إلى إبراز علم جديد في موضوعه ومنهجه ، بل هي تقر

بحدود موضوع علم الاجتماع ، ومناهجه ، كما تقر بأهميته ، فيجب أن لا تحمل ، ما لا تحتمل فينظر إليها على أنها دعوة جديدة كليًّا ، «فلعلم الاجتماع ميدانه الذي لا ينبغي أن يتجاوزه ، وهو واقع المجتمعات البشرية ، في حدود كونها عالمًا مشهودًا يمكن ملاحظته ، واستخراج خصائصه ، وقوانين حركته وتبدله»[1] ، وهذه نقطة تحتاج إلى إيضاح ، لم يتعرض لها هذا الكتاب إلا لماماً .

* لم يتحدث هذا الكتاب عن كيفية الصياغة ، ومن يقوم بها ، والمحاذير التي يجب الحذر منها أثناء القيام بها .

* لم يتحدث هذا الكتاب عن التراث ، الذي كتبه سلف المسلمين ، في علم الاجتماع ، ولا عن محاولات أرباب المذاهب لتبنيه ، وتفسيره لصالحهم ، وهو مجال واسع للبحث والدراسة .

* لم يتحدث هذا الكتاب عن الدراسات الإسلامية المعاصرة ، التي كتبت في هذا المجال ، وضرورة تقويمها ، ومعرفة غثها من سمينها .

والحمد لله أولاً وأخراً ؟

---

(١) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

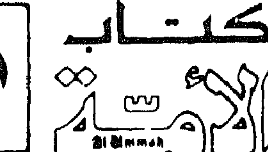
الفهـــرس

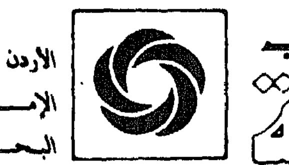
الموضوع	الصفحة
تقديم : بقلم عمر عبيد حسنه	٧
مقدمة المؤلف	٢١
علم الاجتماع : نشأته ، وتطوره	٢٣
أسس علم الاجتماع	٢٨
(أ) موضوع علم الاجتماع	٢٨
(ب) النظريات في علم الاجتماع	٣٠
(جـ) مناهج البحث في علم الاجتماع	٣٤
الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع	٣٩
مفهوم الصياغة وأهميتها	٣٩
عوائق الاستفادة من علم الاجتماع المعاصر	٥١
المبحث الأول : معايير علم الاجتماع القائم :	٥١
المعيار الأول : الدقة العلمية والتحليل الموضوعي	٥٢
نشأة الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية ورسوخها	٥٣
المعيار الثاني : الارتباط بالفلسفات والعقائد المختلفة	٧٢
المبحث الثاني : اتجاهات الباحثين في علم الاجتماع في العالم الإسلامي	٨٤
ظهور علم الاجتماع	٨٧
ملاحظات حول مسيرة علم الاجتماع	٩٤
الاتجاه الماركسي	٩٨
إمكان الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع	١٠٣
أولاً : أهداف الصياغة الإسلامية	١٠٣
ثانياً : مصادر الصياغة الإسلامية	١٢٨
الخاتمـــة	١٥٦

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكـــــلاء التــــوزيـــــع

البلـــد	إســـــم الوكيـــــــل	رقم الهاتف	عنــوانــــــه
قطـــر	☐ دار الثقـــــافـــــــة	٤١٤١٨٢	ص . ب ٨١٥٠ الدوحة
الإمارات	☐ مكتبـــــة دار الأمـــــــان	٣٤٤٨٣٠	ص . ب ٤٦٩٥ أبو ظبي
	☐ المكتبـــــة الحـــــديثـــــة	٦٥٥٦٢٢	ص . ب ١٥٥٤٠ العين
	☐ جمعيـــة الإصلاح والتـوجيـه الاجتـماعي	٦٦٥٦٥٤	ص . ب ٤٦٦٣ دبي
البحريـن	☐ مكتبـــــــــــة الأداب	٢٣١٠٦٢	ص . ب ٢٨٧ البحـــرين
السعودية	☐ شركـــــة تهـــامـــــة للتـــوزيــــع	٦٦٩٥٠٠٠	جـــدة ص . ب ٩٤٠٩ ٢١٤١٣
		٤٠٥٤٤٤٠	الـــريـــاض
		٥٤٥٠٥٤٥	مكـــــــة
عمـــان	☐ مكتبـــة الثقــــافـــة الإســـلاميـــة	٢٩٢٩٣٤	ص . ب ١٨٦٨٢ ظفار ـ صـلالـه ـ سلطنـة عمان
الكـويت	☐ مكتبـــة دار المنــــار الإســـلاميـــة	٢٦١٥٠٤٥	حـــولي شـــارع المثنى ص . ب ٤٣٠٩٩ رمـــز بــريـــدي ٢٣٠٤٥
الأردن	☐ مؤسســـة الفـــريـــد للنشر والتـــوزيـــع	٦٠١٥٠١	عمان ص . ب ٩٦٠٦٥٤
اليمـــن	☐ مكتبــــة الجيـــــل الجــــديـــــد	٧٨٠٤٠	صنعــاء ص . ب ٥٤٤
الســودان	☐ دار التـــــــوزيــــــــع	٧٩٤٦٠	ص . ب ٣٥٨ الخــرطوم
مـصـــر	☐ مؤسســـة تـــوزيــــع الأخبــــار	٧٤٨٨٤٤	ص . ب ٧ القـــاهـــرة
المغــرب	☐ الشركة العربية الافريقية للتوزيع « سبيرس »	٢٤٩٢٠٠	ص : ب 13008-70 زنقة سجلماسة ـ الدار البيضاء 5
انكلـترا	☐ دار الـــرعــــايــــة الإســـلاميـــة	2725170 2633071	MUSLIM WELFARE HOUSE 233, SEVEN SISTERS ROAD LONDON, N4, 2DA UNITED KINGDOM





مركز البحوث والمعلومات

هاتف : ٤٤٧٣٠٠

فاكس : ٤٤٧٠٢٢

برقياً : الأمة الدوحة

ص . ب : ٨٩٣ الدوحة ـ قطر

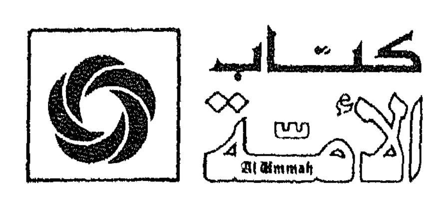


ثمن النسخة

الأردن	٥٠٠ فلس
الإمارات	٥ دراهم
البحرين	٥٠٠ فلس
تونس	دينار واحد
السعودية	٥ ريالات
السودان	جنيه واحد
عُمان	٥٠٠ بيسة
قطر	٥ ريالات
الكويت	٥٠٠ فلس
مصر	١٥٠ قرشاً
المغرب	٨ دراهم
اليمن الشمالي	١٢ ريالاً

○ الأمريكتان وأوربا وأستراليا وباقي دول آسيا وأفريقيا دولار ونصف أمريكي أو ما يعادله . .

رقم الايداع : ٩٧٠٧ / ٩٢
الترقيم الدولى : 2 - 0414 - 08 - 977
I. S. B. N



سلسلة فصلية تصدر عن مركز البحوث والمعلومات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر

ص. ب : ٨٩٣ الدوحة ـ قطر

من شروط النشر في السلسلة

- أن يهتم البحث بمعالجة قضايا الحياة المعاصرة ومشكلاتها ويسهم بالتحصين الثقافي والتغيير الحضاري وترشيد الصحوة في ضوء القيم الإسلامية .
- أن يتسم بالأصالة والإحاطة والموضوعية والمنهجية .
- أن يشكل إضافة جديدة وألا يكون سبق نشره .
- أن يوثق علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث مع ذكر رقم الآيات القرآنية وأسماء السور وتخريج الأحاديث .
- أن يبتعد عن إثارة مواطن الخلاف المذهبي والسياسي ويؤكد على عوامل الوحدة والاتفاق .
- أن يكون البحث بخط واضح ويفضل أن يكون مكتوباً على الآلة الكاتبة وألا يزيد عن مائة صفحة (حجم فولسكاب) تقريباً .
- يفضل إرسال صورة عن البحث لأن المشروعات التي ترسل لا تعاد ولا تسترد سواء اعتمدت أم لم تعتمد .

تقدم مكافأة مالية تتناسب مع قيمة البحث العلمية



الأستاذ / منصور زويد المطيري

- من مواليد مدينة الطائف ، المملكة العربية السعودية ، عام ١٣٨٢هـ .
- حصل على الليسانس في الشريعة من جامعة محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٤هـ .
- حصل على الماجستير في الثقافة الإسلامية عام ١٤١٠هـ .
- يعمل محاضرا للثقافة الإسلامية في كلية الملك خالد العسكرية .
- يحضر للدكتوراه في مجال الدراسات الثقافية المقارنة في جامعة ادنبرة ، في بريطانيا .

- إن أحكام الباحثين تتأثر بنظرياتهم ، وفروضهم ، وخلفيتهم المعرفية ، وهذا هو السبب الذي دعا روبرت مرتون لأن يعترف بأن في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم ، لكل واحد منهم علم الاجتماع الذي يخصه وحده ، وذلك نتيجة تعدد العقائد الخاصة بكل عالم ، رغم انتماء غالبيتهم إلى عقيدة المجتمع الرأسمالي .
- الدراسة المنهجية للمجتمع ، والدين ، والمؤسسات ، واقتصاد المنطقة ، التي يراد استعمارها ، كل ذلك جعل من الممكن إقامة الاستعمار على أساس علمي ، يخفف كثيراً من الخسائر التي تلحق بالدول الاستعمارية فيما لو سلكت سبيل الهجوم والطعنات الخاطفة . فبواسطة علم الاجتماع الاستعماري ، يمكن تسجيل نقط ضعف المجتمع ، واستغلالها ، وتسجيل نقط القوة ، وإضعافها ، أو تحييدها .
- إن علم الاجتماع الراهن ، يحمل مع حقائقه العلمية وفوائده الملموسة عقائد وأفكار ومبادىء واضعيه ، وأنه منذ دخوله إلى العالم الإسلامي ، كان يعزز من حالة فقدان الهوية .
- نظريات علم الاجتماع المعاصر ، وضعت لفهم مشاكل وقضايا خاصة بالغرب ، وبالتالي فلا يمكن تعميمها على مشكلات العالم الإسلامي ، ولا تؤدي إلى فهم واقع المجتمعات الإسلامية .
- لم تكن ولادة علم الاجتماع الحديث في العالم الإسلامي ، تلبية لحاجات معينة ، ولكنه كان تقليداً للنظام الأكاديمي الغربي ، لذلك لم يكن مستغرباً منه المحاكاة والتقليد للدراسات الغربية .
- «إن إعادة صياغة العلوم في ضوء الإسلام هو ما نعنيه بكلمة أسلمة العلوم ، ونعني بها إعادة صياغة المعلومات وتنسيقها ، وإعادة التفكير بالمقدمات والنتائج المتحصلة منها ، وتقويم الاستنتاجات التي انتهت إليها ، وإعادة تحديد الأهداف ، على أن يكون كل ذلك بطريقة تجعل فروع المعرفة المختلفة تثري التصور الإسلامي ، وتخدم أهداف الإسلام» د. إسماعيل الفاروقي

طبعة خاصة بمصر تصدر
عن دار أخبار اليوم
إدارة الكتب والمكتبات
السعر ١٥٠ قرشاً